

Distr.: General  
16 June 2016  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية  
اللجنة التحضيرية للدورة الرابعة عشرة للأونكتاد  
جنيف، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦

النص التفاوضي السابق للمؤتمر، الصيغة المنقحة



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-10103(A)



\* 1 6 1 0 1 0 3 \*

## من القرار إلى الفعل: التحرك في اتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدم التجارة والتنمية

### مقدمة

١ (١)- تنعقد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر) في لحظة حاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان النامية. فمنذ الدورة الأخيرة للمؤتمر في الدوحة، شهد الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة ٤,٢ في المائة لكنه ما يزال يضارع، والسبب في ذلك راجع بقدر كبير إلى الصعوبات القائمة على صعيد الاقتصاد الكلي والتحديات المالية، فضلاً عن تأثيرات متباينة خلفتها الانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط والسلع الأساسية والعوامل الخاصة بكل بلد. وبعد مرور سبع سنين على الأزمة المالية لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه ضعفاً في النمو والطلب الكلي، وتفاوتاً في الدخل، وهشاشة على الصعيد المالي. ونمت التجارة ولكن بوتيرة أبطأ؛ ورغم أن أسعار الفائدة قد بدأت في الارتفاع، فإن تدفقات رؤوس الأموال قد أصبحت مرة أخرى متقلبة. ورغم تأثير الأزمة المالية، استمرت التدفقات المالية، وحصص البلدان النامية في التجارة العالمية في الزيادة. وأسهمت هذه التطورات في انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. ورغم هذه المكاسب المحققة، لا يزال العديد من البلدان، لا سيما البلدان النامية، يواجه تحديات جساماً، بل إن لحاق بعضها بالركب صار أبعد منالاً. وفي هذا السياق، تبين أن عام ٢٠١٥ عام حاسم للتنمية، حيث أحدثت سلسلة من الاتفاقات الدولية والنتائج خطة عالمية جديدة للتنمية الشاملة والمستدامة. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

٢ (٢)- وقد بدأت هذه الاتفاقات والنتائج في آذار/مارس ٢٠١٥ باعتماد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ الذي يهدف إلى تعزيز الحد من مخاطر الكوارث من خلال التعاون الدولي لدعم الإجراءات الوطنية. وفي تموز/يوليه، اعتمدت خطة عمل أديس أبابا، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ وتدعم وتكمل الغايات المتعلقة بوسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتساعد على تحديد سياقها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمد قادة العالم، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، خطة شاملة وطموحة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ألزموا فيها أنفسهم والمجتمع الدولي بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وافق المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بطموح مماثل، على التعامل مع التحديات المتصلة بتغير المناخ بما في ذلك عن طريق اعتماد هدف يتمثل في حصر ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وفي نفس الشهر، اتخذ المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية عدة قرارات رئيسية، أكدت مجدداً الدور المركزي للتنمية في أعماله. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

٣ (٣)- وقد عززت هذه الاتفاقات والنتائج ما للتجارة والتنمية وما للقضايا المترابطة المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا والاستثمار من دور في غاية الأهمية للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، كما أكدت على الحاجة إلى إيجاد استجابات لسياسات متكاملة للقضايا التي تنشأ في هذه المجالات بما في ذلك التصدي للفوارق القائمة داخل البلدان وفيما بينها. [وجاءت هذه الاتفاقات تنويجاً لنصف قرن من التغييرات في النظام الاقتصادي العالمي، التي كانت تؤثر في جهود البلدان المتقدمة (تُضاف)] النامية الرامية إلى جني ثمار العولمة و [التصدي للتحديات المرتبطة بها، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية وك (تُضاف)] جعل الحياة أكثر رخاءً وكرامة. [وأكدت هذه الاتفاقات أن لا مبالغة في التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية (تُحذف)]. وعلاوة على ذلك، إذا كان كل بلد مسؤولاً في المقام الأول عن نميته الاقتصادية والاجتماعية، [فإن دعم بيئة دولية تمكينية. وسلمت هذه النتائج أيضاً بأهمية التعاون الدولي، والتمويل، والوصول إلى (تُضاف)] [نقل (تُحذف)] وبناء القدرات لدعم الجهود الوطنية تمشياً مع الأولويات الوطنية (تُضاف)] [مع التسليم بأهمية الحيز المتاح في مجال السياسة العامة. (تُحذف)]

٤ (٤)- [وتشكل هذه الاتفاقات في مجموعها، مقترنة بالولاية الأساسية للأونكتاد (تُحذف)] [وإن (تُضاف)] ولاية الأونكتاد تشكل (سياق أعمال الأونكتاد وتحدد معاملة على مدى السنوات الأربع القادمة [بما في ذلك (تُضاف)] [من أجل المساهمة في تحقيق هذه النتائج (تُضاف)]. فأهداف التنمية المستدامة بشكل خاص تشكل أيضاً صدى للأساس الذي قام عليه الأونكتاد منذ ٥٢ عاماً، حينما سلط أعضاء الأمم المتحدة الضوء على الحاجة إلى "إيجاد طرق يمكن بها تسخير الموارد البشرية والمادية للعالم من أجل استئصال شأفة الفقر في كل مكان". كما أن إدراج وسائل التنفيذ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يشكل أيضاً تجسداً لتطلعات هؤلاء الأعضاء "إلى إرساء أسس نظام اقتصادي عالمي أفضل" الأمر الذي يمكن من "استحداث تجارة جديدة وثروة جديدة، بصورة مشتركة، من أجل تقاسم ثمار رخاء مشترك".\* ويتيح توقيت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر) فرصة قيمة للانتقال من القرارات [نحو العمل على تهيئة بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة على صعيد التجارة والتنمية. (تُضاف)] المتعلقة بالأهداف الرامية إلى استحداث توافق في الآراء بشأن الأعمال المطلوبة لتحقيق هذه الغايات [، عن طريق وضع خطة تجارية وإنمائية كلية تقوم على العدالة والقسط والإنصاف وعن طريق المشاركة في تحقيق هذه الخطة، من أجل التصدي للتحديات الاقتصادية الباقية والناشئة. (تُحذف)]. [تُستبدل بالفقرة ٥]

\* انظر مداولات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الوثيقة الختامية والتقارير الختامية، المجلد الأول، الصفحتين ٣ و ٤ من النص الإنكليزي (E/CONF.46/141).

٥ (٤ البديلة)- [ويتيح توقيت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر) فرصة قيمة للانتقال من القرارات [نحو العمل على تهيئة بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة على صعيد التجارة والتنمية. (تُضاف)] المتعلقة بالأهداف الرامية إلى استحداث توافق في الآراء بشأن الأعمال المطلوبة لتحقيق هذه الغايات ]، عن طريق وضع خطة تجارية وإنمائية كلية تقوم على العدالة والقسط والإنصاف وعن طريق المشاركة في تحقيق هذه الخطة، من أجل التصدي للتحديات الاقتصادية الباقية والناشئة. (تُحذف)].

٦ (٥)- وعالمية أهداف التنمية المستدامة، وما تتسم به خطة عام ٢٠٣٠ من اتساع وطموح، هي أمور [تسلط الضوء على الحاجة إلى (تُحذف)] [تؤكد الالتزام ب (تُضاف)] اتباع نهج منسقة جديدة إزاء التنمية وإلى إقامة شراكة عالمية [جديدة] [نشطة ومعززة (تُضاف)] من أجل التنمية المستدامة [والأخذ بوسائل تنفيذ على نفس الدرجة من الطموح (تُضاف)]. [وما زال تحقيق التنمية المستدامة والشاملة [والمُنصفة (تُضاف)] يشكل تحدياً يواجه المجتمع الدولي بأسره في القرن الحادي والعشرين، وسيطلب التغلب على هذا التحدي الدمج بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة [على جميع المستويات (تُحذف)]، كما سيطلب تهيئة بيئة [دولية (تُحذف)] تمكينية [على جميع المستويات (تُضاف)] [للتنمية الشاملة والمستدامة. (تُحذف)] [تُستبدل بالفقرة ٤]

٧ (٥ مكرراً)- [ومن الضروري العمل على الصعيد العالمي للتغلب على التحديات العالمية. ولكن من الواضح أيضاً أن البلدان النامية ستظل في المستقبل المنظور الجهة الطالبة الأولى للأونكتاد. ولذلك ينبغي أن يكون تركيز المنظمة على احتياجات واهتمامات البلدان النامية، تمشياً مع هدف تعزيز دور البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على أساس مبادئ الإنصاف والشمولية، والمسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة، بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وأقل من المعاملة بالمثل تماماً، والحق في التنمية (تُحذف)]. (تُضاف)]

٨ (٥ مكرراً ثانياً)- [٥ مكرراً ثانياً- ويتعين على الأونكتاد، في إطار ولايته، أن يساعد البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة ولا سيما البعد الاقتصادي، والمراعاة التامة لمختلف النهج والرؤى والأدوات المتاحة لكل بلد {مع الاعتراف أيضاً بالأهمية الثقافية والروحية للبيئة السائدة (تُضاف)}، {وكذا مراعاة أهمية التشجيع على الانسجام مع الطبيعة، والتسليم بأن الأرض الأم تعبير مشترك في عدد من البلدان والمناطق (تُحذف)}. (تُضاف)]

٩ (٥ مكرراً ثالثاً)- [٥ مكرراً ثالثاً- أنشئ الأونكتاد لتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، فضلاً عن إعادة التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية. ويعني ذلك المساهمة في اقتصاد عالمي أكثر عدلاً ونزاهة وإنصافاً وشمولاً، عن طريق السياسات الوطنية والدولية، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات البلدان النامية ومصالحها. وسيؤدي هذا إلى تحسين

مستويات المعيشة، وإنشاء نظام أفضل وأكثر فعالية للتعاون الاقتصادي الدولي، كجزء من نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل بحيث لا يوجد عالم مقسم إلى مناطق فقر ورخاء ويعم الازدهار الجميع. (تُضاف) [دمج الفقرتين مكرراً ثالثاً ومكرراً رابعاً]

١٠ (٥ مكرراً رابعاً) - [٥ مكرراً رابعاً- أنشئ الأونكتاد لتعزيز إعادة التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية بغية تعزيز العدالة والإنصاف، وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات العيش بحرية أكبر، وإنشاء نظام أفضل وأكثر فعالية للتعاون الاقتصادي الدولي، كجزء من نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل بحيث لا يوجد عالم مقسم إلى مناطق فقر ورخاء ويعم الازدهار الجميع. (تُضاف) [فقرة مدمجة مع الفقرة مكرراً ثالثاً]

١١ (٦)- وفي ظل اقتصاد عالمي أكثر تعقيداً وترابطاً مما كان، تشكل التجارة والقضايا المترابطة في مجالات الاستثمار والتمويل والتكنولوجيا المحركات الرئيسية [للبينة الاقتصادية العالمية الشاملة والمنصفة (تُضاف)] للتنمية المستدامة التي تتطلع إليها خطة عام ٢٠٣٠. وباعتبار الأونكتاد جهة التنسيق للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لهذه القضايا، ونظراً إلى عالمية عضويته، فإن له بالتالي دوراً بالغ الأهمية في إسداء المشورة بشأن الأبعاد السياسية للتجارة والتنمية المستدامة ودعم الإجراءات التي يلزم اتخاذها نتيجةً للاتفاقات [والنتائج (تُضاف)] العالمية المعقودة في الآونة الأخيرة [مع (تُحذف)] {مع تعزيز (تُضاف)} {النزاهة والتكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (تُضاف)} [، والاعتراف بأولوية منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بوظيفتها في وضع القواعد المتعلقة بالقضايا التجارية (تُضاف)]. [ويعد الاحتفال مؤخراً بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأونكتاد تذكيراً بمدى التغيير الذي طرأ خلال هذه الفترة على سياق التجارة والتنمية، وبأهمية السياق التاريخي للأونكتاد والمبادئ التأسيسية التي قام عليها وما تلى ذلك من خبرة في رسم مسار التحرك إلى الأمام. وفي سياق الانتقال قُدماً إلى فصل جديد، يتعين التفكير ملياً فيما شهدته الماضي من إنجازات وإخفاقات وفي الدروس التي ينبغي استقاؤها من هذه الخبرة. (تُحذف)]

١٢ (٧)- [وفي إطار عمل الأونكتاد على دعم دوله الأعضاء، ينبغي له أن يواصل، في حدود الموارد المتاحة، تعزيز وتحسين عمله الداعم لجميع البلدان النامية في جميع المناطق وأن يحافظ على عمله بشأن التحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً. كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل في حدود الموارد المتاحة تعزيز عمله لمعالجة المواضيع الخاصة ذات الصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة المرتبطة بالقارة الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبلدان ذات الدخل المتوسط والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والاقتصادات الصغيرة. [وينبغي له أيضاً أن يساعد بلدان المرور العابر النامية فيما يتعلق بالتحديات الخاصة التي تواجهها بخصوص البنية التحتية والنقل. (تُضاف)]

١٣ (٠٠٠)- وفي إطار عمل الأونكتاد على دعم [دوله الأعضاء (تُضاف)] [جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (تُحذف)]، ينبغي له أن يواصل، في حدود الموارد المتاحة، [تحسين (تُحذف)] [تعزيز (تُضاف)] عمله بشأن التحديات الخاصة التي تواجهها القارة الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وينبغي للأونكتاد [أيضاً، (تُضاف)] [حسب الاقتضاء (تُحذف)] [أيضاً (تُضاف)]، [أن يواصل، في حدود الموارد المتاحة، تعزيز (تُضاف)]، [تحسين (تُحذف)] عمله بشأن الاحتياجات والمشاكل الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية [، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (تُضاف)] [، والبلدان ذات الدخل المتوسط، (تُضاف)] والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والاقتصادات الصغيرة. [وينبغي له أيضاً أن يساعد بلدان المرور العابر النامية فيما يتعلق بالتحديات الخاصة التي تواجهها بخصوص البنية التحتية والنقل. (تُحذف)] [ينبغي أن يعزز الأونكتاد عمله الداعم لجميع البلدان النامية في جميع المناطق، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل. (تُضاف)]

١٤ (٨)- وينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته، أن يسهم في [تعزيز بيئة اقتصادية عالمية أكثر عدلاً ونزاهة وإنصافاً بوسائل منها (تُضاف)] تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وحسب الاقتضاء، اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وغير ذلك من الاتفاقات والنتائج الدولية ذات الصلة. وسيقوم الأونكتاد، في جميع جوانب عمله، بالمساعدة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبتمهيد الطريق أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وينبغي أن يُسهم الأونكتاد في تنفيذ الإجراءات المحددة المطلوبة في خطة عمل أديس أبابا، وفي برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، وفي برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (برنامج عمل فيينا)، وفي إجراءات العمل المعجل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). [وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يدعم تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. (تُضاف)] وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يدعم [إنجاز (تُحذف)] [جولة من (تُحذف)] المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (تُحذف)] [خطة الدوحة الإنمائية (تُضاف)] التي تضع مصالح البلدان النامية في صميمها وتكفل ضمان نصيبها من نمو التجارة العالمية بما يتناسب مع احتياجاتها الإنمائية، [مع الإشارة إلى مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية (تُضاف)] [على النحو المتوخى في [اتفاق مراكش (تُضاف)] [إعلان الدوحة (تُحذف)]. [ومع الاعتراف بالخلافات القائمة في النهج المتبعة إزاء كيفية تعزيز [تعزيز (تُحذف)] النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية و[في الاتفاق على (تُضاف)] نهج جديدة مصممة لضمان حصول البلدان النامية الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نمواً الأعضاء، على نصيب في نمو التجارة العالمية يتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية (تُضاف)] [ينبغي أن يواصل الأونكتاد دوره

الداعم في معالجة القضايا ذات الصلة بولايتيه، وفي القضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا، والاستثمار والتنمية المستدامة. (تُضاف) [كما ينبغي للأونكتاد أن يدعم تعزيز (تُحذف) نظام تجاري متعدد الأطراف موجه نحو التنمية، نظام عالمي قائم على القواعد، قابل للتنبؤ به، أكثر شمولاً، ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف. (تُضاف)]

١٥ (...)- [وينبغي أن يُسهم الأونكتاد، في إطار ولايته، في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة، بما فيها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وكذلك، حسبما يكون مناسباً، المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. [وسيقوم (تُحذف)] [وينبغي أن يقوم (تُضاف)] الأونكتاد، في جميع جوانب عمله، بالمساعدة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبتمهيد الطريق أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وكذلك ينبغي أن يُسهم الأونكتاد في تنفيذ الإجراءات المحددة المطلوبة في خطة عمل أديس أبابا، وفي برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، وفي برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ (برنامج عمل فيينا)، وفي إجراءات العمل المعجل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). كما ينبغي للأونكتاد أن يدعم [إنجاز جولة من (تُحذف)] المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تضع مصالح البلدان النامية في صميمها وتضمن حصولها على نصيب في نمو التجارة العالمية يتناسب مع احتياجاتها الإنمائية [على النحو المتوخى في إعلان الدوحة الصادر عن منظمة التجارة العالمية (تُحذف)] [تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية والنهج الجديدة المصممة لضمان حصول البلدان النامية الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نمواً الأعضاء، على نصيب في نمو التجارة العالمية يتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية (تُضاف)] [إنجاز جولة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تضع مصالح البلدان النامية في صميمها، وتضمن حصولها على نصيب في نمو التجارة العالمية يتناسب مع احتياجاتها الإنمائية، على النحو المتوخى في إعلان الدوحة الصادر عن منظمة التجارة العالمية. (تُحذف)]

١٦ (٩)- ويظل الأونكتاد هو جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. [وأكدت خطة عمل أديس أبابا هذا الدور مجدداً ودعت إلى تعزيزه. (تُضاف)] وينبغي للأونكتاد أن يواصل، في إطار هذه الولاية، العمل من خلال أركانه الثلاثة وهي البحث والمساعدة التقنية وبناء توافق الآراء من أجل تحقيق نتائج ذات مغزى، مع الاستفادة من الموارد المتاحة، وتعزيز أوجه التآزر وتشجيع أوجه التكامل مع عمل المنظمات الدولية الأخرى [، ومنتديات التعاون الاقتصادي الدولي ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة (تُضاف)] [وغيرها من أصحاب المصلحة}، وتعزيز {نفوذه في (تُحذف) {التعاون مع (تُضاف)} البعد التجاري والإنمائي للعمل في مجال منتديات

التعاون الاقتصادي الدولي ذات الصلة مثل مجموعة الـ ٢٠ ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (تُضاف). [تُحذف] وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن [وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الوثيقة الختامية لنيروبي (تُحذف)] [حيز مخصص: الاسم؟] (تُضاف) [ثم إن هذه الوثيقة الختامية (تُضاف)] تؤكد من جديد وتبني (تُحذف) [ينبغي أن تبني (تُضاف)] على [اتفاق أكررا و(تُحذف)] ولاية الدوحة، [التي لا تزال صالحة وذات الصلة، (تُحذف)] الوثيقة الختامية لنيروبي تؤكد من جديد، وتبني على اتفاق أكررا وولاية الدوحة، اللذين لا يزالان صالحين وذوي صلة، مع تقديم تحليل سياسي محدث واستجابات سياساتية، فضلاً عن مبادئ توجيهية لتعزيز الأونكتاد وتحسين دوره الإنمائي، وأثره وفعاليته المؤسسية. [ووفقاً لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، سيعمل الأونكتاد، حيثما أمكن، سوية في إطار شراكات مع العديد من أصحاب المصلحة وسيركز على المجالات التي كوّن فيها مزية نسبية، من أجل التأثير بقدر أكبر. (تُضاف)]

١٧ (...)- {وعلى وجه الخصوص أكدت خطة عمل أديس أبابا مجدداً الحاجة إلى تعزيز الدور المهم الذي يضطلع به الأونكتاد (تُضاف)} [بوصفه مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا، والاستثمار والتنمية المستدامة (تُضاف)] - ملاحظة: مفهوم منقول من الفقرة ٤ {

١٨ (٩ مكرراً)- [٩ مكرراً وينبغي للأونكتاد، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، أن يراعي في برامج عمله المقبلة مسارات العمل الأربعة التالية، كما وردت في تقرير الأمين العام للأونكتاد الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ تحت عنوان "من اتخاذ القرارات إلى تنفيذ الإجراءات" كي يضطلع على نحو فعال بمسؤوليته عن دعم وإكمال الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: بناء القدرات الإنتاجية لإحداث تحول في الاقتصادات؛ والتركيز على دور التنمية وعلى الأسواق الأكثر كفاءة؛ ومعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على التكيف؛ وتعزيز التعددية وإيجاد حلول مشتركة. (تُضاف)]

١٩ (...)- [وفي سبيل دعم وإكمال الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو فعال، يمكن أن ينظر الأونكتاد، عند الاقتضاء، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، في مسارات العمل الأربعة التالية، كما وردت في تقرير الأمين العام للأونكتاد الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ تحت عنوان "من اتخاذ القرارات إلى تنفيذ الإجراءات": بناء القدرات الإنتاجية لإحداث تحول في الاقتصادات؛ والتركيز على دور التنمية وعلى الأسواق الأكثر كفاءة؛ ومعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على التكيف؛ وتعزيز التعددية وإيجاد حلول مشتركة. (تُضاف)]



٢٠ (١٠) - وينبغي أن يولي الأونكتاد الأولوية في جميع أنشطته لقضايا البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة، وذلك [عن طريق (تُحذف)] [في إطار (تُضاف)] [ولايته (تُحذف)] [هذه (تُضاف)] [الولاية (تُضاف)] [القائمة/المحددة (تُضاف)] [وعن طريق (تُضاف)] [وأركان (تُحذف) أركانه (تُضاف)] الثلاثة. وعلاوة على ذلك، لكي يساهم الأونكتاد مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والغايات ذات الصلة المحددة في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، وبالتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى، ينبغي اتخاذ الإجراءات التالية:

٢١ (...)- [وينبغي أن يولي الأونكتاد الأولوية في جميع أنشطته لقضايا البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك عن طريق أركانه الثلاثة. وفي إطار الاضطلاع بأنشطته، ينبغي أن يساهم الأونكتاد مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والغايات ذات الصلة المحددة في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، كما يمكنه أن يعمل مع المنظمات الدولية الأخرى، ينبغي اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) ((أ)) (أ) يولي الأولوية لقضايا البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك التحديات الخاصة التي تواجهها القارة الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والاحتياجات والمشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة (تُضاف)] (لذا، تُحذف الفقرة ٧، وفتحة الفقرة ١٠)

(ب) ((أ أولاً)) (أ أولاً) العمل ضمن ولايته وموارده المتاحة؛ (تُضاف)]

(ج) ((أ)) (ج) تعميم الاستدامة والشمولية [الاجتماعية (تُضاف)]، [ولا سيما فيما يتعلق بنوع الجنس (تُحذف)]؛

(د) (...). (د) تعميم الاستدامة والشمولية، ولا سيما فيما يتعلق [بنوع الجنس (تُحذف)] [بالشباب والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؛

(إضافة الحاشية) وفقاً لقرار الأمم المتحدة A/RES/69/313 (خطة عمل أديس أبابا) ومبادئ تمكين المرأة الواردة في اتفاق الأمم المتحدة العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. (تُضاف)]

(هـ) ((ب)) (هـ) مواصلة وتعزيز تفاعله مع الحكومات وخاصة حكومات البلدان النامية وجميع الجهات صاحبة المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(و) ((د)) مواصلة بذل جهوده الرامية إلى تحسين كفاءته وفعاليته وشفافيته ومساءلته، بوسائل منها تحسين آليات التواصل وتقديم التقارير وعن طريق تعميم ممارسات الإدارة القائمة على النتائج بإدراجها ضمن أركان العمل الثلاثة للأونكتاد. (تُضاف)

٢٢ (١٠ مكرراً) - [١٠ مكرراً] - وينبغي أن يستأنف المؤتمر ممارسة استعراض منتصف المدة. وينبغي لمجلس التجارة والتنمية، بصفته جزءاً من استعراض منتصف المدة للأونكتاد الرابع عشر، أن يقيم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمر، وما إذا كانت الآلية الحكومية الدولية القائمة كافية لطموحات نتائج المؤتمر. ويجري استعراض منتصف المدة تعديلات على الآلية الحكومية الدولية تكفل استمرار ركن عمل الأونكتاد المتعلق ببناء توافقات الآراء في الإسهام إسهاماً قوياً وذا معنى في إنجاز خطة التنمية الأشمل. (تُضاف)

٢٣ (١٠ مكرراً ثانياً) - [١٠ مكرراً ثانياً] - ويجب على الأونكتاد الرابع عشر أن يحدد على التكامل بين الأركان الثلاثة للمنظمة. ويجب على العمليات الحكومية الدولية تحديد الاتجاه الذي تأخذه المؤسسة وإتاحة السياق السياسي الذي تقوم فيه بأعمال البحث والتحليل. ويجب على المؤسسة، بدورها، أن توجه وتدعم بناء توافق الآراء بشأن التحديات الإنمائية الرئيسية التي يعتزم الأعضاء التناول بشأنها. ويجب أن يدعم التعاون التقني عمل الآلية الحكومية الدولية وفي الوقت نفسه تفعيل العمل للتصدي لأزمة الاقتصاد العالمي الذي لا يزال يواجه ركوداً في الطلب الكلي العالمي، وتفاوتاً متزايداً في الدخل، ونمواً اقتصادياً عالمياً محدوداً، وهشاشة مالية مستمرة. (تُضاف)

## الموضوع الفرعي ١

التحديات والفرص التي يطرحها نظام تعددية الأطراف أمام التجارة والتنمية

### تحليل السياسات

٢٤ (١١) - ما فتئ نظام تعددية الأطراف يشكل الركن الركيز في النظام الاقتصادي الدولي كما أنه قوة دافعة رئيسية للعملة حققت تقدماً اقتصادياً واجتماعياً لم يسبق له مثيل على الصعيد العالمي. وقد دعمت هذه التعددية التجارة الدولية عن طريق الحد من الحواجز المتصلة بالتجارة والقائمة بين الاقتصادات الوطنية، وعن طريق الحد من الحواجز الجغرافية بواسطة تحسين النقل والاتصال عبر الحدود. ومع انخفاض الحواجز وتناقص تكاليف النقل وتزايد التدفقات المالية والاستثمارية ومع ظهور أوجه التقدم التكنولوجي وقدم عصر المعلومات، أصبح عالمنا مترابطاً بدرجة لم يسبق لها مثيل في أي وقت من الأوقات. (معلومات مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

٢٥ (١٢) - واندماج في الاقتصاد العالمي عدد متزايد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ما حقق توسعاً غير مسبوق في التجارة الدولية. بل حتى البلدان التي كانت من الفاعلين الهامشين في مجال التجارة الدولية منذ نحو ثلاثة عقود قد

شهدت زيادات كبيرة في صادراتها من البضائع - بلغت خمسة أمثال في حالة أقل البلدان نمواً. [ولكن إجمالي حصتها (تُحذف) حصة أقل البلدان نمواً] تُضاف من التجارة لا يزال ضئيلاً (تُحذف) أدنى من ٢ في المائة. (تُضاف) وظلت التجارة المتزايدة هي والاستثمار الأجنبي المباشر المتزايد يتداعمان، الأمر الذي أسهم في حدوث تحوّل لم يسبق له مثيل في كثير من البلدان النامية التي أصبح بعضها من المحركات المهمة للنمو، إقليمياً وعالمياً، ومن القوى المحركة الرئيسية للتجارة والاستثمار في العالم. وشكلت تلك التطورات [، المدعومة، في جملة أمور، من السياسات الاقتصادية والاجتماعية] (تُحذف) (تُضاف) عوامل هامة في انتشال أكثر من مليار شخص من هوة الفقر المدقع. [وعلى الرغم من هذا الجهد، لا تزال الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة في اتساع. ومن الأساسي أيضاً ضمان عدم وجود أي عوائق لمشاركة أوسع في النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يجب أن يحافظ على نهج إنمائي وأن يتجنب التسييس بغية تمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية، والمساهمة في الاقتصاد العالمي. (تُضاف)]

٢٦ (١٣) - [وتعرّف خطة عمل أديس أبابا التجارة العالمية بأنها [أداة مهمة] (تُحذف)] [محرك مهم (تُضاف)] للنمو الاقتصادي الشامل للجميع وللتنمية المستدامة والحد من الفقر، في حين أن النظام التجاري المتعدد الأطراف [كما تجسده منظمة التجارة العالمية (تُضاف)] هو القناة الرئيسية للنهوض بهذه التجارة. كما يشكل وجود نظام تجاري متعدد الأطراف وقوي وفعال [وقائم على القواعد (تُضاف)] عنصراً رئيسياً أيضاً [في إيجاد الفرص الكبيرة التي تأتي مع العولمة، وكذا (تُضاف)] في إيجاد حلول لتحديات العولمة، وخاصة إدماج البلدان النامية [اندماجاً منصفاً (تُحذف)] [وتشمل هذه التحديات إدماج البلدان النامية [بشكل كامل أكثر (تُضاف)] في الاقتصاد العالمي [وسلاسل التوريد العالمية (تُضاف)]. [وليست الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف بدائل للنظام التجاري المتعدد الأطراف. (تُضاف)] [ووجود نظام تجاري متعدد الأطراف [وعالمي، قائم على القواعد، (تُضاف)] ومفتوح، وشفاف، [يمكن التنبؤ به، (تُضاف)] وشامل وغير تمييزي [وقائم على القواعد (تُحذف)] [وعادل (تُضاف)] [في إطار منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن تحرير التجارة بشكل هادف كلها أمور ضرورية (تُضاف)] [مع السياسات الداعمة للملائمة، (تُضاف)] [هو أمر ضروري (تُحذف)] للتجارة حتى تكون محركاً للنمو والتنمية الشاملين، كما أن أعضاء الأونكتاد [يتحملون مسؤولية مشتركة (تُحذف)] [ينبغي لهم إعادة تأكيد التزامهم (تُضاف)] بهدف حفظ وتعزيز نظام تجارة وتنمية متعدد الأطراف يستفيد منه الجميع. (تُحذف)]

٢٧ (١٤) - وقد برهنت أيضاً تجربة العولمة في العقود الأخيرة على أن الصلة بين التجارة الدولية والتنمية تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل. [وهناك أيضاً آراء متباينة فيما بين البلدان بشأن كيفية تأثير التجارة في التنمية، والعكس بالعكس. (تُضاف)] فالترابط الاقتصادي فيما بين البلدان قد زاد زيادة كبيرة، وخاصة عن طريق دمج النظم المالية للبلدان

النامية دمجاً معجلاً به في الأسواق المالية الدولية وفي البنية المالية العالمية. وهذا يصدق أيضاً على العلاقات المتبادلة الصعبة فيما بين التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وبالمثل، فإن خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقات الرئيسية الأخيرة [الأخرى (تُحذف)] هي بحكم طبيعتها ذاتها تتطلب إيجاد حلول عالمية متكاملة للتحديات العالمية المطروحة. وهذه العوامل، مجتمعة، تسلط الأضواء على الحاجة إلى اتباع [نهج تقليدية يتعين تقييمها بالتزامن مع (تُضاف)] [اتباع نهج جديدة (تُحذف)] [فضلاً عن تعزيز النهج القائمة الناجحة، (تُضاف)] [من أجل إيجاد الحلول [المبتكرة (تُحذف)] والمتكاملة والكلية المطلوبة لحل المشاكل الاقتصادية العالمية على أن تُحترم في الوقت نفسه [الالتزامات الدولية و(تُضاف)] مركزية القيادة القطرية في مجال استراتيجيات وسياسات التنمية ]، وما يرتبط بذلك من حاجة إلى توفير [حيز للسياسات (تُحذف)] []. وينبغي أن تراعي هذه النهج أيضاً (تُضاف)] [، وإلى (تُحذف)] ما يرتبط بها من حاجة إلى توفير حيز للسياسات ]، وفقاً للقواعد والالتزامات الدولية، (تُضاف) [الحكومة [الوطنية (تُحذف)] [العالمية (تُضاف)] [الجيدة بغية ضمان فعالية هذه الاستراتيجيات في تحقيق الأهداف العالمية الجماعية في السياقات المحلية. والحاجة إلى اتباع نهج متكامل بشأن هذه القضايا [المحلية والعالمية (تُضاف)]، وهو الخبيصة المميزة لأنشطة الأونكتاد وولايته، لم تكن قط أكبر منها الآن.

٢٨ (١٤ مكرراً) - [١٤ مكرراً- ومفهوم الحيز السياساتي بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. إذ يجب أن يكون لدى البلدان النامية حيز سياساتي ملائم لوضع وتنفيذ سياسات للتنمية الشاملة والمستدامة، مع مراعاة تاريخها وأدوارها المتغيرة في الاقتصاد العالمي ومع أخذ الغايات الطموحة لأهداف التنمية المستدامة في الحسبان. وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومة الاقتصادية المتعددة الأطراف أن تعزز الحيز السياساتي الوطني في البلدان النامية من أجل النهوض بمستويات معيشية أعلى. (تُضاف؛ تُحذف)]

٢٩ (١٥) - كذلك فإن الحاجة إلى [عمل] [تعاون] عالمي وإقليمي فعال لمواجهة التحديات العابرة للحدود لم تكن في أي وقت أكبر منها الآن، وهذا يتطلب تعددية الأطراف. ولذلك، فما زال تعزيز نظام تعددية الأطراف يشكل أولوية مستمرة، وخاصة في مواجهة التحديات التي تتطلب [عملاً من خلال التعاون الدولي من قبيل [تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة و] [التهرب الضريبي] و[تجّيب دفع الضرائب (تُحذف)] [تُحذف)]، [ومكافحة (تُضاف)] [الأموال غير المشروعة والفساد (تُضاف)] [تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة (تُحذف)]، [وتنظيم سلاسل القيمة العالمية وتأثيراتها (تُحذف)] [وتعقيدات سلاسل القيمة العالمية (تُضاف)]، والتنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي، [ومنع وقوع أزمات الديون السيادية وحلها، (تُحذف)] [والإدارة المستدامة للديون السيادية (تُضاف)]، والتعجيل بإنعاش الاقتصاد العالمي والتجارة والقضايا الناشئة الأخرى. ومن شأن تعددية الأطراف، بما في ذلك عبر المبادئ والأحكام المتفق عليها للاتفاقات الدولية ذات الصلة، أن تمكن من تفاذي [كارثة (تُحذف)] [انتكاسة (تُضاف)] [بيئية [ومناخية (تُضاف)] عالمية، والقضاء على

الحرمان الاجتماعي. [وتتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الفرصة للأخذ بتعددية أطراف محدّدة وتعاون اقتصادي عالمي كما أنّها تسلّط الضوء على ضرورة هذه التعددية وهذا التعاون لتحقيق الأهداف الدولية المتفق عليها. (تُحذف)]

٣٠ (١٦) - [١٦ - [ومن الناحية المثالية، (تُحذف)] وينبغي أن تُبني تعددية الأطراف على مبادئ رئيسية. [فهي ينبغي أن (تُحذف)] تشمل تنسيق السياسات فيما بين الدول ذات السيادة، [وأن تكفل اتساق الإجراءات المتخذة من جانب الجهات العامة والخاصة مع الأهداف العالمية ومع أولويات التنمية الوطنية (تُحذف)] [وتشجع الإجراءات الداعمة للأطر التي تمكن من بلوغ أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً (تُضاف)]، [والتقدرات ذات الصلة (تُضاف)] [وأن تفضي التعددية (تُحذف)] [و] تفضي إلى تحقيق الاستقرار والرخاء العالميين في الأجل الطويل [ودعم النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعمل الكريم للجميع (تُضاف)]. كما ينبغي أن تتيح للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، إمكانية الحصول على موارد كافية من أجل احتياجاتها الإنمائية المستدامة عن طريق تعبئة الموارد المحلية وكذلك من المصادر [الدولية (تُحذف)] العامة [الآتية من البلدان المتقدمة أساساً، وتكملتها بالمصادر الدولية الخاصة (تُضاف)]. كما ينبغي أن [يضع (تُحذف)] [يشجع (تُضاف)] نظام تعددية الأطراف، عن طريق أطر متعددة الأطراف، [قواعد (تُحذف)] [جهود تنمية وطنية [دولية (تُحذف)] فعالة مدعومة ببيئة اقتصادية دولية تمكينية (تُضاف)] تكون متسقة مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً على أن تُحترم في الوقت نفسه [المسؤولية الرئيسية لـ (تُحذف)] [مسؤولية (تُضاف)] كل بلد عن تقرير نميته [الكلية (تُضاف)] [الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به بنفسه وحقه في ذلك (تُحذف)]. وهي ينبغي أيضاً أن تسمح بعملية صنع قرار دولية تتسم بالتجاوب ويشمول الجميع وبالمشاركة وذات صفة تمثيلية وذلك عن طريق مؤسسات تتصف بالفعالية والمساءلة والشفافية، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج مفيدة للجميع. [وينبغي أن تعكس المبدأ القائل بأن للدول مسؤولية مشتركة لكنها متفاوتة في تحقيق هدف التنمية المستدامة المتفق عليه، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. (تُضاف)] وبالإضافة إلى هذه المبادئ [الأربعة (تُحذف)] [الخمسة (تُضاف)]، ينبغي أن تشمل تعددية الأطراف على [المتابعة لضمان (تُضاف)] تنفيذ الاتفاقات الدولية المتوصل إليها عن طريق هذه الآليات [تنفيذاً كاملاً، مع مراعاة الاحتياجات والظروف الفريدة (تُضاف)]. (تُحذف الفقرة)]

٣١ (١٧) - [١٧ - [وهذا هو المثل الأعلى الذي تتطلع إليه الأمم المتحدة (تُحذف)]. فللأمم المتحدة [دور بالغ الأهمية (تُضاف)] في ضوء العضوية العالمية فيها ومبادئها الديمقراطية والمسؤوليات الرئيسية لصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة. (تُحذف الفقرة)]

٣٢ (١٨)- وعلى الرغم من الفرص والمزايا التي جلبتها العولمة، ما زالت هناك تحديات كبيرة يتعين التصدي لها من خلال تعددية الأطراف. [ولا يزال النظام الاقتصادي العالمي غير متوازن، كما هي مشاركة البلدان النامية في المؤسسات الاقتصادية، ولا تزال الفجوات الاجتماعية والاقتصادية الواسعة قائمة بين البلدان وداخلها، مما يجسد جزئياً التفاوت في توزيع فوائد العولمة (تُضاف)] مع وجود فجوات اجتماعية واقتصادية واسعة بين البلدان [وداخلها (تُضاف)]، [وتُحذف] [وبين الفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية وداخلها، (تُحذف)]. [وما فتئت المكاسب الناجمة عن العولمة تُوزع على نحو غير متكافئ، مما يؤدي إلى شدة التفاوت في العالم (تُحذف) [وإلى فجوة مطلقة آخذة في الاتساع بين البلدان الغنية والفقيرة على مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية (تُحذف)] [وبينما انخفض الفقر المدقع بمقدار النصف خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية، (تُضاف)] ظل النمو متفاوتاً ومتقطعاً وفي كثير من الأحيان غير قابل للاستدامة، تخللته الصدمات والأزمات المالية الصارخة، ولا يزال العديد من الأمم والشعوب متخلفين عن الركب. [فلا يزال مليار من الناس (تقريباً) (تُضاف)] يعيشون في فقر مدقع، ولا ينخفض الفقر إلا ببطء في كثير من البلدان النامية، ولا سيما في معظم أقل البلدان نمواً. [ويعيش حُمس البشرية في دول متأثرة بنزاعات (تُحذف)] [وبيعاني عُشر من الجوع وسوء التغذية المزمنين. وعلاوة على ذلك، تظل مشاركة البلدان النامية في المؤسسات الاقتصادية الدولية غير متوازنة. (تُضاف)] [واقتربت حدود الكوكب أو عُبرت، مما يفاقم العوامل المذكورة أعلاه وينال من فرصة الاستفادة من التجارة المستدامة، ولا سيما بالنسبة إلى أضعف الفئات في العالم. (تُضاف)]

٣٣ (١٩)- ويتطلب الأمر اتخاذ إجراءات عاجلة [لتحسين البيئة الاقتصادية العالمية (تُحذف)] لتمكين جميع البلدان، [لا سيما البلدان النامية] من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بإيجاد حلول [فعالة (تُحذف)] [ملائمة (تُضاف)] [للتك (تُحذف)] المشاكل [المشتركة (تُضاف)] وتعزيز تنسيق السياسات، [مع احترام الحيز السياسي لكل بلد. (تُضاف)]. وسيطلب الوصول إلى مستويات التنمية اللازمة للوفاء بأهداف التنمية المستدامة، وتحقيق هدف الرخاء للجميع الطويل الأجل والمتفق عليه عالمياً عمل كل الجهات الفاعلة سوية في إطار شراكة عالمية استعادت نشاطها. [ومن أجل التغلب على القيود والاختلالات المستمرة، بما في ذلك من خلال (تُحذف)] [تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الأموال المخصصة للتنمية (تُحذف)] [وكفالة الموارد الكافية للتنمية (تُضاف)] [وتحدي التعنت في مراعاة المصالح الذي (تُحذف)] [يعوق إجراء الإصلاحات (تُحذف)] [حال دون إجراء الإصلاحات الضرورية (تُضاف)] [اللازمة. (تُحذف)].

٣٤ (٢٠)- [و] [مما (تُحذف)] [يشير [القلق بوجه خاص في (تُحذف)] السياق المالي العالمي الحالي [الصلة المتبادلة الوثيقة بين التجارة والتمويل الدولي عن طريق ميزان المدفوعات. فالتدهور في البيئة الاقتصادية والتجارية العالمية للبلدان النامية في السنوات الأخيرة يشير (تُحذف)] [مشاعر قلق [شديدة (تُحذف)] بشأن مدى إمكانية تحمّل الديون السيادية

والخاصة وبشأن شدة التأثير بالصدمات الخارجية، كما ينطوي على التقييد الشديد للفرص المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام. [وأدخلت تحسينات هامة في تعزيز عمليات إعادة الهيكلة التعاونية للالتزامات السيادية، بما في ذلك في نادي باريس للدائنين الرسميين، ومبادرة "منتدى باريس"، وفي جملة مبادرات أخرى (تُضاف) التي تسهم في تعزيز الحوار بين الدائنين والمدنيين السياديين في مسائل الديون، وقبول السوق للشروط القياسية الجديدة لعقود السندات الحكومية. بيد أن هناك مجالاً لتحسين ترتيبات التنسيق بين القطاعين العام والخاص وبين المدنيين والدائنين، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المعنوية للدائنين والمدنيين على السواء، ولتيسير تقاسم الأعباء بشكل منصف وإجراء عملية إعادة هيكلة منظمة وجيدة التوقيت وفعالة تحترم مبادئ المسؤولية المشتركة. (تُضاف)] وفي حالة كثير من البلدان النامية التي ما زالت تعتمد اعتماداً شديداً على صادرات السلع الأساسية، فإن حالة تقلب الأسواق [، المرتبطة جزئياً بأمولة السلع الأساسية والمضاربة، (تُحذف)] تزيد بدرجة أكبر من إمكانية التعرض للصدمات. [ومما يقوّي مشاعر القلق هذه أوجه القصور في النظام الحالي لآليات إعادة هيكلة الديون السيادية وتسويتها، المتسم بتجزؤ وعدم توازن بالغين والذي ثبت عدم كفاءته في حل مشاكل الديون السيادية. (تُحذف)] [ومع ذلك، أدى تعزيز إدارة الاقتصاد الكلي والموارد العامة إلى انخفاض كبير في قابلية تضرر العديد من البلدان لضائقة الديون السيادية، على غرار الانخفاض الكبير في الديون من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. (تُضاف)] [وعلاوة على ذلك، يجدر تسليط الضوء على أن هناك مجالاً لتحسين الترتيبات المتعلقة بالتنسيق بين القطاعين العام والخاص وبين المدنيين والدائنين، لتسهيل تقاسم الأعباء بشكل منصف ومنظم وإجراء عملية إعادة هيكلة منظمة وجيدة التوقيت وفعالة تحترم مبادئ المسؤولية المشتركة وتحفظ الحق في التنمية وتضمن الحيز السياساتي اللازم للبلدان النامية. (تُضاف)] [تُحذف الفقرة]

٣٥ (...)- [وقد يكون الاستثمار وسيلة قوية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ذلك أن من شأن الاستثمار أن يجلب التكنولوجيا المبتكرة، وأن يعزز الإنتاج والعمالة، ويمكن من الوصول إلى الأسواق الدولية من أجل الحصول على خبرة أفضل واغتنام الفرص الإنمائية المتزايدة. وفي عالم تسوده العولمة، [تميزه (تُحذف) سلاسل القيمة العالمية حيث ينتشر [حيث ينبغي أن ينتشر (تُضاف)] إنتاج وتوزيع السلع والخدمات دولياً، [من شأن الاستثمارات العابرة للحدود (تُحذف)] [ينبغي للاستثمارات العابرة للحدود (تُضاف)] أن تؤدي دوراً [حاسماً (تُحذف)] [نشطاً (تُضاف)] لتحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق خلق قيمة [مضافة (تُحذف)] [إضافية، والمزيد من (تُضاف)]، الوظائف و[زيادة (تُضاف)] الدخل [والتماشي مع أولويات التنمية الاقتصادية الوطنية (تُضاف)]. [وبواجه نظام الاستثمار الدولي الحالي تحديات كثيرة

(تُضاف) [يُبد أن الحوكمة العالمية (تُحذف)]، [تواجه (تُضاف)] الحوكمة العالمية للاستثمارات الدولية تحديات كثيرة، (تُحذف) [بما في ذلك التحديات الناشئة عن النظام [الإشكالي (تُحذف)] والمجزأ [تُحذف]] الحالي (تُضاف) [لاتفاقات الاستثمار الدولية. وهناك (تُضاف)] أكثر من ٣٠٠٠ اتفاق استثمار دولي [سارٍ (تُضاف)] [يثير (تُحذف)] [أثار العديد منها (تُضاف)] شواغل [بشأن (تُحذف)] [من قبيل (تُضاف)] [عدم اتساقها (تُحذف)] [علاقتها (تُضاف)] مع أولويات التنمية الوطنية [و(تُحذف)] [أو (تُضاف)] [افتقارها إلى (تُحذف)] التنسيق مع سائر مجالات وأهداف السياسة العامة، بما في ذلك التصنيع، واستقرار الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة. [وبالمثل، ينبغي للآليات الحالية (تُحذف)] لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أن تركز على تفادي [إثارة شواغل مشروعة بشأن (تُحذف)] احتمالات حدوث اختلالات لصالح حقوق المستثمرين ولصالح التخفيف من مسؤولياتهم [مع إهمال الحاجة إلى ضمان (تُحذف)] قصد ضمان الحق السيادي للدول في تنظيم النشاط. (تُحذف) [وينبغي أن يكون هدف حماية وتشجيع الاستثمار متسقاً مع السعي إلى تحقيق أهداف السياسة العامة المشروعة الأخرى. وسنسعى جاهدين إلى وضع اتفاقات تجارية واستثمارية من أجل ضمان التوازن بين حماية الاستثمارات وحماية حق الدول في التنظيم بما يراعي المصلحة العامة. وينبغي تنفيذ هذه الاتفاقات بطريقة شفافة. (تُضاف) (تُحذف الفقرة)]

٣٦ (٢١ مكرراً) - [٢١ مكرراً- وفي هذا الصدد، من المهم إدراك ودعم ريادة الأونكتاد، في تعزيز المزيد من استعراضات سياسة الاستثمار المضطلع بها لصالح البلدان النامية. (تُضاف)]

٣٧ (٢١ مكرراً ثانياً) - [٢١ مكرراً ثانياً- من المهم تعزيز الوعي وبناء القدرات لصالح البلدان النامية من أجل جذب الاستثمار المستهدف وتعزيز الاستثمار المناسب. (تُضاف)]

٣٨ (٢٢) - {٢٢- [وستكون السياسة الضريبية الفعالة، بما في ذلك مكافحة التهرب الضريبي من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، أمراً حاسماً في تعبئة الموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والنهوض الاقتصادي الشامل للبلدان النامية. (تُضاف)] [وستؤدي الضرائب دوراً بالغ الأهمية في تعبئة الموارد من أجل (تُحذف)] [تمويل استثمارات البنية التحتية الأساسية لتسخير التجارة من أجل التنمية ولتحقيق (تُحذف)] [تنفيذ (تُضاف)] [أهداف التنمية المستدامة. (تُحذف)] [، بما في ذلك عن طريق مكافحة التهرب من الضرائب والفساد من خلال تعزيز التنظيم الوطني وزيادة التعاون الدولي، والحد من فرص التهرب من دفع الضرائب. بيد أن الفجوات ومواطن الضعف الكامنة في السياسات الضريبية وفي إنفاذها في بعض البلدان تفاقم (تُضاف)] بيد أن النظام الحالي لفرض الضرائب على الأرباح العالمية تكتنفه المشاكل ويسبب تفاقم مشكلة (تُحذف)] انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها [ويمكن من تجنّب دفع الضرائب ومن



التهزُّب الضريبي من جانب الشركات المتعددة الجنسيات التي تُضعف بدرجة كبيرة قدرة البلدان المضيفة على تحقيق الأهداف العالمية (تُحذف)]. وتشكل هذه الأمور قضايا عالمية [مستمرة (تُضاف)] تتطلب عملاً متعدد الأطراف. [وينبغي أن تكون المبادرات الحالية أكثر شمولاً فيما يتعلق بمشاركة البلدان النامية، من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات المتعلقة بتلبية احتياجاتها الخاصة والتنفيذ. (تُضاف)] (تُحذف الفقرة) {

٣٩ (٢٣) - وتؤدي التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والابتكار دوراً حاسماً في التجارة والتنمية، بما في ذلك عن طريق مساهمتها الأساسية في التحول الهيكلي، والطاقت الإنتاجية والقدرة التنافسية وتنويع الإنتاج والصادرات فضلاً عن الأمن الغذائي. [ويسهل تحرير التجارة نشر التكنولوجيا (تُضاف)] [ونشر التكنولوجيا تيسره التجارة وتحرير التجارة (تُضاف)]. وهكذا فإنها [وسيلة رئيسية لتنفيذ (تُحذف)] [عنصر رئيسي لتحقيق (تُضاف)] أهداف التنمية المستدامة وإحدى أهم أدوات إحداث التغيير من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. [وكما ورد في الوثيقة المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" يكتسي نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً إلى البلدان النامية بشروط ملائمة، وضمن شروط ميسرة وتفضيلية، أهمية رئيسية. (تُضاف)] وفي هذا الصدد، يعد [إطلاق (تُحذف)] آلية تيسير التكنولوجيا [وتفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، على النحو المتفق عليه في خطة عمل أديس أبابا (تُضاف)] لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تطوراً جديراً بالترحيب. بيد أن من المهم أن يكون الدعم المقدم من آلية تيسير التكنولوجيا مكماً وليس تكراراً للعمل الذي تضطلع به حالياً لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. [وآلية التكنولوجيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (تُضاف)].

٤٠ (٢٤) - وفي جميع هذه المجالات، تتطلب التنمية الشاملة للجميع والمستدامة بيئة تمكينية على جميع المستويات في شكل أطر سياساتية ملائمة وقواعد قوية وتعاون فعال، ونظاماً تجارياً دولياً قائماً على القواعد، متسماً بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ به، والشمول وعدم التمييز وبالإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية، وتحريراً هادفاً للتجارة (تُضاف) [ويكفل (تُحذف)] إمكانية الوصول إلى الأسواق [بقدر كبير وفعال (تُضاف)] وتحسين مشاركة البلدان النامية، (تُحذف)] [بما فيها (تُحذف)] [ولا سيما (تُضاف)] [أقل البلدان نمواً (تُحذف)]، [في الحوكمة الاقتصادية العالمية (تُحذف)]. فهذه البيئة الوطنية والدولية الموالية تُسهم في دعم الاستثمارات الإنتاجية المحلية، وفي زيادة تدفقات التمويل الإنمائي الطويل الأجل المستقر والاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة في البلدان النامية. ويشكل تعزيز [البيئة التي تمكّن (تُضاف)] الاستثمار الإنتاجي في البلدان النامية أمراً أساسياً لاستيعاب التكنولوجيات والتوسع فيها بغية زيادة إنتاجية هذه البلدان وقدرتها التنافسية. ويلزم أيضاً توافر إحصاءات عالية الجودة تكون متاحة بشكل عام وممتثلة للمعايير الدولية.

٤١ (٢٥) - وتحرير التجارة [مع وصول البلدان النامية إلى الأسواق فعلياً (تُضاف)] [الذي يتحقق من خلال ترتيبات المنفعة المتبادلة والمعاملة بالمثل والموجهة إلى تخفيض كبير في التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز القائمة أمام التجارة والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية، (تُضاف)] [لا يزال (تُضاف)] [يؤدي [يدرك المعاملة الخاصة و(تُحذف)] [التفضيلية (تُحذف)] [التفضيلية (تُضاف)] [للبلدان النامية (تُحذف)] ]، لا سيما أقل البلدان نمواً، وفقاً لاتفاقات منظمة التجارة العالمية (تُضاف)] [بما في ذلك (تُضاف)] [من خلال منظمة التجارة العالمية (تُحذف)] دوراً محورياً في دمج البلدان النامية بصورة إيجابية في النظام التجاري العالمي [إذا تجاوز نطاق تحرير التجارة واشتمل على سياسات داعمة للنمو، والاستقرار، والتنمية الصناعية، والهياكل الأساسية، والعمالة والتغيير الهيكلي (تُضاف)]، ما يُسهم في تحقيق النمو [وإيجاد فرص العمل (تُضاف)] والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. [وفي حين أن الوصول بجولة الدوحة الإنمائية (تُحذف)] [وفي هذا الصدد، فإن العناصر الواردة في المجموعة التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الوزاري العاشر في نيروبي، لا سيما العناصر المراعية لمصالح أقل البلدان نمواً هي أمر مرحب به. ففي نيروبي، أقر أعضاء منظمة التجارة العالمية أنه على الرغم من خلافاتهم بشأن هيكل [المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (الحالية (تُضاف)] (تُحذف) فإنها ما زالت ملتزمة بشدة بالقضايا المتبقية في خطة الدوحة للتنمية. (تُضاف)] [ما زال أمراً صعب المنال (تُحذف)]، [لتحقيق هذه الأهداف، (تُضاف)] [ينبغي إعادة تنشيط (تُحذف)] [تظل (تُضاف)] [الركيزة التفاوضية لمنظمة التجارة العالمية (تُحذف)] [أمر محورياً وينبغي إعادة تنشيطها (تُضاف)]، [مع الاحترام الكامل (تُحذف)] [لولايتها (تُحذف)] [الإنمائية (تُحذف)] [وأن تتمحور هذه الركيزة حول النهوض بالتنمية المطردة والشاملة للجميع والمستدامة، بما في ذلك (تُحذف)] [التنفيذ [الجيد التوقيت (تُحذف)] [لإمكانية وصول (تُحذف)] [أقل البلدان نمواً (تُحذف)] [المنتجات الجميع (تُضاف)] [إلى الأسواق بشكل دائم على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص (تُحذف)] [وفقاً للنتائج المتعددة الأطراف ذات الصلة. (تُضاف)] [المنتجات القادمة من جميع أقل البلدان نمواً، تمشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة (تُضاف)].

٤٢ (٢٦) - و[بينما (تُحذف) مقترح من المجموعة (JZ)] يمكن للتكامل الإقليمي أن يكون عاملاً حافزاً قوياً للحد من الحواجز التجارية ولتنفيذ إصلاحات السياسات [وخفض تكاليف التجارة (تُضاف)] [وزيادة المشاركة [من جانب البلدان النامية (تُضاف)] [في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، توجد حاجة إلى ضمان [إمكانية (تُضاف)] [أن تُسهم (تُحذف)] أن تكون الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والعديدة الأطراف مكتملة للنظام التجاري المتعدد الأطراف لا بديلاً عنه. وفي الآن ذاته ينبغي التسليم بأن تلك الاتفاقات لها آثار أيضاً بالنسبة إلى البلدان التي لا تشارك فيها. (تُضاف)] [في إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يكون أقوى (تُحذف)] [وليس إيجاد نظام أكثر تجزؤاً واستبعاداً، وذلك عن طريق تعزيز النزعة الإقليمية المنفتحة وليس المغلقة. (تُحذف)] [وينبغي أن تكون هذه

الاتفاقات (تُحذف) [شريطة أن تكون (تُضاف)] شفافة وشاملة للجميع ومتسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية، [مع مراعاة أهمية (تُضاف)] [كما ينبغي إبقاء آثارها الجماعية على التجارة والتنمية [ومدى اتساقها مع السير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (تُحذف)] قيد الاستعراض المستمر (تُحذف)]. [وليست الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والعديدة الأطراف بدائل للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي الآن ذاته ينبغي التسليم أيضاً بأن تلك الاتفاقات لها آثار أيضاً بالنسبة إلى البلدان التي لا تشارك فيها. (تُضاف)]

٤٣ (فقرة بديلة) - [فقرة بديلة- تعدد إمكانات التكامل الاقتصادي الإقليمي والترابط من أجل تعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة أمراً مهماً، ويتعين تعزيز التعاون الإقليمي، واتفاقات التجارة الإقليمية، فضلاً عن تعزيز التماسك والاتساق فيما بين اتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية والإقليمية، لضمان توافقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ومن شأن التكامل الإقليمي أن يكون أيضاً حافزاً مهماً لتخفيض الحواجز التجارية، وتنفيذ الإصلاحات السياساتية وتمكين الشركات، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. ويمكن لتدابير تيسير التجارة أن تسهم في تحقيق هذه الغاية. (فقرة بديلة)]

٤٤ (٢٦ مكرراً) - [٢٦ مكرراً] - ومن شأن تهيئة بيئة دولية مواتية من خلال أطر سياساتية ذات صلة وقواعد متينة وتعاون فعال أن يؤدي إلى جملة أمور منها زيادة تدفقات تمويل التنمية المستقرة وطويلة الأجل والاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، [ونقل (تُحذف)] [والوصول إلى (تُضاف)] التكنولوجيات التي يمكن أن تعزز نمو الإنتاجية وتطويرها، وإنشاء نظام تجاري دولي عادل ومفتوح وشفاف قائم على القواعد وموجه نحو التنمية يمكن أن يكفل إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتعزيز مشاركة البلدان النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية. (تُضاف)]

٤٥ (٢٧) - [٢٧- ولا بد من توافر المزيد من الشفافية في أسواق السلع الأساسية، في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء، وينبغي أن يشمل ذلك أساليب من أجل [تجنب دفع الضرائب (تُحذف)] [تعزيز الشفافية والقدرات في نظم إدارة الضرائب (تُضاف)]. ويبرز ما تملكه أفقر البلدان في العالم من موارد غنية، بالاقتران مع هروب مقادير ضخمة من رؤوس الأموال من كثير من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، الحاجة إلى إجراء تقييم شامل لاستغلال وتسويق السلع الأساسية الأولية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء (تُحذف الفقرة)]

٤٦ (٢٨) - [ومما له أهمية حاسمة أن عملية انضمام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تكون متسقة مع اتفاقات هذه المنظمة ومع وضع هذه البلدان، كما ينبغي أن تكون مستندة إلى قواعد واضحة ومعايير موضوعية محددة سلفاً. (تُحذف الفقرة)] [ورغم أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

لا يزال يشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية لدى معظم البلدان التي تسعى إلى الاستفادة استفادة كاملة من النظام التجاري الدولي. وهذه مسألة مهمة أيضاً للمضي قدماً في عملية اندماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد. وفي هذا السياق، تحتاج البلدان المشمولة بعملية الانضمام، وبخاصة أقل البلدان نمواً، قبل فترة الانضمام وخلالها وبعدها، إلى المساعدة التقنية. ورغم أنه من المسلم به أن عملية انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تكون متوافقة مع اتفاقات هذه المنظمة، يجب أيضاً أن تراعي عملية الانضمام وضع هذه البلدان ومستوى التنمية فيها. وينبغي التصدي للعوائق القائمة وإزالتها من أجل تيسير عملية الانضمام والانهاء منها في أقرب الآجال. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً المنضمة إلى المنظمة، اتفق أعضاء المنظمة على تنفيذ القرار المتعلق بالمبادئ التوجيهية لانضمام أقل البلدان نمواً الذي اعتمده المجلس العام للمنظمة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ وعلى مواصلة الاستناد إلى هذا القرار في المؤتمر الوزاري بشأن انضمام أقل البلدان نمواً. (تُضاف)

٤٧ (٢٩) - وما زالت مبادرة المعونة من أجل التجارة والإطار المتكامل المعزز يتسمان بالأهمية في سياق التجارة والتنمية، [ولا سيما في مجال بناء القدرات في جانب العرض والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك الهياكل الأساسية المادية. (تُضاف)] وما زال ينبغي تحسين فعالية مبادرة المعونة من أجل التجارة بوسائل منها [مواصلة (تُحذف)] [أولوياتها (تُحذف)] [الدعم المقدم في هذا الإطار (تُضاف)] [بشكل أكثر فعالية (تُحذف)] [أولوياتها تُضاف] [الضغوط الملزمة التي تواجهها البلدان المتلقية لهذه المعونة (تُحذف)] [تطبيق الدروس المستخلصة من خلال جهود الرصد والتقييم بغية تقديم مساعدة هادفة وفعالة. وتكتسي المعونة من أجل التجارة، إلى جانب التزام البلدان النامية بإدخال الإصلاحات الضرورية، أهمية أيضاً في ربط البلدان النامية بسلاسل إضافة القيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي أو في مساعدتها على تبوء مكانة أرقى فيها (تُضاف)]. ويمكن تحسين إمكانات الحد من الفقر التي تنطوي عليها المبادرة باتباع سياسات [مراعية لمصالح الفقراء وللاعتبارات الجنسانية (تُضاف)] تزيد من فرص الحصول على منافع من التجارة أمام النساء والرجال الذين يعيشون في حالة فقر وتخفف من تكاليف التكيف.

٤٨ (...)- [تُحذف الفقرة ويستعاض عنها ب... الفقرة ٩٠ (استخدام صيغة المبني للمجهول): يمكن أن تؤدي مبادرة المعونة من أجل التجارة دوراً رئيسياً وينبغي أن تركز على البلدان النامية، بالاعتماد على أطر منها الإطار المتكامل المعزز من أجل المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لصالح أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تخصص نسبة متزايدة من المعونة من أجل التجارة لفائدة أقل البلدان نمواً مع الحرص على أن تقدم تلك المعونة وفقاً للمبادئ المتعلقة بفعالية التعاون الإنمائي. وإن أي تعاون إضافي لهذا الغرض فيما بين البلدان النامية، سيكون موضع ترحيب (فقرة بديلة)]

٤٩ (٣٠) - ويتوقع أن يعجل اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة بتدفق السلع بين البلدان وأن يحسن الشفافية ويخفض تكاليف المعاملات. وإذا نُفذ هذا الاتفاق تنفيذاً فعالاً، من شأن ذلك أن يعزز المنافع المتبادلة التي تتحقق للدول التجارية ومن ثم يعزز التنمية المستدامة على صعيد العالم، وأن يولد كذلك للمستهلكين ومؤسسات الأعمال مكاسب رخاء. [بيد أنه من المحتمل أن تواجه البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، صعوبات في التنفيذ، ينبغي [رصدها (تُحذف)] رصداً دقيقاً (تُحذف)] [التصدي لها]. ويتسم تقديم أشكال المساعدة التقنية والمالية الفعالة وغيرها من أشكال المساعدة المتفق عليها اتفاقاً متبادلاً، وكذلك الدعم المقدم من البلدان المانحة من أجل بناء القدرات، بأهمية حاسمة في هذا المضمار. (تُضاف) [وفي ظل صعوبات التنفيذ المحتملة التي قد تعترض البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وبغية تحقيق أهداف الاتفاق، ينبغي للبلدان المتقدمة والبلدان النامية التي تقدر على ذلك أن تؤدي دوراً في مساعدة البلدان النامية على تنفيذ الاتفاق والاستفادة منه بشكل كامل عن طريق تقديم المساعدة التقنية ودعم جهود بناء القدرات. (تُضاف)]

٥٠ (٣١) - [٣١- وتحدث التدابير القسرية الانفرادية آثاراً معاكسة، ليس فقط على اقتصادات البلدان التي تفرض عليها هذه التدابير وعلى جهودها الإنمائية، ولكن أيضاً على التعاون الاقتصادي الدولي وعلى الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل الانتقال إلى نظام عالمي متعدد الأطراف يتسم بعدم التمييز والانفتاح [ويقوم على القواعد (تُضاف)]. وهذه التدابير تقوض إمكانية الوصول إلى الأسواق والاستثمارات وحرية المرور العابر ورفاه السكان في البلدان المتأثرة. [ويجب تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/185 المعتمد في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والذي يشجب ممارسة التدابير الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية تنفيذاً كاملاً. وتحدث هذه القيود أثراً مزعجاً للاستقرار في الاقتصاد العالمي. فهي تقيم خطوط تقسيم مصطنعة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وتستخدم وسيلة للمنافسة غير العادلة في السوق العالمية. (تُضاف)] لذلك، تحث الدول بقوة على الامتناع عن اتخاذ وتنفيذ تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية لا تتفق مع القانون الدولي، وبخاصة مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية (تُضاف) وميثاق الأمم المتحدة. [وسيتطلب تحرير التجارة تحريراً مجدداً أيضاً التصدي للتدابير غير التعريفية، بما في ذلك التدابير الانفرادية في جملة أمور أخرى، حيثما يمكن أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعي لها ولا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وينبغي بذل جهود على الصعيد الدولي من أجل التصدي للتدابير غير التعريفية، كما ينبغي أن توجه تلك الجهود نحو تقييد أو إزالة الحواجز غير التعريفية التعسفية أو التي لا مبرر لها (تُضاف)] [تُحذف الفقرة]

٥١ (٣٢) - [٣٢- ونظراً إلى الشواغل المتنامية بشأن إمكانية تحمل الديون الخارجية، يلزم إيجاد إطار مؤسسي واضح لدرء حدوث الأزمات المالية وأزمات الديون والعمل على عدم حدوثها، بما في ذلك إيجاد إطار متعدد الأطراف يتسم بإمكانية التنبؤ به وبالكفاءة وبالإلصاف من أجل التصدي لمشاكل الديون السيادية وتنظيم عملية إعادة هيكلة الديون السيادية وضمان استعادة إمكانية تحمل الديون استعادةً سريعةً، والانتعاش من أزمات الديون (تُحذف)] [ينبغي دعم العمل المتواصل بشأن النهج التعاقدية، بما في ذلك أحكام العمل الجماعي (تُضاف)]. ويلزم إجراء مزيد من التحسين في آليات الإنذار المبكر، بما في ذلك [من خلال (تُحذف) وضع مؤشرات إحصائية لقياس مواطن ضعف ومخاطر محددة. وفي نفس الاتجاه، لا بد أيضاً من إجراء إصلاحات منسقة فيما يتعلق بوكالات تقييم الجدارة الائتمانية (تُضاف) - عند الاقتضاء ومتى كان ذلك مناسباً - على سبيل المثال من خلال استعراض إطار القدرة على تحمل الدين الذي وضعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ونادي باريس (تُضاف)]. [وعلى أية حال، ينبغي الاتفاق على اقتراحات و/أو حلول جديدة بشأن الأسواق، بما يشمل المستثمرين الرئيسيين والمؤسسات المالية الدولية الرئيسية. (تُضاف)] (تُحذف الفقرة)

٥٢ (٣٣) - [٣٣- وينبغي أن يعمل المدينون والدائنون معاً لتجنب نشوء حالات المديونية التي لا يمكن تحملها ولإيجاد حلول لها. وفي حين أن الحفاظ على القدرة على تحمل الديون هو مسؤولية تقع في المقام الأول على البلدان المقترضة، فإن المقرضين أيضاً يتحملون مسؤولية عن الإقراض بطريقة يمكن بها تجنب تقويض هذا الهدف. فالإقراض على نحو شفاف ومنصف وقابل للتنبؤ به ومنسق ومشروع [من شأنه أن يشجع (تُحذف)] [يساعد على إيجاد (تُضاف)] [حل دائم و] [عادل لمسألة إعادة هيكلة الديون (تُحذف)] و[مصدر مستدام لتمويل التنمية. (تُضاف)] [و] [يتمثل أحد أوجه التقدم الهامة في هذا الصدد في تنفيذ المبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون، كما ترد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١٩/٦٩. (تُحذف)] وعندما تحدث أزمات ديون [ينبغي التفاوض على عملية متوازنة (تُحذف)] لهيكلة الديون وقت وقوع هذه الأزمات، ما يساعد على الحد من آثارها المضرة على التجارة والتنمية ويحفظ سيادة الوطنية في تصميم استراتيجيات التنمية الوطنية وتنفيذها. [ومما له أهمية عظمى في الحالات التي لا يمكن فيها تنفيذ حلول متعددة الأطراف لمشاكل الديون تنفيذاً عاجلاً، استحداث آليات إقليمية لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والمساعدة في منع استراتيجيات الاقتراض والإقراض التي لا يمكن تحمل الديون المترتبة عليها. { (تُحذف) (تُحذف) (تُحذف الفقرة)].

٥٣ (٣٤) - ولا بد من تعزيز التنسيق على مستوى الاقتصاد الكلي والسياسات من أجل التصدي للمشاكل الهيكلية والطويلة الأجل التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية بغية زيادة استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، ودعم الانتعاش الاقتصادي العالمي وتحسين البيئة الاقتصادية والتجارية العالمية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية غير المباشرة التي تلحق بالبلدان

النامية. [ولا سبيل إلى بيئة أكثر استقراراً على صعيد الاقتصاد الكلي من أجل التنمية إلا عن طريق بذل جهود جماعية لتحسين الهيكل النقدي الدولي. وينبغي تعزيز التعاون الدولي من أجل بناء نظام نقدي دولي قادر على ضمان قدر كاف من السيولة الدولية وعلى تعزيز القدرة على التكيف بانتظام للصدمات الخارجية. (تضاف) (تحذف الفقرة)].

٥٤ (٣٥) - [ويلزم أيضاً القيام بعمل دولي جماعي من أجل تحسين السيطرة على التدفقات المالية وتوجيهها إلى استخدامات أكثر إنتاجية دعماً للتجارة والتنمية. (تحذف) [ويؤدي النظام المالي دوراً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. (تضاف) [زيادة فعالية ضبط النظام المالي يمكن أن تساعد على علاج الانفصال بين (تحذف) [ربط (تضاف) الأسواق المالية العالمية وسياسات التنمية المستدامة الوطنية الطويلة الأجل [وينبغي إيلاء العناية الواجبة للآثار المعاكسة الممكنة على تمويل الهياكل الأساسية والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم الناجمة عن القواعد التنظيمية المالية العالمية الجديدة. (تضاف)].

٥٥ (صيغة بديلة) - [صيغة بديلة- يشكل استقرار النظام المالي جزءاً لا يتجزأ من بيئة تمكينية على الصعيد العالمي وعنصراً حاسماً لتحقيق النمو والتنمية المستدامة في المدى الطويل (صيغة بديلة)]

٥٦ (٣٦) - [يشكل إصلاح [وتحسين (تضاف)] النظام الدولي الراهن لاتفاقات الاستثمار [الذي يتسم بدرجة عالية من التجزؤ (تحذف)] أمراً [ملحاً (تحذف)] [بغية (تضاف)] [للتحقق من (تحذف)] أن اتفاقات الاستثمار تسهم إسهاماً مناسباً في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وهذا يشمل اتباع نهج نظمي يهدف إلى ضمان حق البلدان النامية في القيام، تحقيقاً للمصلحة العامة، بتنظيم [أو تحسين (تضاف)] نظام تسوية منازعات الاستثمار بين المستثمرين والدول، [بما في ذلك عن طريق اتباع نهج بديلة إزاء تسوية المنازعات (تضاف)]؛ وتعزيز الاتساق النظامي [وتشجيع الاستثمار المنتج والموجه نحو التنمية. (تضاف) (تحذف الفقرة)]

٥٧ (٣٧) - وتعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية [سوف يكون (تحذف)] [هو (تُضاف)] أمر لا بد منه من أجل [إحراز تقدم في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة (تحذف)] وقف الزيادة في انعدام المساواة، [بما في ذلك (تحذف)] القيام بعمل متعدد الأطراف للتصدي [لتجنب دفع الضرائب و(تحذف)] والتهرب الضريبي [والفساد (تُضاف)]. [بما يشمل القيام بعمل متعدد الأطراف للتصدي لتجنب دفع الضرائب والتهرب الضريبي (تحذف)] [وإن استحداث منبر دولي يتيح في الوقت المناسب إحصاءات مفصلة بشأن أسعار السلع الأساسية ]، على نحو يتماشى مع أي قانون محلي ينطبق على الضريبة على العمليات التجارية المتعلقة بالسلع الأساسية التي تتم عبر الحدود (تُضاف)] من شأنه أن يساعد بلداناً نامية كثيرة على التصدي لتجنب دفع الضرائب

عن طريق الغش في التسعير التحويلي (تُحذف) [وستشكل مجموعة الأدوات التي وضعها البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن البيانات المقارنة المتعلقة بالتسعير التحويلي أداة مفيدة للبلدان النامية في هذا الصدد (تُضاف)]

٥٨ (٣٨) - [وسدّ الفجوات التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بوسائل منها آلية تيسير التكنولوجيا والتشغيل الكامل لمصرف للتكنولوجيا من أجل أقل البلدان نمواً، هو شرط لا غنى عنه للقضاء على الفقر، حيث إن التكنولوجيا [نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً (تُضاف)] [هي/هو (تُحذف)] [واحد من بين (تُضاف)] أداة رئيسية للحدّ من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها. (تُنقل إلى الفقرة ٢٣ (أ)) [ونقل التكنولوجيا والمعرفة إلى البلدان النامية بوسائل منها التجارة والاستثمار يمكن أن يساهم في الجهود الرامية إلى سدّ هذه الفجوات. وعلاوة على ذلك، ينبغي وضع ترتيبات دولية لنقل التكنولوجيا وممارسات فضلى من أجل الحصول على التكنولوجيا واتخاذ تدابير في البلدان النامية بغية بناء القدرات في البلدان النامية، وتنفيذ تلك الترتيبات والتدابير والممارسات تنفيذاً كاملاً وجعلها متاحة يُيسر. وعلاوة على ذلك، تتسم سبل التنفيذ بأهمية حاسمة في دورة نقل التكنولوجيا والمعرفة، وينبغي أن يُنظر في هذه المسألة على النحو الواجب (تُضاف)]

٥٩ (صيغة بديلة) - [صيغة بديلة - إن الأشواط التي قُطعت في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار عززت قدرتنا على تحقيق أهدافنا الإنمائية. ويمكن أن تؤدي مبادرات من قبيل آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا في أقل البلدان نمواً دوراً هاماً في القضاء على الفقر والحدّ من التفاوتات. (فقرة بديلة)]

٦٠ (٣٩) - والبيئة الاقتصادية العالمية التمكينية اللازمة من أجل [تعزيز (تُضاف)] [ضمان (تُحذف)] نتائج إنمائية مستدامة [ومنصفة (تُحذف)] للجميع في المدى الطويل، تتطلب حوكمة عالمية جيدة، فضلاً عن إنعاش وإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، [ترتكز ارتكازاً ثابتاً على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن معاً] [وعلى القدرات ذات الصلة (تُضاف)] [تُحذف)]. وبينما أتت التدابير المتخذة مؤخراً في إطار النظام المالي الدولي بتقديم مُرحّب به في اتجاه الأخذ بعملية صنع قرارات أكثر تشبهاً، فإنه يلزم زيادة التحرك بغية توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات وتعزيز هذه المشاركة، ومن أجل [ضمان (تُحذف)] [تعزيز (تُضاف)] على نحو مُستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي بشأن القضايا المالية الدولية. (تُحذف الفقرة)]



## دور الأونكتاد

٦١ (٤٠) - وفقاً لـ [الفقرتين ٧ و ٩ (تُحذف)] [الفقرات ٧ إلى ١٠ (تُضاف)] [الفقرة ٩ (تُضاف)] [الفقرات ٧ إلى ١٠ وتحليل السياسات العامة ذات الصلة (الفقرات ١١ إلى ٣٩) (تُضاف)] أعلاه، ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

(أ) (أ) مواصلة تهيئة بيئة اقتصادية تمكينية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، بوسائل منها تشجيع إيجاد حلول متعددة الأطراف للمشاكل الاقتصادية المشتركة؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ب) (ب) الاستمرار في إتاحة محفل لتبادل الآراء ووجهات النظر بشأن التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار بوصفها تؤثر في آفاق النمو والتنمية للبلدان النامية، في سياق البيئة الاقتصادية العالمية الناشئة، للمساعدة على الترويج لسياسات واستراتيجيات على الصعيدين الوطني والدولي تفضي إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، وبما يتفق مع الأولويات المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ج) ((ب مكرراً)) [ب) مكرراً] - مواصلة البحوث والتحليل المتعلقة بالسياسات العامة، وذلك بالتعاون مع الوكالات المختصة، لتقييم آثار القواعد التنظيمية المالية العالمية على تمويل الهياكل الأساسية والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (تُضاف)]

(د) ((ج)) [ج) دعم الدول الأعضاء في إيجاد (تُحذف)] [التماس (تُضاف)] [توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء (تُضاف)] لتناول التحديات المستمرة [والمستجدة (تُضاف)] التي تُعرقل الآفاق التجارية للبلدان النامية، مثل التدابير غير التعريفية، وكذلك الرصيد المتراكم من التدابير الحمائية في القطاع الزراعي وأي آلية أخرى مشوهة للتجارة لا تتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية (تُضاف)]

(هـ) ((ج)) دعم الدول الأعضاء في إيجاد توافق في الآراء عند (تُحذف)] تناول التحديات [المستمرة (تُحذف)] التي تعرقل الآفاق التجارية للبلدان النامية [، من قبيل التدابير غير التعريفية (تُحذف)]؛

(و) ((ج مكرراً)) مواصلة عمله المتعلق بتأثير التدابير غير التعريفية على آفاق التجارة والتنمية للبلدان النامية، وتعزيز تعاونه بشأن هذا الموضوع مع الشركاء الآخرين ذوي الصلة، بما في ذلك عن طريق المشاركة في فريق الدعم المتعدد الوكالات المعني بقاعدة بيانات التدابير غير التعريفية؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ز) ((ج مكرراً ثانياً)) [ج مكرراً ثانياً] ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يساهم في بناء توافق الآراء في النقاش الدولي حول العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، بما في

ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتداعياتها على التنمية، وأن يواصل تقديم الدعم بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية على المشاركة مشاركة فعالة في المناقشات الدولية حول نقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف، وأن يحدد خيارات في مجالات السياسة العامة والممارسات الفضلى في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية في تحديد سبل ووسائل تفعيل البنود المتعلقة بنقل التكنولوجيا والواردة في الاتفاقات الدولية وفي نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وذلك بهدف زيادة فوائدها المحتملة إلى أقصى حد؛ (تضاف)

(ح) ((د)) مواصلة جمع الإحصاءات وإجراء البحوث وتحليل السياسات بشأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية، بما في ذلك تأثيرها عن طريق الأشكال غير السهمية للإنتاج الدولي، بغية إبقاء الدول الأعضاء على علم بالتطورات وتمكينها من تقييم مدى أهميتها بالنسبة إلى التنمية وابتكار وتنفيذ أدوات سياساتية مناسبة؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ط) ((ه)) [مواصلة [وتعميق (تُحذف)] عمله التحليلي والسياساتي القائم منذ أمد طويل في مجال منع حدوث أزمات الديون وحلها، وتشجيع سياسات الاقتراض والإقراض السياديين [المسؤولين (تُحذف)] [المستدامين (تُضاف)] وزيادة كفاءة [وإنصاف (تُحذف)] عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية؛]

(ي) ((...)) [مواصلة وتعميق عمله التحليلي والسياساتي في مجال [منع حدوث أزمات (تُحذف) الديون وحلها (تُحذف)] [القدرة على تحمل الديون، بما في ذلك برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (تُضاف)]، وتشجيع سياسات الاقتراض والإقراض المسؤولين]، وزيادة كفاءة وإنصاف عمليات هيكلة الديون السيادية (تُحذف)] [بما يتماشى مع العمل الذي يضطلع به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (تُضاف)].

(ك) ((ه مكرراً)) [ه مكرراً] مواصلة عمله التحليلي وتقديم المساعدة التقنية دعماً للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، عن طريق برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي وذلك من خلال [وضع سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون، (تُحذف)] [دعم (تُضاف)] الإدارة السليمة للديون، والاقتراض والإقراض السياديين الخارجيين [المسؤولين (تُحذف)] [المستدامين (تُضاف)] والقدرة على تحمل الديون في المدى الطويل. (تُضاف)]

(ل) ((و)) (و) تطوير السلاسل الإحصائية، [وقواعد البيانات (تُضاف)] والقدرات في ميادين الديون المحلية والديون الخارجية الخاصة [والعامّة (تُضاف)] وتركيبه الديون وإعادة هيكلة الديون السيادية [لتيسير رصد الديون ومنع حدوث الأزمات وعمليات التسوية وإعادة الهيكلة، (تُضاف)] (تُحذف الفقرة)

(م) ((و)) [وضع (تُحذف)] [بالتنسيق مع الشركاء المعنيين،  
المساهمة في (تُضاف)] السلاسل الإحصائية والقدرات في ميادين الديون المحلية والديون  
الخاصة الخارجية وتركيبية الديون وإعادة هيكلة الديون السيادية؛ (تُحذف الفقرة]

(ن) ((ز)) مواصلة عمله، من خلال أركانه الثلاثة، في ميادين النقل والمرور  
العابر واللوجيستيات التجارية على الصعيد الدولي، وتيسير التجارة، والقضايا ذات الصلة،  
وكذلك دعم تنفيذ اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية ومواصلة دعم عملية وضع وتنفيذ  
إطار قانوني وتنظيمي مناسب يُيسر ويدعم النقل والتجارة على الصعيد الدولي ويخفض  
التكاليف؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(س) ((ز مكرراً)) [ز مكرراً] بدء مناقشات بين الدول الأعضاء في  
المجالات التالية بالاستناد إلى تقرير تحليلي مقدم من الأمانة بهدف التوصل إلى  
نتائج متفاوض عليها من خلال بناء توافق الآراء وعرض تلك النتائج على اللجنة لاتخاذ  
قرار بشأنها:

'١١١' السبل والوسائل الكفيلة بتقليص فرص تجنب دفع الضرائب لتضمين  
المعاهدات الضريبية شروطاً لمنع الغش والتحقق من أن جميع  
الشركات، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، تدفع الضرائب  
لحكومات البلدان التي تضطلع فيها بنشاطها الاقتصادي والتي تنشأ  
فيها القيمة المضافة؛

'٢١٢' وضع نموذج لمعاهدات الاستثمار الثنائية يعكس جانب التنمية؛

'٣١٣' السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي للتهرات القائمة في الهياكل الأساسية؛

'٤١٤' وضع ترتيب للتعاون الدولي بخصوص نقل التكنولوجيا إلى البلدان  
النامية بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية في هذه البلدان. (تُضاف)]

(ع) ((ح)) مواصلة دعم زيادة مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري  
[الدولي (تُحذف)] [المتعدد الأطراف (تُضاف)]، بما في ذلك مشاركتها في المفاوضات  
التجارية المتعددة الأطراف، [وبين أطراف معدودة، (تُضاف)]، والإقليمية، وكذلك في مبادرة  
المعونة من أجل التجارة [وخطط أخرى للمساعدة الإنمائية (تُضاف)]؛

(ف) ((ط)) مواصلة برنامجه القائم للاجتماعات والمشاورات مع الدول الأعضاء  
بشأن اتفاقات الاستثمار وفقاً لخطة عمل أديس أبابا، والحفاظ على دوره كمحفل للنقاش  
بشأن اتفاقات الاستثمار ومساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز البعد الإنمائي،  
حسب الاقتضاء؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ص) ((ي)) مواصلة رصد وتقييم التطور في النظام التجاري [الدولي (تُحذف)]  
[المتعدد الأطراف (تُضاف)] واتجاهاته من منظور إنمائي، مع توجيه اهتمام خاص إلى مساهمة

[هـ) (تُضاف)] [النظام التجاري المتعدد الأطراف (مجموعة الـ ٧٧، تُحذف)] في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ [وتقديم تقارير وتوصيات إلى الدول الأعضاء؛ (تُضاف)؛

(ق) ((ي) صيغة بديلة)) [ي) صيغة بديلة - مواصلة رصد وتقييم التطور في النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية، وذلك من منظور إنمائي، وبوجه خاص تحليل القضايا التي تهم البلدان النامية مع التركيز تركيزاً خاصاً على الحلول العملية؛ (تُضاف)]

(ر) ((ك)) رصد وتقييم التحديات الإنمائية المستمرة والمستحقة التي تواجه التجارة، وذلك من منظور التنمية؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ش) ((ل)) [التعاون مع (تُحذف)] [البلدان المصدرة للسلع الأساسية بغية التصدي لتجنب دفع الضرائب (تُحذف)] [مواصلة رصد (تُضاف)] [أسعار المواد الأساسية واستحداث (تُضاف)] [بوضع] قاعدة بيانات ملائمة بشأن أسعار السلع الأساسية الدولية [بالتعاون مع البلدان النامية (تُضاف)] [تُحذف الفقرة]

(ت) ((ل مكرراً)) - [مساعدرة البلدان النامية في تعزيز قدراتها وطاقاتها فيما يتعلق بالمسائل الضريبية الدولية ودعم مشاركتها، على قدم المساواة، في المبادرات العالمية المتعلقة بالمسائل الضريبية الدولية؛ (تُضاف)]

(... (م) نُقل النص إلى أعلى بوصفه نص الفقرة ٤٠ (ج) مكرراً)

(ث) ((ن)) [ن) [تقييم آثار (تُحذف)] [مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية للاستفادة من الفرص التي تتيحها (تُضاف)] الاتفاقات التجارية العديدة الأطراف والإقليمية [على آفاق التنمية في البلدان النامية (تُحذف)] [حسب طلب الدول الأعضاء (تُضاف)؛ (تُحذف الفقرة)]

(خ) ((س)) مواصلة عمله المتعلق بالمعايير الخاصة [، بما في ذلك معايير الاستدامة (تُضاف)] [وآثارها على إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق (تُحذف)؛

(ذ) ((ع)) [ع) رصد آثار التدابير [الاقتصادية أو المالية أو (تُضاف)] التجارية الانفرادية التي قد تعارض الإنجاز الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصة في البلدان النامية (تُحذف الفقرة)]

(ض) ((ع مكرراً)) [ع مكرراً] إجراء دراسات منتظمة بشأن آثار التدابير القسرية الانفرادية على البلدان المتأثرة وتقديم التوصيات السياساتية المناسبة؛ (تُضاف)]

(أ) ((ف)) [ف) مساعدة [أقل البلدان نمواً على الاستفادة من (تُحذف)] [في تنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية بشأن (تُضاف)] [مخططات (تُحذف)] [وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق (تُضاف)] [دون رسوم ودون تحديد للحصص (تُضاف)] ومساعدتها في مجال قواعد المنشأ [و(تُضاف)] دعم جهودها الرامية إلى الاستفادة من

الاستثناءات الممنوحة لأقل البلدان نمواً (تُحذف) [التفضيلات التجارية (تُضاف)] وكذلك الاستفادة من المساعدة المحددة الهدف بشأن مبادرات مثل الإطار المتكامل المعزز ومبادرة المعونة من أجل التجارة؛ (...)

(بب) ((ص)) [ص) مساعدة البلدان النامية، عن طريق العمل التحليلي وتصميم السياسات، على استحداث آليات إقليمية لتيسير تعبئة الموارد المالية [بما في ذلك من القطاع الخاص، (تُضاف)] [بما في ذلك موارد المؤسسات المالية الدولية من أجل التنمية، من قبيل مصرف التنمية الجديد (تُضاف)] بهدف تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة؛ (...)] □

(جج) ((ق)) [الإسهام، بصفته عضواً في فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة وبصفته أمانة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في تنفيذ النتائج المتصلة بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الآلية العالمية لتيسير التكنولوجيا [وتفعيل مصرف التكنولوجيا من أجل أقل البلدان نمواً (تُضاف)؛

(دد) ((ق مكرراً)) [ق مكرراً) تعزيز برنامج العمل المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار دعماً لصنع السياسات في البلدان النامية عن طريق تقييم فعالية الإجراءات المتخذة تحقيقاً للتنمية المستدامة وتحديد الأولويات ذات الصلة؛ (تُضاف)]

(هه) ((ر)) [ر) مواصلة عمله المتعلق بالصلات بين التجارة الدولية والقضايا المالية وقضايا الاقتصاد الكلي، مع التأكيد بصورة خاصة على القضايا المتصلة بإدارة الأزمات [بهدف مساعدة البلدان النامية على الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي وجني منافع أكبر من العولمة (تُضاف)] (تُحذف)]

(وو) ((ش)) [ش) مواصلة تقديم [وتعزيز (تُحذف)] المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى البلدان النامية قبل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وخلالها وبعدها. (تُضاف)]

(زز) ((ت)) [ت) إجراء دراسة شاملة بشأن آثار الاتفاقات التجارية الإقليمية العديدة الأطراف والضخمة، وبخاصة على التجارة، وإحداث فرص العمل والأجور الحقيقية، وكذلك أثرها الأوسع على آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المنصوص عليها في تلك المعاهدات، وعلى استقلال الدول وسيادتها في تحديد وتنفيذ خططها المتعلقة بسياساتها الإنمائية. وتحقيقاً لهذا الغرض، ندعو الأونكتاد الرابع عشر إلى أن يُنشىء، في إطار لجنة الاستثمار، فريق خبراء حكومياً دولياً دائماً ومفتوح باب العضوية يُعنى بقواعد التجارة والاستثمار وإصلاح السياسات العامة، مع مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة، على أن يقدم فريق الخبراء الحكومي الدولي وثائق عمله من

أجل مناقشتها في مجلس التجارة والتنمية مناقشة موضوعية تتوج بتقديم اقتراحات محددة من أجل استعراضها واتخاذ إجراءات بشأنها، ربما في دورة جديدة من الدورات التي يعقدها المؤتمر في منتصف المدة؛ (تُضاف) ]

(ح) ((ث)) [ (ث) توسيع نطاق عمله التحليلي المتعلق بمصادر وآليات تمويل التنمية وبخاصة التحديات الهيكلية التي تُعرقل جهود تعبئة الموارد وتخصيصها. وهذا سيتطلب جهوداً إضافية من أجل الرصد الكامل لمواطن الضعف الممكنة الناشئة عن إدماج البلدان النامية في أسواق المال الدولية، بما في ذلك إجراءات السياسة العامة التي تتخذها البلدان الهامة بالنسبة إلى النظام بقدر ما تكون لتلك الإجراءات آثار جانبية على بلدان أخرى، ولا سيما البلدان النامية، ويقدر ما تكون لها أيضاً آثار شاملة ممكنة. وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي للأونكتاد الرابع عشر أن يُنشئ في إطار لجنة التجارة والتنمية فريق خبراء حكومياً دولياً دائماً مفتوح باب العضوية يُعنى بتمويل التنمية، مع مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة. وينبغي أن يجتمع فريق الخبراء الدائم هذا بانتظام لتقديم تحاليل موجهة نحو السياسات العامة من أجل عرضها على مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد لمناقشتها مناقشة موضوعية، تُتوج بتقديم اقتراحات محددة من أجل استعراضها واتخاذ إجراءات بشأنها، ربما في دورة جديدة من الدورات التي يعقدها المؤتمر في منتصف المدة. ومن مجالات العمل التحليلي الرئيسية التي يمكن أن يضطلع بها فريق الخبراء الحكومي الدولي هذا دور المساعدة الإنمائية الرسمية، والنظم الضريبية الدولية، وتحليل طبيعة ومحددات أزمات الديون السيادية في البلدان النامية في ظل النظام النقدي والمالي العالمي الحالي، ودور الآليات المالية الإقليمية، من قبيل مصارف التنمية الإقليمية وغرف المقاصة، في مجال تعبئة الموارد؛ (تُضاف) ]

(ط) ((خ)) [ (خ) إجراء دراسة تفصيلية بشأن دور قطاع التجارة في السلع الأساسية في البلدان النامية تتناول الجوانب التالية: تحديد أسعار السلع الأساسية، والأمولة والمضاربة في أسواق السلع الأساسية، والشفافية في قطاع تجارة السلع الأساسية، وشروط الكشف الإلزامي والإبلاغ المالي الخاصة بتجار السلع الأساسية، والتداعيات على البلدان النامية وبدائل السياسات العامة المتاحة لها. وينبغي للأونكتاد أن يُنشئ فريق خبراء حكومياً دولياً دائماً في إطار لجنة التجارة والتنمية تُشارك فيه البلدان النامية مشاركة كاملة. وينبغي لفريق الخبراء الحكومي الدولي أن يعقد اجتماعات منتظمة ويقوم بدراسات وتحاليل عملية موجهة نحو السياسات العامة من أجل تقديمها إلى مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد لمناقشتها مناقشة موضوعية، تتوج باقتراحات محددة من أجل استعراضها واتخاذ إجراءات بشأنها، ربما في دورة جديدة من الدورات التي يعقدها المؤتمر في منتصف المدة. (تُضاف) ]

(ي ي) ((ذ)) [ذ] إنشاء فريق خبراء حكومي دولي دائم لمتابعة ورصد الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك القدرة على التنبؤ بها واستدامتها ومعايير أخرى تتعلق بإمكانية الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية؛ (تُضاف)]

(ك ك) ((ض)) [ض] إنشاء فريق خبراء حكومي دولي دائم لتناول القضايا الضريبية، بما فيها القضايا الضريبية الدولية، ومساعدة البلدان على تعبئة واستخدام العائدات الضريبية على نحو أفضل، بما في ذلك عن طريق المبادرات الدولية لمكافحة تجنب دفع الضرائب والتهرب الضريبي، وتعزيز قدرات البلدان النامية في مجال التصدي لممارسات تجنب دفع الضرائب والتهرب الضريبي؛ (تُضاف)]

(ل ل) ((أ)) [أ] ينبغي أن يشمل عمل الأونكتاد المتعلق بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي التخفيف من الأثر المتواصل للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ومعالجة أوجه القصور في النظام التي أدت إلى نشوب الأزمة. وسيطلب هذا تعزيز آليات الرصد والرقابة، فضلاً عن تعزيز المعايير التحوطية بغية تشجيع السلوك المسؤول من جانب القطاع الخاص، وكذلك تقليل الأخطار المتصلة بالإجراءات اللامسؤولة من جانب القطاع الخاص إلى أدنى حد؛ (تُضاف)]

(م م) ((ب-أ)) [ب-أ] مواصلة تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى البلدان النامية في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، وصياغة إطار للسياسات التجارية واستعراض السياسة العامة المتبعة في مجال الخدمات وغير ذلك من الجوانب المتصلة بالسياسة التجارية؛ (تُضاف)]

(ن ن) ((ب ب)) [ب ب] أداء دور في إصلاح العملية المتعددة الأطراف عن طريق تشجيع المفاوضات الزراعية في المنظمات المختصة من أجل المراعاة الدائمة للحاجة إلى معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية. (تُضاف)]

(س س) ((ج ج)) [ج ج] مساعدة البلدان النامية، بوسائل منها بناء القدرات، عن طريق وضع منهجيات لقياس أثر جهود السياسة العامة الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة وصيانة إحصاءات وطنية مناسبة ومحدثة تمثل المعايير الدولية؛ (تُضاف)]

## الموضوع الفرعي ٢

### تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام عن طريق التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا بغية تحقيق الرخاء للجميع

#### تحليل السياسات

٦٢ (٤١) - يُشكل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، شرطاً مسبقاً للقضاء على الفقر واستحداث فرص العمل ورفع المستوى التكنولوجي وتحقيق التنوع والتحول في الاقتصادات وتضييق الفجوة في الدخل داخل البلدان وفيما بينها وتحقيق التنمية المستدامة والرخاء للجميع. بيد أن هذا يتطلب اتخاذ إجراءات فعالة على جميع المستويات من أجل معالجة النمو الاقتصادي الضعيف والتصدّي للتحديات المستمرة والمستجدة التي تعترض الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية قوية ومستدامة. [والعاملان الرئيسيان لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هما الشمولية للجميع والاستدامة. (تُحذف)] [مع المراعاة الواجبة للقواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة (تُضاف)] ويجب أن تصمم هذه التدابير بحيث تتلاءم مع القدرات والظروف والاحتياجات المحلية لأنه لا يوجد مقياس واحد مناسب للجميع. ومن المهم أيضاً ضمان التقاسم العادل بين الجميع لثمار التنمية {الوطنية (تُضاف)} واستخدام تلك الثمار لدعم احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة (تُضاف)]

(...) ٤٢ - نُقلت إلى الفقرة ٨٣ مكرراً.

٦٣ (٤٢ مكرراً) - [٤٢ مكرراً] ويتسم مفهوم الحيز المتاح في مجال السياسة العامة بأهمية حاسمة بالنسبة إلى البلدان النامية. وثمة إقرار بهذه الأهمية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وبوجه خاص، يجب أن يُتاح للبلدان النامية حيز لوضع وتنفيذ سياسات من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة مع مراعاة تاريخ مختلف البلدان وأدوارها المتغيرة في الاقتصاد العالمي. (تُضاف)]

٦٤ (٤٣ صيغة بديلة) - يجب أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً للجميع لضمان رفاه السكان. وتقتضي الشمولية للجميع إيجاد فرص لجميع شرائح المجتمع، وبخاصة أشد الفئات حرماناً، وتوزيع مكاسب الرخاء بطريقة أكثر عدلاً. وتتطلب أيضاً الانتباه الدقيق لأوجه انعدام المساواة الأفقية، بما في ذلك انعدام المساواة بين الجنسين، وللقضايا المتصلة بتمكين الشباب. ويستوجب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام توافر المواهب والقدرة الإبداعية والحافز القوي لريادة الأعمال لدى جميع السكان، كما يتطلب اتباع سياسات داعمة لتنمية المهارات والنهوض بالمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز القدرة على الابتكار واستيعاب التكنولوجيات الجديدة، والارتقاء بالقدرة على إنتاج طائفة واسعة من المنتجات التي تتسم بجودة عالية، فضلاً عن الهياكل الأساسية وغيرها من الاستثمارات اللازمة. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)



٦٥ (٤٤) - وتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة يعتمد، في جملة أمور، على استخدام التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي و[للحد من (تُحذف)] [للقضاء على (تُضاف)] الفقر. والتجارة [هي وسيلة لدعم (و/أو) تؤدي دوراً رئيسياً في دعم (...)] تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. فبتوافر سياسات داعمة مناسبة وهيكل أساسية ملائمة [بما في ذلك مؤسسات ديمقراطية وشفافة (تُضاف)] [نقل التكنولوجيا (تُضاف)] وقوة عاملة متعلمة ومتدربة، يمكن أن تساعد التجارة أيضاً في تعزيز كل من العمالة المنتجة، وتمكين [الشباب و(تُضاف)] النساء، والأمن الغذائي، والحد من انعدام المساواة، وأن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٦ (٤٥) - بيد أن مدى فعالية التجارة في تعزيز النمو وفي القضاء على الفقر أمر يعتمد، جزئياً، على الاستثمار المتعدد القطاعات وعلى رفع المستوى التكنولوجي على الصعيد الوطني. وللاستثمار الإنتاجي أهمية حيوية في دفع النمو وخلق فرص العمل وتحقيق الابتكار والتجارة. ويصدق ذلك أيضاً على التمويل المطلوب لتزويد مؤسسات الأعمال برأس المال الذي تحتاج إليه من أجل تحقيق نموها. والاستثمار في الهياكل الأساسية ضروري لتحقيق التنمية، ويشكل عاملاً حافزاً للنمو ولتيسير الاستثمارات الخاصة والعامة والقدرة على المنافسة. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

٦٧ (٤٦) - وإن تعبئة [وتوفير (تُضاف)] الموارد المالية [للبلدان النامية وتعزيز (تُضاف)] [من أجل (تُحذف)] الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، وبخاصة في تنمية الهياكل الأساسية المستدامة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص وطاقات الإنتاج، في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، تؤدي دوراً رئيسياً في التجارة والتنمية. ثم إن تعبئة الاستثمار العام والخاص، [يُستكمل بالهياكل الأساسية الاستثمارية من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية (تُضاف)]، المحلي والأجنبي على حد سواء، [بما في ذلك استخدام استثمارات المهاجرين (تُحذف)] [استخداماً فعالاً (تُحذف)] [ذات الصلة بالتجارة (تُضاف)] تعد من العوامل الحاسمة. وعندما يُدار الاستثمار الأجنبي المباشر إدارة فعالة وتتم مواءمته مع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة، [وتدعمه سياسات قوية وفعالة فيما يتعلق بالملكية الفكرية (تُضاف)] فإنه يمكن أن يُسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز القدرات الإنتاجية، بوسائل منها نشر المعارف والتكنولوجيات السليمة بيئياً [لدى الشركات المحلية (تُحذف)] [على أساس أحكام وشروط متفق عليها (تُضاف)]، لدى [الشركات المحلية، (تُحذف)] [البلدان النامية (تُضاف)] فضلاً عن خلق فرص عمل وزيادة الدخل.

٦٨ (٤٧) - [يؤدي التمويل العام الدولي دوراً مهماً في استكمال الجهود التي تبذلها البلدان لتعبئة الموارد العامة على الصعيد المحلي، {وبخاصة في أشد البلدان فقراً وضعفاً ذات الموارد المحلية المحدودة} وذلك بالنظر إلى قدرته على الاستجابة للأهداف والشواغل العامة، فضلاً عن أن التدفقات الرسمية عادةً ما تشكل المصدر

الوحيد المتاح لتمويل مشاريع التنمية في المدى الطويل في البلدان والقطاعات التي تغفلها التدفقات الخاصة (تُضاف) { بغية (تُضاف) [ تُحذف] ] ولا يزال التعاون بين الشمال والجنوب يقع في صميم الشراكة العالمية من أجل التنمية ويشكل عنصراً حاسماً للتغلب على التفاوتات الإنمائية على الصعيد العالمي. (تُضاف) [ وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدراً حيوياً من مصادر تمويل التنمية له أهمية خاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بفضل (تُحذف) ] ما يستهدفه من القضاء على الفقر بأبعاده المتعددة، [تُضاف) [ وهذا] يتسم بأهمية خاصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. [لهذه المساعدة (تُحذف) ] والمساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن التنبؤ بها وغير المقيدة وغير المشروطة (تُضاف) ] دور مهم تؤديه في [دعم (تُضاف) ] [الجهود (تُضاف) ] التي تبذلها البلدان [مساعدة البلدان على معالجة الثغرات القائمة في مجالات المعرفة والهياكل الأساسية، وفي دعم تطوير الأطر التنظيمية الضرورية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، و] [التنمية الاجتماعية (تُضاف) ] [في تحسين إدارة الموارد الطبيعية. (تُحذف) ] {ويمكن أيضاً أن تشكل عاملاً حافزاً [لتعبئة موارد إضافية من المصادر العامة والخاصة (تُضاف) ] [في الحصول على الموارد من القطاع الخاص و/أو القطاع العام، (تُحذف) ] بما في ذلك عن طريق الاستخدام الاستراتيجي لتمويل التنمية وللأموال الخيرية بغية تعبئة رؤوس الأموال الخاصة [العامة (تُضاف) ] [المتجهة إلى الأسواق (تُحذف) ] . [الناشئة وشبه الناشئة (تُحذف) ] [في البلدان النامية (تُضاف) ] . [ويمكن استخدام التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، كعامل حافز لتعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة. ل، ودون المساس بالالتزامات المقطوعة أصلاً. وينبغي أن يكون التمويل العام من أجل التنمية المستدامة قابلاً للتنبؤ به ومستداماً، وينبغي أن يشكل القطاع الخاص عنصراً مكماً للتمويل العام لا عنصراً بديلاً عنه. وفي هذا الصدد، لا بد من تعزيز أدوات التنظيم والإدارة الخاصة بنطاق وأساليب مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (تُضاف) ] {ويمكن لذلك أن يدعم تحسين تحصيل الضرائب ويساعد في تعزيز بيئات محلية تمكينية وتوفير الخدمات العامة الأساسية. ويمكن أن يساعد أيضاً في إتاحة تمويل إضافي عن طريق التمويل المختلط أو الجماعي وتخفيف المخاطر، ولا سيما في استثمارات الهياكل الأساسية وغيرها من الاستثمارات التي تدعم تنمية القطاع الخاص. والتعاون بين الجنوب والجنوب وكذلك التعاون الثلاثي هما عنصران يتسمان بأهمية متزايدة في إطار التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. (تُضاف) ]

٦٩ (٤٨) - والتكنولوجيا [ وتمويلها عاملاً مهماً أيضاً ويؤديان دوراً محورياً في (تُضاف) ] هي وسيلة رئيسية من وسائل (تُحذف) ] تنفيذ [سياسات (تُحذف) ] [أهداف (تُضاف) ] التنمية المستدامة. ويشكل سد الفجوات التكنولوجية أمراً لا بد منه للقضاء على الفقر وأداة رئيسية للحد من انعدام المساواة داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان

[، وهو ما يتطلب تطوراً تدريجياً للتعاون بين الشمال والجنوب. ومن الضروري تعزيز ودعم التنمية من خلال البحث والابتكار في مجالي العلم والتكنولوجيا، وكذلك من خلال نشر ونقل التكنولوجيات التي تلبي الاحتياجات الفعلية للبلدان النامية. (تُضاف)] وفيما يتعلق بأغلبية البلدان النامية، وخاصةً [أفريقيا تضاف] أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، [والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكليةً والمعرضة للمخاطر والصغيرة والبلدان المتوسطة الدخل (تُضاف)] لم يجرِ حتى الآن تحقيق إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة أن يؤدي دوراً رئيسياً في نشر التكنولوجيات [السليمة بيئياً (تُضاف)] في [البلدان النامية (تُضاف)] [الشركات المحلية في الحالات التي تكون فيها السياسات المحلية مواتية لنقل التكنولوجيا. (تُحذف)] غير أن الفوائد المحتملة للتكنولوجيا بالنسبة إلى التنمية تتوقف على [امتلاك الشركات المحلية ل (تُحذف)] القدرات التكنولوجية اللازمة لاستيعاب هذه التكنولوجيات [كما تتوقف على بيئة دولية تمكينية (تُضاف)]. وهكذا تشكل هذه السياسات والقدرات معوقات كبيرة تعرقل الاستفادة من الفوائد المستمدة من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي.

٧٠ (٤٨) - [٤٨ - والتكنولوجيا هي وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ سياسات التنمية المستدامة. ويشكل سد الفجوات التكنولوجية أمراً لا بد منه للقضاء على الفقر وأداة رئيسية للحد من انعدام المساواة داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان. بيد أنه فيما يتعلق بأغلبية البلدان النامية، وخاصةً أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لم يجرِ حتى الآن تحقيق إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة أن يؤدي دوراً رئيسياً في نشر التكنولوجيا [على أساس شروط طوعية ومتفق عليها (تُضاف)] لدى الشركات المحلية في الحالات التي تكون فيها السياسات المحلية [بما فيها السياسات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، (تُضاف)] مواتية لنقل التكنولوجيا [، فضلاً عن حفز تطوير التكنولوجيا (تُضاف)]. غير أن الفوائد المحتملة للتكنولوجيا بالنسبة إلى التنمية تتوقف على امتلاك الشركات المحلية للقدرات التكنولوجية [وعلى بيئة توفر الحماية لحقوق الملكية الفكرية (تُضاف)] اللازمة ل [لاستيعاب هذه التكنولوجيات (تُحذف)] [كي تصبح أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الوطنية والدولية (تُضاف)]. [وهكذا تشكل هذه السياسات والقدرات معوقات كبيرة تعرقل الاستفادة من الفوائد المستمدة من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي (تُحذف)] (تُدمج مع الفقرة ٢٣ والفقرة ٣٨)

٧١ (٤٩) - وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه عنصراً مكماً للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلاً عنه، وكذلك التعاون الثلاثي دور مهم في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، بما في ذلك في مجالي التمويل والتكنولوجيا. وينبغي أن يُنظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها تعبيراً عن التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه على أساس تجارها وأهدافها المشتركة. ثم إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يساعد البلدان النامية

على تحديد مسارات إنمائية تعزز المساواة والانفتاح والشمولية والابتكار، وعلى هذا الأساس ثمة اعتراف متزايد بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما من الأدوات التي تدعم تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وستستمر تقوية الروابط الاقتصادية فيما بين البلدان النامية في إحداث تأثير إيجابي على التدفقات التجارية والمالية، وعلى بناء القدرات التكنولوجية المحلية، وعلى تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

٧٢ (٥٠) - [وستنصب جهودنا بشكل رئيسي على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالاتساق وتمسك الدول بزمامها، تدعمها أطر تمويل وطنية متكاملة. (تُضاف)] [ونكرر التأكيد على أن (تُضاف)] [كل (تُحذف)] بلد يتحمل [ال (تُحذف)] مسؤولية أساسية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية و [أنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية (تُضاف)] ولكل بلد أيضاً الحق في اعتماد تدابير تحقيقاً لهذه الغاية تكون مصممة حسب قدراته وأوضاعه واحتياجاته المحلية الخاصة به (تُحذف)] [، وفقاً لالتزاماته الدولية (تُضاف)]. [غير أن نجاح هذه الاستراتيجيات الوطنية أو فشلها يتوقف [أيضاً (تُضاف)] [بدرجة حساسة (تُحذف)] على مدى توافر بيئة تمكينية مواتية وشاملة للجميع على الصعيد الدولي (تُحذف)] [جميع المستويات (تُضاف)]، بما في ذلك وجود نظم تجارية ونقدية ومالية عالمية متسقة ويدعم بعضها بعضاً [، (تُضاف)] [، تقوم على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة (تُضاف)].

٧٣ (٥١) - وهكذا تتطلب التنمية المستدامة والشاملة للجميع مضاهاة الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة بإصلاحات على الصعيد الدولي ترمي إلى تهيئة بيئة من هذا القبيل. فالجتمتع العالمي، بإقراره خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، قد ألزم نفسه بالسعي إلى تهيئة بيئة تمكينية من أجل التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، وبتيسير وسيلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جميع الصعد. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

٧٤ (٥٢) - وكما يتضح من خطة عام ٢٠٣٠، [يؤدي التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، دوراً هاماً في إكمال جهود البلدان الرامية إلى تعبئة الموارد العامة على الصعيد المحلي، وبخاصة لدى أشد البلدان فقراً وضعفاً التي تعاني من محدودية الموارد (تُضاف)] [إن الوفاء بالتزامات البلدان المتقدمة بخصوص المساعدة الإنمائية الرسمية، كما جرى تأكيدها في خطة عمل أديس أبابا، هو أمر يرتبط بتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ولا ينفصل عنه (تُحذف)]. [وأكد مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية من جديد الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم، بما في ذلك (تُضاف)] [ويشمل هذا في جملة أمور، (تُحذف)]. [التزام (تُحذف)] [بعض البلدان المتقدمة (تُضاف)] [بلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة

إلى البلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية (تحذف) [لأقل البلدان نمواً]. [ورغم الزيادة المسجلة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن بلداناً كثيرة لم تف بعد بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وينبغي لها أن تكثف جهودها من أجل الوفاء بتلك الالتزامات. (تضاف)] [وينبغي أن يكون التمويل الخاص والعام المقدم من أجل التنمية المستدامة قابلاً للتنبؤ به (و(تحذف)] [، (تضاف)] [كما ينبغي أن يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (تضاف)] [وينبغي أن يكون التمويل المقدم من القطاع الخاص مكماً للتمويل العام وليس بديلاً عنه (تحذف)]. [وبالمثل، فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه مظهراً من مظاهر التضامن فيما بين بلدان الجنوب، ينبغي أن يكون مكماً للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه. (تحذف) (تحذف)] [وثمة حاجة إلى تعزيز تنظيم وإدارة نطاق وأساليب مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (تضاف)] [وبالمثل، ينبغي للبلدان النامية أن تقوم طوعاً بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتنطبق مبادئ فعالية التنمية على جميع مصادر تمويل التنمية المستدامة. (تضاف)]

٧٥ (٥٣) - وتشكل إدارة الديون ورصدها على نحو يتسم بالحصافة عنصراً مهماً من عناصر استراتيجيات التمويل الوطنية الشاملة وأمرأً بالغ الأهمية للحد من مواطن الضعف. [وبالنظر إلى أن (تحذف)] [وإن (تضاف)] كثيراً من البلدان النامية [، بما في ذلك عدد من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، (تحذف)] [تواجه تحديات (تضاف)] ما زالت شديدة التأثير إزاء أزمات الديون، [لذا (تضاف)] [وستستفيد من مواصلة تقديم (تضاف)] فإن المساعدة [لا تزال تشكل أمراً ضرورياً لتحقيق القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل عن طريق اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، والاقتراض والإقراض الخارجيين السياديين على نحو مسؤول (تحذف)] [، وهو ما ينبغي القيام به مع مراعاة مبادئ المسؤولية والاستدامة (تضاف)]. [ولا يزال الأونكتاد يؤدي دوراً ذا أهمية بالغة في هذا الصدد، وذلك بوسائل منها الترويج لمبادئ الاقتراض والإقراض السياديين المسؤولين. (تحذف)]

٧٦ (٥٤) - وفي حين أن من الضروري زيادة الاستثمار العام بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، توجد أيضاً إمكانات غير مستغلة للمشاركة من جانب القطاع الخاص. بيد أن تعبئة هذه الإمكانيات وتوجيهها يواجهان عدداً من التحديات على مستوى السياسات، بما في ذلك تحديات تكثف بعض الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويلزم توافر القيادة والتنسيق، على الصعيدين الوطني والعالمي، بغية إيجاد مبادئ توجيهية للتعامل مع هذه المعضلات السياسية، وبغية ضمان اتساق السياسات، وتجنب التكاليف الخفية، وحفز العمل المطلوب. ومن شأن عمل الأونكتاد المتعلق بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة أن يكون مصدراً للإرشاد في هذا الصدد بغية تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية. (معلومات مرهونة بالرجوع إلى جهة الاختصاص)

٧٧ (٥٤ مكرراً) - وحسب خطة عام ٢٠٣٠، وتمشياً مع خطة عمل أديس أبابا {والنتائج الأخرى ذات الصلة المنبثقة عن منظومة الأمم المتحدة، مثل القرار ٦/٦٩ المؤرخ أيار/ مايو ٢٠١٣ الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (تُحذف)}، فإن الاستثمار في إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير الهياكل الأساسية وسيلة فعالة لتدارك القصور في الهياكل الأساسية وبناء القدرات الإنتاجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٨ (٥٥) - وبشكل أعم، وتوجد حاجة إلى القيام باستثمار إضافي في الإنتاج المستدام في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة والبلدان الأفريقية والبلدان التي تمر بحالات نزاع والبلدان الخارجة من حالات نزاع. [، البلدان التي تواجه تحديات ناجمة عن الإرهاب والبلدان التي تواجه تحديات تتعلق بآيواء اللاجئين (تُضاف)]. [والبلدان التي تعاني من عنف داخلي أو عابر للحدود (تُضاف)] وتوجد حاجة أيضاً إلى اتباع نهج جديدة على الصعيدين الوطني والدولي، لتوجيه سياسة الاستثمار ولضمان الاتساق مع السياسات العامة الأخرى، بوسائل منها توفير التمويل الطويل الأجل لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز الاستثمار العام في الهياكل الأساسية، وحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يلبي احتياجات الاقتصاد الحقيقي، على النحو المَحْمَل في إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة. [وينبغي أيضاً أن تسعى سياسات الاستثمار في البلدان النامية إلى التصديّ لمسألة تجنّب دفع الضرائب والتهرب الضريبي وإلى ضمان ألا تنطوي الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين على تقليص الإيرادات العامة، وألا تؤثر سلباً على مستويات الاستثمار أو أن تُجحف بمؤسسات الأعمال المحلية. (تُحذف)]

٧٩ (٥٥ مكرراً) - [٥٥ مكرراً - وينبغي أيضاً لسياسات الاستثمار في البلدان النامية (تُضاف)] أن {تتيح سياسات ضريبية فعالة وشفافة تكفل الإيرادات العامة وتشجع الاستثمار. (تُضاف)} {تسعى إلى التصديّ لمسألة تجنّب دفع الضرائب والتهرب الضريبي وإلى ضمان ألا تنطوي الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين على تقليص الإيرادات العامة، وألا تؤثر سلباً على مستويات الاستثمار أو أن تُجحف بمؤسسات الأعمال المحلية (تُحذف)}. (تُضاف)]

٨٠ (٥٦) - وتتطلب التنمية الشاملة للجميع والمستدامة بناء القدرات الإنتاجية، وسد الفجوات التكنولوجية القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، [والحد من التبعية التكنولوجية للبلدان النامية (تُحذف)]. {وهذا ما يؤكد الحاجة إلى الاستثمار في القدرات التكنولوجية [المحلية (تُحذف)]، [و(تُضاف)] إلى الأخذ بسياسات مستمرة واستباقية بشأن العلم والتكنولوجيا [والمملكية الفكرية (تُضاف)] والابتكار [تعزز (تُحذف)] [تيسر (تُضاف)] [استيعاب (تُحذف)] [نشر واستحداث (تُضاف)] التكنولوجية، وكذا الحاجة إلى

تعزيز البحث والتطوير ودعمهما. (تُحذف). والالتزامات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات المبنية في خطة عمل أديس أبابا هي موضع ترحيب، نظراً لما لها من دور هام في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٨١ (٥٧)- [٥٧- ويتطلب سد الفجوة التكنولوجية أيضاً نشر التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها لتلبية الاحتياجات الفعلية للبلدان النامية، ولدعم الإنتاج المحلي ورفع المستوى الصناعي، بدعم مالي يُقدّم بشروط تساهلية وتفضيلية [حيثما كان مناسباً (تُحذف)] [بشروط متفق عليها (تُضاف)]. ويمكن أيضاً أن يسهم نقل المعرفة من المواطنين المغتربين إسهاماً مهماً في هذا الصدد. وينبغي أن تقدم البلدان المتقدمة [والبلدان النامية التي تعلن أن باستطاعتها ذلك (تُضاف)] حوافز إلى مؤسسات الأعمال والمؤسسات الأخرى (تُحذف) الموجودة في أراضيها [لكي تنتقل إلى (تُحذف)] [لغرض تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى (تُضاف)] أقل البلدان نمواً [التكنولوجيات اللازمة (تُحذف)] [لتمكينها من (تُضاف)] لإقامة قاعدة تكنولوجية سليمة لها مقومات البقاء، تمشياً مع [الاتفاقات الدولية ذات الصلة، بما فيها، حسب الاقتضاء، (تُضاف)] المادة ٦٦-٢ من اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. [ونحن ندرك أيضاً أهمية توفير الحماية الكافية والمتوازنة والفعالة لحقوق الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء في إطار الاحترام التام لقواعد منظمة التجارة العالمية. (تُضاف)] [وينبغي أيضاً إزالة الحواجز الدولية التي تعترض التطوير التكنولوجي. (تُحذف)] (تُحذف)

٨٢ (٥٨)- وما فتئت تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، تزيد تأثيراً في التجارة والتنمية على الصعيد العالمي. ويلزم إجراء المزيد من البحوث بشأن الجوانب التجارية والإنمائية لهذه المسائل. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

٨٣ (٥٩)- ومن هنا فإن تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ سيتطلب تقوية وإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الناس، على النحو المشار إليه في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وينبغي أن تظل عملية إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة مركزة على الدول وأن تركز على تدعيم الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة ومتكاملة. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

٨٤ (٥٩ مكرراً)- [٥٩ مكرراً]- ولضمان النمو الاقتصادي العالمي القوي، لا بد من اعتماد تدابير متعددة من أجل دعم الاقتصاد الحقيقي. وتتطلب الجهود العالمية الفعالة لبناء القدرات الإنتاجية نقل التكنولوجيا المتطورة من البلدان المتقدمة، والارتقاء بالصناعة والإنتاج المحليين في البلدان النامية، مع تقديم الدعم الكافي بما يشمل الشروط التسهيلية والتفضيلية من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية. (تُضاف)

٨٥ (٥٩ مكرراً ثانياً) - وعلى وجه الخصوص، فإن الاستثمار في الهياكل الأساسية المستدامة قد بات حاجة ملحة من أجل مواجهة التحدي البيئي المترتب على التوسع الحضري السريع. ورغم التسليم بالدور الرئيسي لموئل الأمم المتحدة، والعمل الذي تقوم به الوكالات الأخرى ذات الصلة، فهناك حاجة إلى استراتيجيات محكمة التخطيط في مجال التوسع الحضري نظراً لدور التوسع الحضري في دفع عجلة النمو الاقتصادي، مع مراعاة احتياجات سكان الأرياف والتحديات البيئية. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

٨٦ (٥٩ مكرراً ثالثاً) - [٥٩ مكرراً ثالثاً] - والمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني هي مساعدة مناسبة وفعالة وينبغي تعزيزها من أجل التخفيف من وطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المؤذية التي يزرع تحتها الشعب الفلسطيني. كما أن مبادرات التعاون التقني لبرنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في مجالات خبرته الفنية ينبغي أن تُعزز بما يكفي من الموارد وما يتصل بذلك من أنشطة تشغيلية فعالة. (تُضاف)

#### دور الأونكتاد

٨٧ (٦٠) - تمثيلاً مع [الفقرتين ٧ و ٩ (تُحذف)] [الفقرات من ٧ إلى ١٠ (تُضاف)] [الفقرة ٩ (تُضاف)] [الفقرات من ٧ إلى ١٠ وتحليل السياسات ذات الصلة (الفقرات من ٤١ إلى ٥٩) (تُضاف)] أعلاه، ينبغي أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

(أ) (أ) (أ) تحليل الترابط المتزايد في الاقتصاد العالمي وكيف يؤثر ذلك سلباً وإيجاباً على التقدم والاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية؛ (حذف الفقرة أو النظر في إدراجها في سياق الفقرة ٤٠ (ب))

(ب) (ب) إجراء بحوث وتحليلات وتقديم المساعدة التقنية بشأن المشهد المتغير للتجارة الدولية، بما في ذلك تحديد وسائل حفز التنوع الاقتصادي، والحد من تكاليف التجارة، وتعزيز الإنتاج ذي القيمة المضافة بما يشمل سلاسل القيمة العالمية للسلع والخدمات، ومعالجة مسائل الشفافية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وما يمكن أن يترتب عليها من آثار إنمائية؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ج) (ج) تقديم الدعم إلى البلدان النامية، بناء على طلبها، في صياغة وتنفيذ أطر وطنية [متسقة (تُحذف)] [سليمة (تُضاف)] للسياسات التجارية والمسائل التنظيمية و[إمكانية (تُضاف)] دمج هذه الأطر في استراتيجيات التنمية الوطنية وفي سياسات الاقتصاد الكلي [بغية تهيئة بيئة تمكينية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة (تُحذف)]؛

(د) (د) مواصلة دعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية ولا سيما [في (تُحذف)] [أفريقيا و(تُحذف)] [فيما بين (تُضاف)] أقل البلدان نمواً، عبر استعراض السياسات، وإجراء الحوارات وتقديم المساعدة التقنية في تعظيم الفوائد الإنمائية للروابط بين إنتاج السلع [والتصنيع (تُضاف)] والتجارة؛ (مناقشة التصنيع في إطار الموضوع الفرعي ٣)؛



(هـ) ((د مكرراً)) [د مكرراً] مواصلة دعم البلدان النامية المنتجة للقطن، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تلبية احتياجاتها المحددة والتصدي للتحديات التي تواجهها، مع مراعاة جوانب التنمية الاقتصادية والجوانب التجارية؛ (تُضاف)

(و) ((هـ)) مواصلة تناول الصلة بين التجارة والتنمية والبيئة عن طريق إجراء البحوث والتعاون التقني بشأن الاستدامة البيئية، بما يشمل تبادل أفضل الممارسات، وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال استحداث نظم للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتصدي المناسب للتأثيرات المترتبة على تغيير المناخ في الجوانب المتعلقة منها بالتجارة والتنمية (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ز) ((و)) مواصلة تقييم دور المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها مصدراً من مصادر تمويل التنمية، بما في ذلك تعبئة رأس المال الخاص، ولاسيما في سياق ظهور مصادر جديدة للمساعدة المالية بالاقتران مع أهداف التنمية المستدامة؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ح) ((ز)) مواصلة تعزيز أعماله بشأن المسائل المتصلة بالتعاون والتكامل فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بوسائل منها [رفع مستوى البيانات (تُحذف)] [تشجيع تبادل أفضل ممارسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب (تُضاف)] و{الأدوات التحليلية و[بناء (تُحذف)] قاعدة بياناته [القائمة (تُضاف)] و[تُحذف] تحليل الأثر الإنمائي والدور المحتمل في تعزيز الاقتصاد العالمي [بالتعاون مع الوكالات الأخرى ذات الصلة (تُضاف)]؛

(ط) ((ز)) فقرة بديلة - مواصلة تعزيز أعماله بشأن المسائل المتصلة بالتعاون والتكامل فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بوسائل منها تشجيع تبادل أفضل ممارسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحليل الأثر الإنمائي والدور المحتمل في تعزيز الاقتصاد العالمي [بالتعاون مع الوكالات الأخرى ذات الصلة؛ ومواصلة عمله التحليلي والإحصائي بشأن [التعاون، وبشأن (تُضاف)] التدفقات (تُضاف)] فيما بين بلدان الجنوب؛

(ي) ((ح)) مواصلة [تعزيز (تُضاف)] أعماله بشأن النقل، بما في ذلك النقل البحري، والموانئ، و[و(تُحذف)] [دعم تطوير (تُضاف)] النقل المتعدد الوسائط، والنقل العابر (تُحذف)]، وإرشاد الدول الأعضاء بغية زيادة كفاءة النقل و[و(تُحذف)] وخفض تكاليف النقل [في ظل تدعيم استدامته (تُضاف)]، وتحسين كفاءة التجارة والموانئ، وتحسين المرور العابر [تُحذف] [للسلع، (تُضاف)]، وتيسير التجارة والربط بشبكات النقل، مع الاهتمام خاصة باحتياجات [أقل البلدان نمواً (تُضاف)] والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً {و[غيرها من (تُضاف)] الاقتصادات الصغيرة (تُضاف)] والضعيفة (تُضاف)] والهشة هيكلياً (تُضاف)] (تُحذف)]. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في تحديد [وتعبئة المصادر والآليات الجديدة والقائمة (تُحذف)] للتمويل [الإضافي (تُضاف)] (تُحذف)] {وتوفير بناء القدرات والمساعدة التقنية (تُضاف)]

(ك) ((ط)) مواصلة تعزيز التعاون، بما في ذلك من خلال الأعمال التحليلية والمساعدة التقنية، بين البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر بوسائل منها مواءمة السياسات الإقليمية والعبور وتطوير الهياكل الأساسية وتبسيط إجراءات عبور الحدود والجمارك؛  
(مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ل) ((ي)) مواصلة مساعدة البلدان النامية في تدعيم استدامة شبكات النقل والهياكل الأساسية للنقل فيها وقدرة هذه الشبكات والبنية على التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك الهياكل الأساسية والخدمات الخاصة بالنقل الساحلي وممرات النقل، [وإنشاء فريق خبراء دائم يُعنى بخدمات الهياكل الأساسية للنقل المستدام القادر على التكيف وبلوجستيات التجارة (تُحذف) وعقد اجتماعات خبراء لمضمن هذا الإطار (تُضاف) لم رصد ومناقشة التطورات ذات الصلة، وتبادل الخبرات بشأن النهج المختلفة، وتحديد أفضل الممارسات والتوصيات المتعلقة بالهياكل الأساسية للنقل المستدام القادر على التكيف وبلوجستيات التجارة (تُضاف)؛

(م) ((ك)) مواصلة الإسهام في الحوار المتعلق بالسياسات وفي آليات التعاون الداعمة للنقل المستدام والتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث فيما يتعلق بالهياكل الأساسية للنقل وخدمات النقل وعملياته، [بما في ذلك الجهود التعاونية الرامية إلى دعم وتعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامهما استخداماً مستداماً؛ (تُحذف)]

(ن) ((ل)) [تعزيز (تُحذف)] [دعم التجارة والاستثمار في تبادل واستخدام التكنولوجيات السليمة بيئياً، والسلع والخدمات بغية تعزيز (تُضاف)] [وتيسير نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً وتوفير التمويل وبناء القدرات للبلدان النامية من أجل تعزيز تطوير (تُضاف)] الاستخدام المكثف للطاقة المتجددة والمنخفضة الانبعاثات والتكنولوجيات التي تولد مزيجاً من الطاقة أكثر تنوعاً واستدامة.

(س) ((م)) مواصلة [وتعزيز (تُحذف)] عمله المتعلق بالتجارة في الخدمات وبيانات الخدمات وإحصاءات وتحليل التجارة والخدمات من أجل التنمية؛

(ع) ((ن)) مواصلة مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تعزيز قدراتها على تسخير إمكانات السياحة مما قد يسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي الشامل، والتنمية المستدامة، والخروج من فقة أقل البلدان نمواً، وعند الاقتضاء بالتعاون مع الوكالات المختصة الأخرى (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ف) ((س)) دعم مبادرات الاستثمار المسؤول، بما في ذلك مبادرة البورصات المستدامة ومبادرة 'تحقيق تأثير' لتأثير لعمليات إدارة الأعمال، بالبناء على خطة عمله للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات أهداف التنمية المستدامة ومواصلة عمله المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، بوسائل منها مبادرات المساءلة المراعية للشواغل الاجتماعية والبيئية؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ص) ((ع)) استحداث وترويج جيل جديد من الاستراتيجيات والمؤسسات والسياسات القائمة على أفضل الممارسات في مجال تشجيع الاستثمار وتيسيره بغية مواءمة الاستثمار مع أهداف التنمية الشاملة للجميع والمستدامة؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ق) ((ع مكرراً)) [((ع) مكرراً) مواصلة [مساعدة (تُحذف)] مواصلة تقديم المساعدة إلى (تُضاف)] البلدان النامية بغية ترجمة إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الإطار) إلى خطط عمل وطنية ومجموعات أدوات، من خلال عمليات استعراض السياسات، وتشجيع الاستثمار، وأدلة الاستثمار، والمنتجات الأخرى ذات الصلة. وينبغي للأونكتاد أن يواصل أعماله بشأن تنمية المشاريع، بما في ذلك إطار سياسات تنظيم المشاريع، وبرنامج تطوير ريادة الأعمال، وبرنامج تيسير الأعمال التجارية. (تُضاف)]

(ر) ((ف)) مواصلة مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، في [أن تقيم فعلياً (تُضاف)] [بمجال (تُحذف)] حق الملكية الفكرية { (تُحذف صيغة الجمع من الحقوق)} [أنظمة وكذلك إنفاذ الأنظمة (تُضاف)] [الموارد الجينية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية (تُضاف)] و[دورها في (تُحذف)] [العلاقة (تُضاف)] [بالارتقاء بالمستوى التكنولوجي]، وبناء القدرات الإنتاجية والحصول على الأدوية، بوسائل منها تكامل سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار (تُحذف) { (تُحذف)} [من حيث صلتها بالتجارة والتنمية، مع التسليم بأن منظمة الملكية الفكرية تضطلع بدور ريادي في المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة (تُضاف)]؛

(ش) ((ص)) إيجاد سياسات دولية ووطنية فعالة لمساعدة البلدان النامية على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنظيم المشاريع باعتباره وسيلة فعالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق تحليل السياسات وتقاسم الخبرات وبناء القدرات الموجّه نحو السياسات؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ت) ((ق)) تعزيز عمله المتعلق بتعزيز المكاسب الإنمائية من الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية من خلال تحليل السياسات العامة، واستعراضات السياسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء القدرات في مجال تشريعات التجارة الإلكترونية، وتحسين فرص الحصول على البيانات والإحصاءات المتعلقة باقتصاد المعلومات من أجل تقييم السياسات وقياس الأثر، بما في ذلك عن طريق الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ث) ((ر)) [مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة التحديات واستغلال الفرص فيما يتعلق باستخدام الإنترنت والتجارة الإلكترونية من أجل تطوير قدراتها التجارية الدولية (تُنقل من البند (ر) مكرراً)] تيسير الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن كيفية

توسيع نطاق المنافع المتأتية من التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية في البلدان النامية، [بما يتسق مع الإرشادات الواردة في المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية المستهلك في سياق التجارة الإلكترونية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (تُضاف)] [بما في ذلك من خلال وضع مبادرة المعونة من أجل التجارة الإلكترونية (تُضاف)]؛

(خ) ((ر مكرراً)) [ر مكرراً] مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة التحديات واستغلال الفرص فيما يتعلق باستخدام الإنترنت والتجارة الإلكترونية من أجل تطوير قدراتها التجارية الدولية. (تُضاف)]

(ذ) ((ش)) الإسهام في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وخاصة فيما يتعلق بدوره التيسيري في مجال مسارات العمل ذات الصلة وبصفته يتولى أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ض) ((ت)) يواصل [، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وسائر (تُضاف)] [أصحاب المصلحة، (تُضاف)] [المؤسسات الدولية، (تُضاف)] عمله بشأن تيسير التجارة وزيادة تعزيز دعمه للبلدان النامية من أجل إجراء إصلاحات ترمي إلى تيسير التجارة، بما في ذلك تنفيذ اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية [مع مراعاة الحكم المتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات وما له من أهمية في تنفيذ هذه الإصلاحات (تُضاف)]؛

(أ) ((ث)) مواصلة مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً [والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، (تُحذف)] في تصميم استراتيجيات وسياسات [للارتقاء بمساهمة (تُضاف)] [لاجتذاب (تُحذف)] الاستثمار الأجنبي [الذي يُسهّم (تُحذف)] في تحقيق النمو الشامل للجميع وأهداف التنمية المستدامة، بطرق منها المشاركة في المستويات العليا من إضافة القيمة إلى سلاسل القيمة العالمية؛

(ب) ((خ)) الإسهام في دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص [المتصلة بالتجارة (تُضاف)] [في مجال التجارة (تُحذف)] بغية تعزيز وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية [بما يتماشى مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لكل بلد (تُضاف)]؛

(ج) ((ذ)) تعزيز عمله المتعلق بالصلات بين [تمكين الشباب (تُضاف)]، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والتجارة والتنمية، ودعم الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات وإنشاء المؤسسات التي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، وأمنها الاقتصادي وحقوقها الاقتصادية وتعزيز فرصها الاقتصادية [، مع التركيز بوجه خاص على حصول المرأة على حق التملك، والملكية والائتمان والإرث والموارد الطبيعية والتحكم فيها، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، فضلاً عن حماية المرأة من التمييز والإيذاء في

مكان العمل، بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا ومبادئ تمكين المرأة التي رسمها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (تُضاف)؛

(د) ((ض)) [ (ض) دعم البلدان النامية في تعزيز أثر الشتات ] في التجارة والتنمية (...)]، لا سيما في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تصميم سياسات تعزز المنافع الإنمائية المجنية من حوالات المهاجرين ونقل معارف المغتربين، والاستثمار والتجارة من جانبهم ]، وخفض متوسط تكلفة معاملات حوالات المهاجرين بحلول عام ٢٠٣٠ إلى أقل من ٣ في المائة من المبلغ المحول (تُضاف)؛ [تُحذف]

(هـ) (٦٠ (ض) فقرة بديلة) [٦٠ (ض) فقرة بديلة- دعم الجهود الرامية إلى خفض تكاليف إرسال الحوالات إلى أقل من خمسة في المائة، وتوسيع فرص الحصول على الخدمات المالية، وزيادة دعم السلطات الوطنية بغية تذليل العقبات المتصلة بالتدفق المتواصل، مع احترام طابعها باعتبارها أموالاً خاصة؛ (تُضاف)]

(و) ((أ)) [توسيع نطاق (تُحذف)] [مواصلة (تُضاف)] برنامجاً لمساعدة الشعب الفلسطيني بالبناء على أعماله السابقة، بوسائل منها تعزيز التنمية المستدامة للشعب الفلسطيني وزيادة تطوير عملية بناء القدرات الضرورية لأداء الاقتصاد الفلسطيني ومؤسساته بكفاءة؛

(ز) ((أأ فقرة بديلة)) [ (أأ فقرة بديلة) ينبغي للأونكتاد، تأسيساً على ولاية الدوحة، أن يواصل تقييم الآفاق الاقتصادية والعقبات التي تعترض التجارة والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة الفلسطينية، وبناء القدرات اللازمة لضمان كفاءة أداء الاقتصاد لإسناد دولة فلسطينية ذات سيادة وقادرة على البقاء وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وكما هو مطلوب في الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٩/٢٠، والفقرة ٩ من قرارها ١٢/٧٠، ينبغي للأونكتاد أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وتأمين الموارد اللازمة للقيام على نحو منهجي، ودقيق وشامل بتقييم التكلفة الاقتصادية للاحتلال وتقديم تقرير عن ذلك على أساس سنوي ومستمر. (تُضاف)]

(ح) ((بب)) مواصلة العمل مع الجامعات ومعاهد البحث [ولا سيما تلك (...)] [الموجودة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (تُحذف)]، من خلال المعهد الافتراضي، ضمن وسائل أخرى، من أجل تعزيز قدرات البحث والتدريس في مجال التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة ]، والإسهام في إقامة حوار متعدد الجهات صاحبة المصلحة بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات من أجل تعزيز بذل العناية الواجبة من جانبها فيما يتعلق باستدامة سلسلة الإمداد الخاصة بها (تُضاف)]

(طط) ((جج)) [جج] مواصلة عمله المتعلق باستعراض سياسة الاستثمار، وأدلة الاستثمار، ودعم تيسير الأعمال التجارية، من خلال مساعدة البلدان على الحد من الحواجز البيروقراطية وتبسيط تسجيل المنشآت التجارية؛ (تُضاف)

(يي) ((دد)) [دد] تولي القيادة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في صوغ نطاق ولوائح وأسلوب مشاركة القطاع الخاص على الصعيد الدولي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وإنشاء آلية رصد فعالة لضمان إسهام القطاع الخاص باعتباره آلية تمويل إضافية ومبتكرة. (تُضاف)

(كك) ((هه)) [هه] مساعدة البلدان النامية التي تواجه ظروفاً محددة، وخاصة ما يتصل منها بالإرهاب، وتزايد عدد السكان المشردين، أو المتصلة باستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين الذين يعانون أوضاعاً طال أمدها، في التصدي للتحديات التي تواجهها في تنفيذ الأهداف الإنمائية الوطنية وخطة عام ٢٠٣٠. (تُضاف)

(لل) ((زز)) مواصلة العمل بالتعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى من أجل تعزيز وضع تدابير شفافة لرصد التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة من خلال البحث والتحليل، وجمع البيانات والإحصاءات، بما في ذلك [تعزيز (تُحذف)] [تحسين (تُضاف)] مؤشرات الضعف في مجال التجارة والتنمية؛

(مم) ((طط)) [طط] مواصلة أعماله التحليلية لمساعدة البلدان النامية على المشاركة في العمليات المتعلقة بإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. وينبغي أن يركز على البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، وأن يدرس تأثيرات اتفاقات الاستثمار الدولية، فضلاً عن بدائل عن الوسائل التقليدية لتسوية المنازعات. (تُضاف)

### الموضوع الفرعي ٣

المضي في تحقيق التحوُّل الهيكلي الاقتصادي والتعاون في بناء القدرة على التكيف اقتصادياً والتعامل مع تحديات وفرص التجارة والتنمية، على جميع المستويات، في حدود ولاية الأونكتاد

#### تحليل السياسات

٨٨ (٦١) - يواجه الاقتصاد العالمي سلسلة من التحديات المستمرة والناشئة التي تعترض النمو الاقتصادي المستقر والتنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وتشمل هذه التحديات ببطء النمو الاقتصادي، وتحديات تغير المناخ، والاستجابة للاحتياجات المتزايدة من الطاقة، [وتقلب أسعار العملات (تُضاف)]. وتحقيقاً لهذه الغاية، زيادة القدرة على التأقلم مع [هذه (تُضاف)] [الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (تُحذف)] أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. والعناصر الرئيسية لهذه القدرة على التأقلم هي التحول

الهيكلية، وتطوير القدرات الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي والتصنيع ]، أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين واستخدام جميع الموارد الطبيعية (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)]، وهي جميعاً بحاجة إلى تهيئة بيئة تمكينية على جميع المستويات. ويمكن أيضاً للجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية والتي تركز على حفز الإنتاجية الاقتصادية والقدرة التنافسية في الأجل الطويل أن تؤدي أيضاً دوراً رئيسياً عن طريق توليد إيرادات محلية تساعد على بناء القدرة على التأقلم، بوسائل منها الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية والبشرية.

٨٩ (٦٢)- وأحد الشروط الرئيسية (تُحذف)] [البالغة الأهمية (...)] [المعينة (تُضاف)] لبناء القدرة على التأقلم وتحقيق النمو المستدام في الأجل الطويل هو التحول الاقتصادي الهيكلي عن طريق التنويع للدخول في أنشطة أكثر حداثة [واستدامة (تُضاف)] وأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية وإنتاج منتجات ذات قيمة أعلى. [يبد أن التحول الهيكلي قد ثبت أنه يطرح تحديات، وهو ما يعكس جزئياً محدودية التطور التكنولوجي وسوء حالة الهياكل الأساسية، وخاصة إمكانية الحصول على الكهرباء، وضعف قواعد المهارات، والمعوقات القائمة في جانب العرض المحلي، [وضعف الحكومة على جميع المستويات (تُضاف)] و [الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة (تُضاف)] [ووجود بيئة اقتصادية عالمية غير مواتية (تُحذف)]، وخاصة حالة عدم التيقن في الأسواق المالية والسلعية العالمية. (تُحذف)] وستتطلب مواجهة هذه التحديات إجراء تعبئة فعالة للموارد من المصادر المحلية والخارجية على السواء بغية تمويل الاستثمارات التي لا بد منها لتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي. [كما سيتطلب سياسات اجتماعية وبيئية واقتصادية سليمة، بما في ذلك السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية، والحيز المالي الكافي، {والحكم الرشيد على جميع المستويات (تُحذف)}، {ومؤسسات [اقتصادية ومالية دولية] ديمقراطية وشفافة (تُضاف)]

٩٠ (٦٢) فقرة بديلة)- [٦٢ فقرة بديلة- وأحد الشروط الرئيسية لبناء القدرة على التأقلم وتحقيق النمو المستدام في الأجل الطويل هو التحول الاقتصادي الهيكلي عن طريق التنويع للدخول في أنشطة أكثر حداثة وأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية وإنتاج منتجات ذات قيمة أعلى. ومع ذلك، أثبت التحول الهيكلي أنه يشكل تحدياً بالنسبة للبلدان النامية وهو ما [يعزى في جزء كبير منه] إلى البيئة الاقتصادية العالمية غير المواتية وخصوصاً حالة عدم اليقين التي تسود الأسواق المالية والسلعية العالمية والتي تؤثر في فعالية تعبئة الموارد المحلية والدولية بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل المعوقات المتصلة بالعرض المحلي المحدود من التكنولوجيا وهو ما يشمل محدودية التطور التكنولوجي وسوء حالة الهياكل الأساسية، وخاصة إمكانية الحصول على الكهرباء، وضعف قواعد المهارات، والمعوقات القائمة في جانب العرض المحلي. (تُضاف)]

٩١ (٦٣) - وتنمية القدرات الإنتاجية وثيقة الارتباط بالتحول الهيكلي ولها أهمية أساسية بالنسبة للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة. ويتطلب بناء القدرات الإنتاجية نهجاً شاملاً ومتكاملاً لاستغلال العلاقة بين التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار، من أجل الارتقاء بالإنتاج المحلي القادر على المنافسة، مما يمكن البلدان النامية من تحسين اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وتعظيم الفوائد المجنية من المشاركة فيها. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

٩٢ (٦٤) - ويتسم تنوع الإنتاج، إلى جانب زيادة الإنتاجية، في القطاعات التقليدية مثل الزراعة، بأنه في غاية الأهمية لزيادة المرونة الاقتصادية وبناء القدرات الإنتاجية المطلوبة لإيجاد فرص عمل ووسائل عيش مستدامة، وللمساهمة في الأمن الغذائي ولزيادة الدخل وتحسين نوعية الحياة. وله أيضاً أهميته البالغة في إقامة التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. والتنوع وزيادة القيمة مهمان بوجه خاص في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، بالنظر إلى هبوط أسعار بعض المواد الخام في الوقت الراهن، بغية الحد من شدة التأثير بتقلبات الأسواق الدولية للسلع الأساسية وبغية تيسير الصعود على سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. والاستثمارات في الهياكل الأساسية [ونقل (تُحذف)] [الحصول على (تُضاف)] التكنولوجيات السليمة بيئياً، [تُحذف] [بشروط متفق عليها (تُضاف)] بناء القدرات والتدريب على المهارات القابلة للنقل، [لازمة (تُحذف)] من شأنها أن [تُضاف] تزيد القيمة المضافة من أنشطة التجارة في الصناعات الاستخراجية على طول سلسلة القيمة [لا بد من توفير حيز للسياسات (تُضاف)] لتمكين البلدان من الاستفادة بصورة أفضل من الفرص وتوزيع ريع الموارد في عموم قطاعات الاقتصاد، والنهوض بمختلف مراحل الإنتاج، ومساعدة المجتمعات المحلية على الاستفادة من الفرص الناشئة عن ذلك.

٩٣ (٦٥) - ويتطلب التنوع الناجح بيئة دولية تمكينية، بما في ذلك وجود نظام تجاري، تفضي إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والنمو المستدام. ويسهم في تحقيق ذلك أيضاً وجود نظام مالي ونقدي دولي مستقر. فالبيئة الاقتصادية الدولية التي لا تدعم التنوع قد تضر بكافة الجهود المبذولة لتلبية احتياجات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما في البلدان النامية. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

٩٤ (٦٦) - ويشكل التصنيع مصدراً بالغ الأهمية للنمو وإيجاد فرص عمل ولتحقيق قيمة مضافة، فضلاً عن أنه مصدر كبير للمدخلات التي تخدم الاقتصاد الريفي وأساس لتطوير خدمات مرتفعة القيمة. وينبغي تعزيز استدامته بطرق منها توفير الوسائل المناسبة للتنفيذ في البلدان النامية. وقد ظل ذلك محور اهتمام العمل التحليلي والعمل الموجّه نحو السياسات الذي يقوم به الأونكتاد، وقد أُدرج الآن كغاية متوخاة في أهداف التنمية المستدامة، جنباً إلى جنب مع الغايات ذات الصلة في ميادين التنوع الصناعي، ورفع مستوى تنظيم المشاريع والمستوى التكنولوجي وتحقيق تقدم بشأئهما. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)



٩٥ (٦٧) - ويعتمد التصنيع والتحوّل الهيكلي وتنمية القدرات الإنتاجية والتنويع على الاستثمار الذي يدخل أيضاً في صميم التنمية الشاملة للجميع والمستدامة وتوفير فرص عمل والابتكار وتسخير التجارة تسخيراً ناجحاً من أجل النمو والقضاء على الفقر. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

٩٦ (٦٨) - ومع أن نشاط تنظيم المشاريع وما يتصل به من مناهج تعليمية، وكذا دعم التدريب المهني، والبحث والتطوير، وما يرتبط بذلك من ابتكار، ليست في حد ذاتها أهدافاً من أهداف التنمية المستدامة، فإنه ينبغي تعزيزها لأنها قد تساعد على خلق النمو الاقتصادي المستدام. ودعم إنشاء الأعمال التجارية الشاملة، ولا سيما تلك التي تمتلكها النساء والأفراد (من قاعدة الهرم الاجتماعي/الفئات المحرومة اقتصادياً) يمكن أن يسهم في الإدماج الاجتماعي من خلال توليد الدخل فضلاً عن توفير السلع والخدمات إلى تلك الفئة من السكان. ويمكن أن تؤدي الحكومات دوراً مهماً في هذا الصدد، بوسائل منها [تشجيع وتنفيذ معايير اجتماعية وبيئية على طول سلاسل القيمة العالمية (تُضاف)] الترويج للاستثمار في المشاريع الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين إمكانية حصولها على التمويل والتكنولوجيات والخدمات. [، وكذلك من خلال دعم الإطار التمكيني (تُضاف) كـ {البيئة التنظيمية التمكينية (تُحذف) كـ (تُضاف)}]. ويوجد تحدٍ كبير يتمثل في وجود قطاعات غير رسمية كبيرة جداً ومتنامية في كثير من البلدان النامية، وهو ما يعكس، بصورة جزئية، مزيجاً من عمليات التحوّل الاجتماعي - الاقتصادي المعقدة، [وعدم وجود بيئة اقتصادية تمكينية مواتية للتنمية (تُحذف)] ووجود معدل تصنيع غير كافٍ لاستيعاب فائض العمل في الأسواق الرسمية.

٩٧ (٦٩) - ويشكل الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية المادية والبشرية والحفاظ عليها أمراً لا بد منه لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة وأمراً في غاية الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. [والهياكل الأساسية غير المادية بما في ذلك نظم الرعاية الصحية والتعليم والمالية ضرورية للحفاظ على المستويات الاقتصادية والصحية والثقافية والاجتماعية للبلد. (تُضاف)] فعدم توافر هياكل أساسية ملائمة يفرض العزلة المادية على كثير من الناس في البلدان النامية، ويقيد حجم السوق، ويعرقل الإنتاج، ويرفع تكاليف التجارة، فضلاً عن أنه يُسهم في الاستبعاد الاجتماعي [وعدم المساواة بين الجنسين. (تُضاف)] [وتيسير تطوير الهياكل الأساسية المستدامة والقادرة على التأقلم في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم التقني والتكنولوجي والمالي سيؤدي إلى زيادة الفوائد في الأجل الطويل. (تُضاف)] [وتطوير الهياكل الأساسية الموثوقة والمستدامة والقادرة على التأقلم من شأنه أن يمنع الوقوع في أسر النظم البالية غير المستدامة ويزيد من الفوائد المجنية في الأجل الطويل. (تُضاف)]

٩٨ (٧٠)- ويحتاج كل بلد إلى اعتماد تدابير مصممة تبعاً لظروفه وأولوياته الخاصة. وهكذا، لا يوجد مخطط سياساتي عالمي وحيد للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة. **[وينبغي أن تمتلك البلدان طائفة من خيارات السياسة العامة بشأن جوانب هامة من الاقتصاد والمالية (تُضاف)]** وعلى البلدان، وهي تمارس حقها وتؤدي واجبها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام وفي تحسين رفاه شعوبها، أن تختار من مجموعة متاحة **[ومطوعة (تُضاف)]** من النُهُج والرؤى والأدوات المختلفة تبعاً لقدراتها **[، وميزانها النسبية (تُضاف)]** وأوضاعها واحتياجاتها المحلية وتبعاً لتاريخ البلد وتطور دوره في الاقتصاد العالمي، مع الأخذ في الحسبان الاتفاقات الدولية ذات الصلة والنتائج.

٩٩ (٧١)- ويمكن مع ذلك تحديد بعض القواسم المشتركة في السياسات والمؤسسات المطلوبة لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. **[فأحد المتطلبات الرئيسية هو وجود حكومة (وخدمة مدنية (تُضاف)]** خاضعة للمساءلة لديها الرغبة في الأخذ بإدارة عامة للاقتصاد تتسم بالفعالية والشفافية ولديها القدرة على ذلك. **[تُحذف)]** والدور المحوري للدولة في مجال النهوض بالتنمية المنصفة والمستدامة معترف به منذ وقت طويل. ويتجاوز هذا الدور حدود التخفيف من أوجه إخفاق السوق وقصورها. **[إذ يلزم أيضاً وجود دولة إنمائية (تُضاف)]** فعالة **[تُحذف)]** بغية إيجاد الأسواق وتوجيه الموارد من الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى و**[ترويج سياسات الاستثمار السليمة. (تُضاف)]** **[تُحذف)]** وينبغي أن تحكم التجارة والأسواق الحرة سياسات حصيفة ولوائح سليمة تتجنب الوقوع في الحمائية من جهة وفي السوق غير المنظمة من جهة أخرى، وسياسات الاقتصاد الكلي، **[، والسياسات البيئية (تُضاف)]** والاجتماعية ينبغي أن تركز على خلق فرص العمل والإدماج الاجتماعي **[والتمكن الاقتصادي للمرأة والشباب (تُضاف)]** و**[الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، (تُضاف)]**، لاستثمار في الهياكل الأساسية والترابط على الصعيد الإقليمي.

١٠٠ (٧٢)- وهكذا، فمن الأهمية الحاسمة بمكان **[كفالة (تُحذف)]** أن يكون لدى الدول القدرة المطلوبة لصياغة سياسات فعالة وتنفيذها، بما في ذلك القدرة على وضع سياسات **[تجارية وصناعية (تُحذف)]** محددة الهدف على نحو مناسب **[وإيجاد حوافز للقطاعات الاستراتيجية (تُحذف)]** وتنظيم الأسواق على نحو ملائم، بغية تحقيق النمو والتنمية وبناء قدرات التأقلم لصالح السكان ككل. **[والقدرات ضرورية بشكل خاص في مركز الحكومة من أجل التنفيذ الفعال للسياسات الشاملة للجميع التي تميل إلى أن تكون مشتركة بين عدة قطاعات. (تُضاف)]**

١٠١ (٧٣)- وأحد المكونات المشتركة الأخرى للسياسات الوطنية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة هو تهيئة بيئة سليمة ومستقرة وجذابة من أجل مؤسسات الأعمال والصناعة، بوسائل من بينها سياسات مناسبة بشأن الاقتصاد الكلي **[والمالية (تُضاف)]** تدعم الطلب **[وتحسن توزيع الدخل. (تُحذف)]** وينبغي أن تحفز هذه البيئة عملية تنظيم المشاريع، وأن

تكافئ الابتكار، [وتعكس قيمة الموارد الطبيعية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، (تُضاف)] وأن تتيح الفرص والحوافز للاستثمار الإنتاجي، وأن تكون مفتوحة للمنافسة والتوسع في الأسواق. وينبغي أن تؤدي السياسات [وممارسات الشركات المتعددة الجنسيات (تُحذف)] إلى تمكين الشركات المحلية من جميع الأحجام، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، من المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية ومن الاستفادة منها بالكامل لزيادة القيمة المضافة. وتوجد إمكانات لتحسين التأثير الإجمالي للتعاون بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك عن طريق القيام، حيثما كان مناسباً، بإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص وأدوات مالية مبتكرة تكون مصممة تصميمياً ملائماً. [وهذا يتطلب وجود قواعد للاستثمار المسؤول ومبادئ توجيهية واضحة لمشاركة القطاع الخاص بصورة ابتكارية تتجاوز في مداها النُهج الحالية (تُحذف)] [على أن يراعي هذا الاستثمار المعايير الدولية القائمة (تُضاف)] المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات [، ومعايير دولية للمحاسبة في الشركات والإبلاغ من جانبها (تُحذف)]. [، وهو ما ينبغي أن يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (تُضاف)]. [ومن المهم أن تشارك البلدان في تطوير وتعزيز تلك المعايير وضمان تنفيذها الفعال من جانب القطاع الخاص. (تُضاف)]

١٠٢ (٧٤)- ومن المهم أيضاً إيجاد [نظم (تُحذف)] [قوانين وسياسات (تُضاف)] وطنية منصفة وسليمة وقوية بشأن المنافسة وحماية المستهلك، شأنها في ذلك شأن التعاون الدولي وتبادل المعلومات وبناء القدرات في جميع هذه المجالات، وخاصة في ضوء توسيع نطاق الأسواق العالمية، والدور المتزايد للشركات عبر الوطنية [، (تُحذف)] [تحسين الشفافية والمساءلة (تُضاف)] وثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وظهور التجارة الإلكترونية.

١٠٣ (٧٥)- وإحدى الأولويات الأولى هي تعزيز الهياكل الأساسية عن طريق زيادة الاستثمار. وهذا يتطلب تحديد ومعالجة الفجوات القائمة في مجال الهياكل الأساسية في البلدان النامية، [وخاصة (تُحذف)] [بما في ذلك (تُضاف)] أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للخطر والصغيرة [وفي البلدان الأفريقية، (تُحذف)] وتسليط الضوء على الفرص المستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً المتاحة للاستثمار والتعاون. [زيادة (تُحذف)] [خفض (تُضاف)] [الضرائب (تُضاف)] [تفادي الضرائب من جانب الشركات عبر الوطنية (تُضاف)] [الإيرادات (تُحذف)] [دون التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي (تُضاف)] [تدابير حاسمة [، من بين تدابير أخرى (تُضاف)] [للتغلب على (تُحذف)] [تدليل] (تُضاف) العقوبات التي تفرضها محدودية الموارد المالية. ومما له أهمية رئيسية اتباع نُهج إقليمية لتعبئة واستخدام الموارد المالية والحقيقية من أجل تطوير الهياكل الأساسية بجانبها البشري والمادي. وبالاقتران مع تعاون وتنظيم إقليميين فعالين، فإن زيادة اندماج نظام الهياكل الأساسية داخل كل منطقة وبين المناطق يتيح أيضاً فوائد يمتثل أن تكون كبيرة عن طريق تعزيز الترابط الإقليمي من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية بواسطة تقاسم الموارد واستغلال وفورات الحجم المحتملة.

١٠٤ (٧٦)- ويتسم الاستثمار السليم في كل من **[بناء رأس المال (تُحذف)] القدرات (تُضاف)]** البشرية **[وبناء القدرات المؤسسية (تُضاف)]** التعليم والتدريب والصحة والتغذية بالأهمية بالنسبة إلى التحوّل الهيكلي وتنمية القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، عن طريق تطوير قوة عاملة مدربة وماهرة ومؤهلة تلبي متطلبات الاقتصاد والمجتمع **[بما في ذلك الرفاه. (تُضاف)]**. **[وتؤدي عملية هذه الحاجة (تُحذف)]**، بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان التي تواجه فح الدخل المتوسط **[والأسواق الناشئة (تُحذف)]** والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية **(تُحذف)]**، **[إلى جعل هذه المسألة مجال عمل مهماً على الصعيد العالمي. (تُحذف)]**

١٠٥ (٧٧)- ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة كافةً تعلّم الدروس المستفادة من استراتيجيات التنمية السابقة **[التي أهملت الشواغل البشرية والبيئية (تُحذف)]**. ومما له أهمية خاصة شمول الجميع لضمان أن تتاح إمكانية الوصول إلى الموارد والحصول على الفرص أمام جميع الأشخاص، بمن في ذلك النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون والشعوب الأصلية والأقليات الإثنية والأشخاص الآخرون الذين هم في أوضاع ضعف. وهذا يُسهم في إرساء الركيزة الاقتصادية للتنمية المستدامة فضلاً عن الركيزة الاجتماعية. فللساء والشباب بوجه خاص أثر تحويلي محتمل على التنمية. **[وهذا ما يجعل مشاركة المرأة مشاركة كاملة على قدم المساواة مع الرجل في الاقتصاد ووصولها بالتساوي مع الرجل إلى آليات صنع القرار والقيادة أمراً جوهرياً. (تُضاف)]**

١٠٦ (٧٨)- **[٧٨- وتُسلط خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الأضواء على الدور البالغ الأهمية للمرأة في التنمية وعلى الإمكانيات التي تنطوي عليها المساواة بين الجنسين والتمكين للنساء والبنات باعتبارهن محركاً من محركات التحوّل الهيكلي. إذ تشكل النساء أكثر من ٤٠ في المائة من القوى العاملة على نطاق العالم و٤٥ في المائة من هذه القوى في أقل البلدان نمواً ويؤدّين دوراً بالغ الأهمية بوصفهن منتجات وتاجرات ولكنهن يتركزن في الأعمال المنخفضة الإنتاجية والمنخفضة الأجر ويتلقين دخلاً أقل ويشغلن في كثير من الأحيان وظائف هشة في حين أن المشاريع التي تمتلكها النساء تكون في المتوسط أقل ربحية وأبطأ نمواً. وهكذا يكون التصدي للمعوقات التي تعترض التمكين الاقتصادي للمرأة وتعترض مشاركتها في تحقيق النمو والتنمية ذا أهمية جوهريّة بالنسبة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام وإلى الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وكذلك بالنسبة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وهذا يشمل اتخاذ إجراءات لمواجهة التحديات المحددة التي تعترض مشاركتها على قدم المساواة مع الرجال وبنشاط في التجارة المحلية والإقليمية والدولية. ويتشابك التمكين الاقتصادي مع التمكين الاجتماعي والسياسي ويمكن في حد ذاته أن يجلب مزيداً من التمكين للمرأة عن طريق تغيير المفاهيم المتعلقة بأدوار المرأة وتحسين قوتها التفاوضية وزيادة الاستثمار في تعليم البنات. (تُحذف الفقرة)]**

١٠٧ (...)- [وعلى نطاق العالم، تتمتع النساء والفتيات بمستويات أدنى من رأس المال البشري وإمكانية أقل في الحصول على الموارد الاقتصادية، مثل الأراضي والخدمات المالية. كما أنهن يتعرضن للتمييز بسبب القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تقيد تنقلهن، وتزيد من خطر معاناتهن من العنف، أو تحد من شبكات تواصلهن الاجتماعي وخياراتهن الوظيفية. وما لم تبذل جهود مركزة، فستظل النساء والفتيات ممثلة تمثيلاً مفرطاً في صفوف الفقراء والمستبعدين من الوظائف والفرص الاقتصادية. (تُضاف) نقل النص من الفقرة ٤٣]

١٠٨ (٧٨ فقرة بديلة)- [٧٨ فقرة بديلة- وتؤدي المرأة دوراً حاسماً في التنمية، وبالتالي فإن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات يمكن أن يسهم في التحول الهيكلي. وتشكل النساء أكثر من ٤٠ في المائة من القوى العاملة على الصعيد العالمي، و٤٥ في المائة في أقل البلدان نمواً، وتؤدي دوراً جوهرياً بصفتهم منتجات وتاجرات. ويستحق دور القطاع المالي في تعزيز عملية زيادة الأعمال من جانب النساء والشباب على السواء اهتماماً خاصاً. ولا بد من اتخاذ إجراءات لمواجهة التحديات المحددة التي تعترض مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل مشاركة نشطة في التجارة المحلية والإقليمية والدولية، وبخاصة تشجيع مباشرة المرأة للأعمال الحرة وزيادة مشاركة الشركات المملوكة للنساء في التجارة الدولية. (تُضاف)]

١٠٩ (٧٩)- [٧٩- وفي حين أن التنمية نفسها يمكن أن تعزز المزيد من المساواة بين الجنسين، فإن التمكين الاقتصادي للمرأة يتطلب أيضاً العمل على ضمان المساواة في الحقوق [بما في ذلك الممتلكات والحماية (تُضاف)]، وزيادة مهاراتها، [ومحو الأمية المالية (تُضاف)] والمعارف في المجالات التي تطلبها سوق العمل، وتعزيز إمكانية حصولها على [التعليم، ووصولها إلى مراكز صنع القرار والقيادة (تُضاف)] والموارد الإنتاجية، وتحسين البيئات التمكينية والمؤسسية، [و ضمان تساوي الأجر عن العمل المتساوي، (تُضاف)] وتعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات والعمل بها من أجل الاستفادة من الفرص الاقتصادية، ومراعاة الفروق بين الجنسين في الآثار المترتبة على السياسة الحالية [فيما يخص الآثار المتفاوتة للنظم الضريبية وتخصيص الموارد لدعم المساواة بين الجنسين (تُضاف)]. ودور القطاع المالي في تعزيز تنظيم المشاريع لكل من النساء والشباب يستحق اهتماماً خاصاً أيضاً [فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الخدمات المالية، والائتمانات والتأمينات (تُضاف)] (تُحذف الفقرة]

١١٠ (٨٠)- وتشكل بطالة الشباب مصدر قلق خاص نظراً إلى أنها تشمل إمكانات إسهامات الشباب في تحقيق التحول في مجال التنمية المستدامة. والاستثمار ضروري، ولا سيما في مجالات التعليم والتدريب والتكنولوجيا، من أجل التمكين للشباب ورعاية المواطنة النشطة. وهذا يصدق أيضاً على تهيئة بيئة يمكن فيها إعمال حقوق الشباب وتحقيق قدراتهم بالكامل. وهذا يشمل التعليم بغية زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب والمهارات المناسبة للحصول على وظائف لائقة ولتنظيم المشاريع ولتلبية احتياجات القطاع الخاص. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

١١١ (٨١)- ودمج الاعتبارات البيئية في الاستراتيجيات التجارية والإنمائية الوطنية، [حسب الاقتضاء (تُضاف)] وضمان تحقيق الوئام مع الطبيعة (تُحذف)]، على درجة من الأهمية لا تقل عن غيره من أجل كفاءة استدامة الاستراتيجيات الإنمائية ونجاحها في الأجل الطويل. وينبغي النظر إلى هذه الاعتبارات على أنها جزء مكون لنهج [كلي (تُحذف)] [لنهج (تُضاف)] يضم [أيضاً (تُضاف)] الركيزتين [الاقتصادية والاجتماعية (تُحذف)] [الأركان الثلاثة (تُضاف)] للتنمية المستدامة، [على أن تُؤخذ في الحسبان آثار ذلك على التجارة والقدرة التنافسية للأنشطة الموجهة نحو مراعاة الشواغل البيئية (تُحذف)].

#### دور الأونكتاد

١١٢ (٨٢)- وفقاً [للفقرات من ٧ إلى ١٠ (تُضاف)] [للفقرة ٩ (تُضاف)] [للفقرات من ٧ إلى ١٠ والتحليلات السياسية ذات الصلة (الفقرات من ٦١ إلى ٨١) (تُضاف)] [أعلاه، ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

(أ) (أ) توفير الإحصاءات والعمل التحليلي والمساعدة التقنية للبلدان النامية، وبخاصة [البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية، والبلدان المتوسطة الدخل (تُضاف)] [أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، (تُحذف)] { (تُحذف) [في مجالات التجارة والتنوع الاقتصادي والسياسات الصناعية والتعبئة الفعالة للموارد المالية من أجل التحويل الهيكلي بغية تدعيم النمو والتنمية والاندماج المجدي في الاقتصاد العالمي، بوسائل من بينها تنمية القطاعات والأنشطة التي تولد قيمة مضافة أكبر وتحقق الاستغلال الفعال للفرص التجارية التي تتيحها المبادرات العالمية والإقليمية؛

(ب) (ب) مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع استراتيجيات التحويل الهيكلي للبلدان النامية [والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، (تُحذف)] والعمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية المختصة والجهات المعنية الأخرى [، وتلبية الاحتياجات بواسطة آليات الدعم ذات الصلة، وتعزيز الحوار بين البلدان بشأن ما تبذله من جهود تحويلية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة (تُضاف)]؛

(ج) (ج) وضع إحصاءات وإجراء بحوث بشأن التحديات الناشئة والتحديات القائمة منذ أمد طويل التي تواجه أقل البلدان نمواً وتحليل السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية والدولية الهادفة إلى تخريج هذه البلدان من فئة أقل البلدان نمواً وتحقيق تنميتها المستدامة وذلك بغية إيجاد حلول عملية وخيارات سياسية، بوسائل منها تعزيز الاستثمارات وتنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(د) (د) مواصلة وتعزيز أنشطة التعاون التقني في أقل البلدان نمواً عن طريق التدريب وبناء القدرات، وفقاً لبرنامج عمل اسطنبول؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(هـ) (هـ) [مساعدة (تُحذف)] [مواصلة وتعزيز تقديم المساعدة إلى (تُضاف)]  
[تعزيز فعالية المساعدة المقدمة إلى (تُضاف)] البلدان النامية غير الساحلية من أجل صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تركز على تدعيم القدرات الإنتاجية والتحويل الاقتصادي الهيكلي وفقاً لبرنامج عمل فيينا؛

(و) (و) مواصلة [وتعزيز مساعدة (تُضاف)] [مساعدة (تُحذف)] الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى معالجة أوجه الضعف المادي والاقتصادي، وتشجيع التحوّل الاقتصادي الهيكلي، وبناء المرونة والقدرات الإنتاجية وفقاً لمسار ساموا؛

(ز) (ز) مواصلة الأنشطة الرامية إلى نشر نتائج البحوث وتحليلات السياسات بشأن أقل البلدان نمواً وتكثيف الحوار بشأن السياسات مع واضعي السياسات في أقل البلدان نمواً؛  
(مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ح) (ح) التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها [بعض (تُضاف)] البلدان [المتوسطة الدخل (تُحذف)] [، حسب احتياجاتها (تُضاف)] واقترح سياسات لمعالجة الوتيرة البطيئة للتنوع و[عكس (تُحذف)] [تخفيف الآثار الضارة (تُضاف)] للتحويل عن التصنيع قبل الأوان [، والثغرات الاقتصادية والمالية، وتعزيز التحوّل الهيكلي (تُضاف)]؛ [التي تواجهها بعض البلدان (تُضاف)]؛ [يُستعاض عنها بالفقرة ١٨ (ل) من ولاية الدوحة]؛ [لمويمكن أن تطرح هذه القضايا تحديات خاصة بالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل (...)]

(ط) (ط) مساعدة الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً في جهودها الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والشاملة للجميع [وتعزيز الاستثمار وبناء القدرات الإنتاجية (تُضاف)] [، وتقديم تقارير سنوية إلى مجلس التجارة والتنمية عن الأنشطة التي قامت بها الأمانة في مجال دعم الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً (تُحذف)]؛

(ي) (ط صيغة بديلة) [ط صيغة بديلة] مواصلة تركيز الاهتمام على الاحتياجات والمشاكل الخاصة بالاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً بغية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة والشاملة للجميع؛ (...)]

(ك) ((ي)) [مواصلة تقديم الدعم التحليلي و(تُحذف)] [تعزيز تقديم المشورة السياسية وتحليل السياسات فضلاً عن (تُضاف)] الدعم التقني من أجل معالجة الشواغل والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، بما في ذلك على النحو المفصّل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا [وخطة عام ٢٠٦٣ (تُضاف)]؛

(ل) ((ك)) توفير منهجية تشغيلية من أجل تعميم القدرات الإنتاجية بإدراجها في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية ووضع مبادئ توجيهية سياسية بشأن هذا التعميم، [دون تكرار عمل الوكالات الأخرى المعنية (تُضاف)] بوسائل من بينها وضع مؤشرات بشأن القدرات الإنتاجية لكي توضع القدرات الإنتاجية في صلب اهتمام الجهود الوطنية

والدولية الرامية إلى معالجة الاحتياجات والتحديات المحددة [لأفريقيا (تُضاف) و] لأقل البلدان نمواً [وللدول الجزرية الصغيرة النامية (تُضاف)] وللبلدان النامية غير الساحلية؛

(م) ((ل)) مساعدة أقل البلدان نمواً على إحراز تقدم في التخرج من فئة أقل البلدان نمواً والتهيؤ لذلك، بما يشمل وضع استراتيجيات لتيسير الانتقال السلس والفهم الواضح لبيئة ما بعد التخرج وللتحديات المطروحة وللحاجة إلى بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز التحويل الهيكلي الضروري لتحقيق التنمية المستدامة في حقبة ما بعد التخرج؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ن) ((م)) دعم البلدان النامية [والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (تُحذف)] في تنويع الإنتاج والصادرات، بما في ذلك في مجالات النمو الجديدة كالزراعة المستدامة، ومنها الزراعة العضوية، والسلع الأكثر مراعاة للبيئة، (تُحذف) [والاقتصاد المراعي للبيئة، فضلاً عن النهج والرؤى والنماذج البديلة لتحقيق التنمية المستدامة، و(تُضاف) [التكنولوجيات السليمة بيئياً، (تُضاف) [و(تُضاف) [الصناعات الإبداعية، [والاقتصاد الأزرق (تُحذف)؛ [، بالتعاون مع الوكالات الأخرى المعنية (تُضاف)؛

(س) ((م مكرراً)) [٨٢- (م) مكرراً - مساعدة البلدان النامية، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، في جهودها الرامية إلى تعزيز النمو والأمن الغذائي المستدامين والشاملين، من خلال الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها مستداماً مستداماً، وفقاً للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في خطة عام ٢٠٣٠ (تُضاف)]

(ع) ((م مكرراً ثانياً)) [٨٢- (م) مكرراً ثانياً - دعم البلدان النامية التي تعتمد بشدة على صادراتها من الموارد الطبيعية وتواجه تحديات خاصة، عن طريق تشجيع الاستثمار [المستدام (تُضاف)] في الأنشطة ذات القيمة المضافة وفي معالجة الموارد الطبيعية وتنويع الإنتاج، [على نحو يكفل أن يكون الاستثمار مسؤولاً وغير ضار بالبيئة (تُضاف)] ومعالجة [خسائر الإيرادات عن طريق (تُحذف)] الحوافز الضريبية [المفترقة (تُضاف)] المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة في الصناعات الاستخراجية وكذا الصناعات القائمة على الزراعة. (تُضاف)]

(ف) ((ن)) وضع نُهج لحفز التنويع الاقتصادي وتعزيز الإنتاج ذي القيمة المضافة، بما في ذلك عن طريق التجارة والاستثمار وتنظيم المشاريع بقصد إتاحة فرصة اقتصادية متساوية للجميع [في البلدان النامية (تُضاف)]، ولا سيما في أقل البلدان نمواً [، مع التركيز بصورة خاصة على النساء والشباب (تُحذف)؛

(ص) ((س)) تعزيز قدرات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية [والاستيراد الصافي للأغذية (تُضاف)] على تقليص الآثار السلبية القصيرة الأجل المترتبة على تقلب الأسعار وذلك باستخدام أدوات لإدارة مخاطر السوق؛



(ق) ((ع)) تشجيع التجارة المستدامة في منتجات وخدمات التنوع الأحيائي بغية تعزيز [مقومات بقاء (تُحذف)] [حفظ (تُضاف)] التنوع الأحيائي و[حفز (تُضاف)] النمو المستدام [، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى المعنية (تُضاف)]؛

(ر) ((ف)) إجراء تحليلات للسياسات وتحديد خيارات سياساتية تهدف إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية والدولية [وتقديم التمويل إلى (تُضاف)] البلدان النامية [والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (تُحذف)]، وفقاً لخطة عمل أديس أبابا؛

(ش) ((ص)) مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تقييم التقدم المحرز في اتجاه كل من التحويل الهيكلي، وبناء المرونة، وتعبئة الموارد، والتنوع الاقتصادي، وتحقيق القدرة على المنافسة دعماً لاستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالتنمية، بوسائل من بينها تحليل أفضل الممارسات على صعيد السياسات؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ت) ((ق)) مواصلة [وزيادة تحسين (تُضاف)] [وتعزيز (تُحذف)] أعماله بشأن خدمات الهياكل الأساسية [مثل الخدمات المالية وخدمات الطاقة والنقل والاتصالات (تُحذف)] ودعم البلدان النامية في وضع الأطر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية التي تُسهم في تطوير الهياكل الأساسية؛

(ث) ((ر)) مساعدة البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، على تهيئة بيئة اقتصاد كلي وبيئة أعمال تحفز نمو مؤسسات الأعمال وقدراتها التنافسية وتحقيق أقصى قدرٍ من الفرص الاستثمارية؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(خ) ((ر مكرراً)) [ر مكرراً] تقييم أثر سياسات العمل والعمالة على النمو الاقتصادي، بما يشمل العلاقة بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات العمالة، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية [مثل منظمة العمل الدولية (تُضاف)]؛ [تُضاف]

(ذ) ((ش)) تطوير وزيادة نشر إطاره لسياسات تنظيم المشاريع ومساعدة البلدان النامية على بناء قطاع من المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم قادر على المنافسة، {والمشاريع المتخصصة في الاقتصاد السليم بيئياً (تُحذف)} [على نحو مستدام (تُضاف)] وتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية (تُضاف)] [بما في ذلك عن طريق برنامج تنظيم المشاريع وتطوير مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم (إمبريتيك) التابع له، (تُحذف)] بوسائل منها تشجيع نشاط تنظيم المشاريع من جانب الشباب والنساء فضلاً عن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛

(ض) ((ت)) [ت] مساعدة البلدان النامية، عن طريق مواصلة أعماله المتعلقة بالتجارة [والتكنولوجيا (تُضاف)] والاستثمار وتطوير المشاريع، على تدعيم عملية بناء القدرات الإنتاجية، والتصنيع، والتنوع الاقتصادي، واستحداث فرص العمل، وإحراز التقدم في [تنفيذ (تُضاف)] أهداف التنمية المستدامة، عن طريق دعم اعتماد هذه البلدان لأطر السياسات الملائمة وتكييفها؛ (تُحذف الفقرة)

(أ) ((ث)) مواصلة مساعدة البلدان النامية [والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (تُحذف)] على صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين بشأن المنافسة وحماية المستهلك، بغية تدعيم [القدرة على المنافسة (تُحذف)] [اقتصادات أكثر قدرة على المنافسة (تُضاف)] [والتخلص من الممارسات المحلية والخارجية المخلة بالمنافسة [والاحتيايل (تُضاف)]، [بما في ذلك عن طريق إجراء استعراضات نظراء (طوعية (تُضاف)] وتبادل أفضل الممارسات ]، وتطبيق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المنقحة لحماية المستهلك، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٧٠ (تُضاف)؛

(ب) ((ث)) (صيغة بديلة) / (ث) صيغة بديلة - دمج الفقرات ٨٢ (ث) و(خ) و(د) معاً: تيسير التعاون الدولي فيما بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق استعراض النظراء وتبادل أفضل الممارسات، مع مواصلة مساعدة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ السياسات والقوانين ذات الصلة، بوسائل تشمل تعزيز تطبيق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المنقحة لحماية المستهلك، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٧٠ (...)

(ج) ((خ)) تيسير التعاون الدولي فيما بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك وفيما بين المنظمات الدولية بغية [تمكين (تُحذف)] [التعاون مع (تُضاف)] الدول [في التصدي (تُضاف)] [للتصدي (تُحذف)] بفعالية أكبر للتحديات التي تعرقل إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك؛ [تُحذف الفقرة (تُدمج مع الفقرة ٨٢ (ث))؛

(د) ((ذ)) [تعزيز حماية المستهلك والتعاون الدولي، بوسائل منها تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٧٠؛ (تُحذف)] [تُدمج مع الفقرة ٨٢(ث)]

(هـ) ((ض)) النهوض بأعماله المتعلقة بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، عن طريق تشجيع تنفيذ أفضل الممارسات المتعلقة بالشفافية والمحاسبة في الشركات، بما في ذلك عن طريق استخدام أدواته لتطوير المحاسبة ]، بالتنسيق مع الجهود الدولية في مجال المحاسبة المستدامة (تُضاف)؛

(و) ((أ)) [الحفاظ على موقع الأونكتاد كمصدر رئيسي للإحصاءات العالمية و(تُضاف)] {مواصلة وضع إحصاءات [جديدة (تُحذف)] [محدثة وذات صلة وتتاح في الوقت المناسب (تُضاف)] بشأن الاستثمار والاقتصاد الإبداعي والاقتصاد العالمي. (تُحذف)} [تعزيز موقع الأونكتاد كمصدر رئيسي لإحصاءات الاستثمار وعمليات المؤسسات المتعددة الجنسيات. (تُضاف)]

(ز) ((أأ مكرراً)) [أأ مكرراً] مواصلة ما يقوم به الأونكتاد في إطار ولايته، استكمالاً لعمل المنظمات الأخرى، من بحث وتحليل لتأثير الهجرة، بما في ذلك الوضع

الهش للمهاجرين، على التنمية والقدرات التجارية، متناولاً ما طرحه الهجره من فرص وتحديات. (تُضاف)

(ح) ((بب)) [بب] ينبغي أن يعمل الأونكتاد على تعزيز التعاون الدولي وتيسيره من أجل النهوض بالقدرات الإنتاجية والصناعية للبلدان النامية، وتقديم المشورة للبلدان بشأن التدابير المناسب اتخاذها في هذا المجال. (تُضاف)

(ط) ((جج)) [جج] ينبغي أن يواصل الأونكتاد إتاحة تحليلات وتقييمات منتظمة للاتجاهات العالمية في سياسات التجارة والتمويل والاستثمار والتنمية. وينبغي أن يشمل عمله هذا المسائل المتعلقة [بتوسيع نطاق القطاع الرسمي في البلدان النامية و] (تُضاف) باستدامة مصادر التمويل الجديدة ومدى إمكانية التنبؤ بها، ودور القطاع الخاص، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والاتجاهات المتصلة بالاستثمار. (تُضاف)

(ي) ((دد)) [دد] ينبغي أن يستند العمل التحليلي للأونكتاد في مجالات التجارة والاستثمار والديون والتمويل إلى الدروس المستخلصة من التجارب الناجحة في نقل التكنولوجيا ونشرها عبر مختلف القنوات. كما ينبغي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في سبيل الاستجابة للتغيرات التكنولوجية، وأن يحدد أفضل الممارسات في مجال نقل التكنولوجيا ويقيم مدى فعالية السياسات التي تهدف إلى بناء القدرات الابتكارية المحلية، بما في ذلك دور حقوق الملكية الفكرية. وينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية في تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتفعيل البنود المتعلقة بنقل التكنولوجيا في الاتفاقات الدولية، وفي تحقيق الحد الأقصى من المنافع التي تنطوي عليها هذه الاتفاقات. (تُضاف)

(ك) ((هه)) [هه] ينبغي أن تتصدى الآلية الحكومية الدولية بشكل أفضل للبعد الإنمائي لحيز السياسة العامة وسبل الحفاظ على هذا الحيز في سياق التحديات المتعددة التي تواجهها البلدان النامية في تعاطيها مع تزايد تعقيد الاتفاقات الاقتصادية الدولية وتداخلها. (تُضاف)

(ل) ((وو)) [وو] ينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان في استغلال وتوسيع أوجه المرونة التي يتيحها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بوسائل تشمل التعاون الفني. (تُضاف)

(م) ((زز)) [زز] ينبغي أن تكون نتائج الاجتماعات النظامية المقبلة لمجلس التجارة والتنمية حزمة واحدة شاملة من الاستنتاجات المتفق عليها التي تتصدى لمسائل موضوعية، مثل التحول الهيكلي في البلدان النامية. ولتحقيق أقصى فائدة ممكنة من عمل الأونكتاد وضمن أداء مجلس التجارة والتنمية ولايته بوصفه محوراً لتنسيق أعمال الآلية الحكومية الدولية في الفترة الفاصلة بين الدورات، ينبغي أن تتخذ نتائج أعمال أفرقة الخبراء

الحكومية الدولية وما يتصل بها من عمل تحليلي للأونكتاد، في تقاريره السنوية مثلاً، شكل توصيات موضوعية لإدماجها في استنتاجات مجلس التجارة والتنمية المتفق عليها. ومن فوائد ذلك أيضاً جعل العمل التحليلي أكثر تركيزاً وأوثق صلة بالدول الأعضاء. (تُضاف)

(نن) ((حح)) [حح] ينبغي أن يعمل الأونكتاد عن كثب مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من المنظمات المعنية المتعددة الجنسيات للاستفادة من الموارد الموجهة لتعزيز جهود التصنيع في البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأخرى الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية. (تُضاف)

(سس) ((طط)) [طط] ينبغي أن يتخذ الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، من موضوع استكشاف السبل المستقبلية للتصنيع المتأخر موضوعاً محورياً لعمله التحليلي. وينبغي أن يتضمن ذلك تحليل السمات الجديدة والناشئة، والانتشار السريع لشبكات الإنتاج الدولية، وأموّلة صنع القرار المؤسسي، بما في ذلك ما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر، والروابط الجديدة والمتغيرة بين النمو المرتكز على التصدير وجهود التصنيع. (تُضاف)

(عع) ((يي)) [يي] ينبغي أن يضطلع الأونكتاد بعمل تحليلي بشأن الروابط بين التجارة والتنمية والبيئة. وينبغي أن يتناول هذا التحليل أثر النظم القائمة، بما في ذلك نظم التنوع الأحيائي وتغير المناخ على البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، من شأن العمل التحليلي بشأن المسائل الأخرى المتعلقة بآليات التقييم البيئي أن يساعد على تعزيز النظم القائمة بما يتيح نقلاً فعالاً للتكنولوجيا ومنافع إنمائية. (تُضاف)

(فف) ((كك)) [كك] ينبغي أن يعمل الأونكتاد، من خلال أركان عمله الثلاثة، على تيسير تعبئة الموارد محلياً وإقليمياً لتيسير التحول الهيكلي الطويل الأمد في الاقتصادات النامية. وينبغي أن تعمل الأركان الثلاثة للأونكتاد على النهوض بالتنمية الصناعية التي تكتسي أهمية فائقة للبلدان النامية. فهي مصدر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي والقيمة المضافة. ويتعين تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة من أجل التصدي بصورة فعالة للتحديات الرئيسية، مثل النمو والوظائف والموارد وكفاءة الطاقة والتلوث وتغير المناخ وتقاسم المعارف والابتكار والإدماج الاجتماعي. (تُضاف)

## الموضوع الفرعي ٤

الإسهام في التنفيذ والمتابعة الفعالين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولللنتائج ذات الصلة التي تتمخض عنها المؤتمرات والقمم العالمية فيما يتصل بالتجارة والتنمية

### تحليل السياسات

١١٣ (٨٣)- خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ اتفاقاً تاريخي ذو نطاق وأهمية لم يسبق لهما مثيل سيحدد شكل جدول الأعمال الاقتصادي والإمائي العالمي لفترة الخمسة عشر عاماً القادمة ويتطلب التزاماً كاملاً من المجتمع الدولي. ويتوقف نجاح خطة التنمية الجديدة على أداء جميع أعضاء المجتمع الدولي أدوارهم واضطلاعهم بولايتهم في تنفيذ هذه الخطة. [أما دور الأونكتاد في إطار هذه العملية الأوسع نطاقاً فستحدده في المقام الأول ولايته ولكن أيضاً قدرته على ضمان إسهام أنشطته المتعلقة بالبحوث والتحليل والتعاون التقني في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومدى قدرته على تعزيز التآزر والاتساق بين أركان عمله الثلاثة لضمان تطبيق الخبرة الفنية للأونكتاد تطبيقاً يحدث تأثيره. (تُحذف)]

١١٤ (٨٣ مكرراً)- تعني التنمية المستدامة تلبية احتياجات الحاضر دون النيل من قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها. وهي تشمل تحسين مستويات المعيشية، مع النهوض بالأهداف الاقتصادية الطويلة الأجل في الآن ذاته. وتعيد خطة عام ٢٠٣٠ تأكيد أهمية التوازن بين الدعامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وأهمية إدماجها في السياسات والبرامج، (وفقاً ل/مع مراعاة) الوقائع والقدرات والاحتياجات ومستويات التنمية المتفاوتة بين البلدان وعلى نحو يكفل احترام السياسات والأولويات الوطنية (والمبادئ الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، حسب الاقتضاء). وهي تعني (تعزيز الانسجام مع الطبيعة) (...) وحماية البيئة بوسائل تشمل التصدي لتغير المناخ وآثاره، وتقضي اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لضمان إسهام قرارات كل طرف منها في تحقيق نوعية حياة ممتازة للأجيال الحالية والقادمة على السواء (على نحو منسجم مع الطبيعة) (...). ويمكن تدعيم هذه الجهود عن طريق استحداث مقاييس شفافة للتقدم المحرز بشأن التنمية المستدامة تتجاوز مجرد الدخل الفردي لكي تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للإنتاج المحلي والثغرات الهيكلية على جميع المستويات، جنباً إلى جنب مع أدوات تعميم التنمية المستدامة بإدراجها ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية ورصد تحقيق التنمية المستدامة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

١١٥ (٨٤)- بيد أن خطة عام ٢٠٣٠ ليست مجرد مجموعة أهداف بل هي خطة عمل يتطلب تنفيذها اتخاذ خطوات جريئة وعاجلة لتحقيق التحول المنشود. وقد ألزمت جميع البلدان أنفسها بتنفيذ التغييرات الضرورية، وطنياً ودولياً، في إطار شراكة تعاونية مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة وبروح التضامن العالمي المعزز لمصلحة الجميع. [أخذة في الاعتبار المسؤوليات

المشتركة وإن كانت متباينة والقدرات الخاصة بكل طرف (تُضاف)]. وهذه الخطوات مدرجة في خطة عام ٢٠٣٠ نفسها كوسائل تنفيذ، ولا يمكن فصلها عن نتائج أهداف التنمية المستدامة بل تتساوى معها في الأهمية. وهي تنعكس أيضاً، جزئياً، في خطة عمل أديس أبابا.

١١٦ (٨٥) - وتمثل الوسيلة الرئيسية للوفاء بخطة عام ٢٠٣٠ في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، مدعومةً ببيئة اقتصادية دولية تمكينية، حيث تشكل شرطاً أساسياً لنجاحها. وسيطلب ذلك مشاركة عالمية مكثفة من الحكومات والهيئات الدولية والجهات المعنية الأخرى لدعم تنفيذ هذه الخطة وحشد الموارد والأدوات السياساتية المتاحة. وهكذا يشكل اتخاذ إجراءات فعالة وحاسمة من جانب الهيئات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، في إطار ولاياتها، جزءاً أساسياً من إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وتسهم نتائج المحافل الدولية الأخرى، مثل منظمة التجارة العالمية، في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ أيضاً. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

١١٧ (٨٥ مكرراً) - ومن المهم، لفعالية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، أن تكون الاتفاقات والقواعد والمعايير الدولية ليست متسقة فيما بينها فحسب، وإنما متسقة أيضاً مع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وداعمةً له. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

١١٨ (٨٦) - و[سيطلب (تُحذف)] [قد (تُضاف)] يتطلب التنفيذ الفعال أطراً سياساتية وإحصاءات مُحكمة ومتسقة على الصعيد الدولي، بالاستناد إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ولاعتمادات نوع الجنس. ويشمل ذلك، بصورة خاصة، [ضمان (تُحذف)] [تعزيز (تُضاف)] إيجاد نظمٍ تجارية ونقدية ومالية وإنمائية عالمية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضاً وتقوم على حوكمة اقتصادية أقوى وعلى تعزيز التعاون بين المؤسسات الدولية. و[سيطلب (تُحذف)] [قد يؤدي إلى (تُضاف)] تسخير التجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادي الشامل [والمستدام، و(تُضاف)] [الذي من شأنه بدوره أن يرفع مستويات المعيشة ويزيد فرص العمل ويعزز (تُضاف)] الحد من الفقر والتنمية المستدامة عن طريق الأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف [في إطار منظمة التجارة العالمية، (تُضاف)] يكون ذا طابع عالمي قائم على القواعد ويكون منفتحاً وشفافاً ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز [وانعدام الصبغة السياسية (تُضاف)] [والإنصاف]، (تُضاف)]. [وهو يعني الحد من التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية وضمان حسن أداء أسواق السلع الأساسية الغذائية ومشتقاتها لعملها (تُحذف)]. ويلزم أيضاً تهيئة بيئة دولية تمكينية للتكنولوجيا، بما في ذلك الأطر التنظيمية وأطر الحوكمة التي [ترعى (تُحذف)] [تنهض بـ (تُضاف)] العلم [والملكية الفكرية (تُضاف)] [والابتكار وتشجع استحداث التكنولوجيا (تُضاف)] [السليمة بيئياً (تُحذف)] [ونشرها] [و(نقلها) (تُحذف)] [و(الوصول إليها) (تُضاف)] في البلدان النامية [بشروط مواتية (تُحذف)]. [، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية (تُضاف)]. [، على النحو المتفق عليه (تُضاف)].

١١٩ (٨٧)- ومما يعقّد من التحدي المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عدم التيقن الراهن في البيئة الاقتصادية العالمية. وسيتوقف النجاح، في جملة أمور، على وجود نظام نقدي ومالي عالمي يفضي إلى تحقيق الاستقرار المالي، وكذلك على تعبئة الموارد الإضافية المطلوبة للاستثمار، وتحسين التعاون الضريبي الدولي بغية تعزيز قاعدة الإيرادات المحلية. وهذا يشمل، في جملة أمور، تحسين الإنذار المبكر بمخاطر الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية، واستحداث شبكة أمان مالية دولية دائمة ومعززة، بما في ذلك استجابات مالية أكثر شمولاً ومرونةً لاحتياجات البلدان النامية، على النحو المشار إليه في خطة عمل أديس أبابا. [وقد أصبحت المخاطر البيئية والمناخية أكثر فأكثر ارتباطاً بالسوق المالية العالمية (تُضاف)]

١٢٠ (...)- [ويشير اتفاق باريس صراحةً إلى جعل التدفقات المالية أكثر اتساقاً مع مسار خفض انبعاثات غازات الدفيئة والتنمية المتكيفة مع المناخ. (يُنظر فيها في سياق الفقرة ٢)].

١٢١ (٨٨)- [وعلى النحو المتوخى في خطة عام ٢٠٣٠، سيتوقف تحقيق هذه التغييرات على استحداث بنية عالمية من أجل التنمية المستدامة تكون أكثر ترابطاً وشمولاً وتمثيلاً للجميع. (تُحذف)] لذا، يتطلب ذلك عملية لصنع القرارات تكون متجاوبة وشاملة للجميع وقائمة على المشاركة والتمثيل على جميع المستويات، وتتحقق عن طريق مؤسسات إقليمية ودولية فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع تنطوي على مشاركة البلدان النامية فيها مشاركةً أوسع نطاقاً وأقوى. ويتطلب الأمر كذلك أن تتولى القيادة أمة متحدة ذات موارد كافية ووضع مناسب وتتسم بالترابط والكفاءة والفعالية.

١٢٢ (٨٩)- ولأونكتاد دور هام في هذه العملية. فقد أسندت المؤتمرات السابقة التي تُعقد مرة كل أربع سنوات إلى الأونكتاد ولاية تنفيذ ومتابعة النتائج ذات الصلة التي تتمخض عنها المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية بشأن التنمية والتجارة، كما أن قضايا التمويل والتكنولوجيا والاستثمار المترابطة تؤدي دوراً رئيسياً في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وينبغي أن يسهم الأونكتاد في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى الذي يعدّ المحفل المركزي لمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها. وسيسهم الأونكتاد في عملية الرصد هذه. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

١٢٣ (٩٠)- {٩٠- والتحديات والالتزامات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وفي اتفاقات حديثة أخرى [مثل اتفاق باريس المعتمد في مؤتمر باريس بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥ (تُضاف)] [ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث بشأن الحد من مخاطر الكوارث (تُضاف)] [تضم جميع عناصر الولاية الأساسية للأونكتاد (تُحذف)] وهي مترابطة فيما بينها ترابطاً وثيقاً مما يتطلب الأخذ بحلول متكاملة وكلية. فأهداف التنمية المستدامة، وخاصة ما يرتبط بها من غايات، بما في ذلك وسائل التنفيذ، تتسم بأنها متعددة الأبعاد ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة. وتؤكد خطة عام ٢٠٣٠ نفسها على أن

هذه الروابط المتبادلة والطبيعة المتكاملة لخطة العمل تتسمان بأهمية حاسمة لضمان الوفاء بغرضها. وهكذا، تمنح هذه [الاتفاقات (تُحذف)] [النتائج (تُضاف)] الحديثة دوراً غاية في الأهمية للأونكتاد بوصفه جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة [في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار (تُضاف)]. ويؤدّي الأونكتاد بالفعل دوراً هاماً في تنفيذ ومتابعة برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا ومسار ساموا. (تُحذف الفقرة)

١٢٤ (٩١)- [٩١- وهكذا، تمنح هذه الاتفاقات الحديثة دوراً في غاية الأهمية للأونكتاد بوصفه جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة. ويؤدّي الأونكتاد بالفعل دوراً هاماً في تنفيذ ومتابعة برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا ومسار ساموا. (تُدمج مع الفقرة ٩٠) (تُحذف الفقرة)]

١٢٥ (٩٢)- [و[يُحقق (تُحذف)] [الأونكتاد [يسعى إلى أن يحقق (تُضاف)]، بفضل ولايته، (تُحذف)] قيمة مضافة [هامّة (تُحذف)] ضمن النظام الدولي وله دور [بالغ الأهمية (تُحذف)] [هام (تُضاف)]، [في نطاق ولايته، (تُضاف)] في تنفيذ [الاتفاقات (تُحذف)] [النتائج (تُضاف)] العالمية الجديدة، بما في ذلك الهدف المتمثل في إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وهو يتيح بشكل خاص منصة [مفيدة (تُحذف)] للحوار بين [البلدان كافة (تُضاف)] [جميع (تُضاف)] [البلدان المتقدمة والبلدان النامية (تُحذف)]، { كما أن آليته الحكومية الدولية تشكل [عنصراً مهماً من عناصر الحوكمة العالمية الجديدة، باعتبارها (تُحذف)] قناة للبيان التفصيلي لمصالح البلدان النامية [في إطار نظام شفاف من الرقابة والتوازن. (تُحذف)]. (تُحذف)]. [بيد أن إسهام الأونكتاد يعتمد، جزئياً، على زيادة إبراز برنامج عمله ودوره بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا الداخلة ضمن ولايته الرئيسية. (تُضاف)]

١٢٦ (٩٣)- [بيد أن، (تُحذف)] إسهام الأونكتاد [يعتمد، جزئياً، على زيادة إبراز برنامج عمله ودوره (تُحذف)] بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة [فيما يتعلق بالمعالجة الشاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، سيقضي (تُضاف)] [فيما يتعلق بالقضايا الداخلة ضمن ولايته الرئيسية (تُدمج مع الفقرة ٩٢)] [ويعتمد هذا الإسهام أيضاً على تعزيز قدرة الأونكتاد على الوفاء بدوره بفعالية وكفاءة، بوسائل منها (تُحذف)] وتحسين تواصله وتفاعله مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، [ومنهما (تُحذف)] رصد وقياس تأثير أنشطته وضمان أن تعكس أعماله في إطار جميع أركان عمله الثلاثة الدور المشمول بالولاية والميزة النسبية للأونكتاد، كما تحددها خبرته الفنية في مجالات الحوار بشأن السياسات، والبحوث، والتحليل، وبناء القدرات. (تُحذف)]



١٢٧ (٩٤)- وينطوي تعزيز [كفاءة و(تُضاف)] [فعالية (تُحذف)] إسهامات الأونكتاد على تكثيف التعاون والاتصال المتبادلين مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات الدولية. [ويمكن أن يُسهم ذلك في زيادة الكفاءة في استخدام الموارد عن طريق زيادة الاتساق، وتوضيح المسؤوليات المؤسسية، والسماح لكل وكالة بالتركيز على المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية مع إتاحة الفرص لتحقيق تضافر الطاقات فيما بينها. ويمكن أن يساعد أيضاً على تجنّب الازدواج. (تُحذف)] وهكذا، فإن دور الأونكتاد في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا يتيح الفرصة لتعزيز الترابط الشبكي والتفاعل في المجتمع الدولي بشأن التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

١٢٨ (٩٥)- وللأونكتاد دور فريد ومحوري بصفته منتجاً ومقدّماً للإحصاءات بشأن جميع مجالات عمله. وبالإضافة إلى المعاملة المتكاملة للتجارة مع القضايا العالمية وقضايا الاقتصاد الكلي الأخرى من منظور إنمائي، ينبغي أن يواصل الأونكتاد أيضاً تفعيل [ميزته النسبية (تُحذف)] [ولايته في مجال توفير المساعدة التقنية (تُضاف)] في مجال [بناء القدرات بشأن (تُحذف)] التجارة [والتمويل (تُحذف)] [والتمويل و(تُحذف)] والتنمية [وفي القضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة وغيرها من المجالات (تُضاف)] [في مجال سياسات الاستثمار. (تُضاف)]

١٢٩ (٩٥ مكرراً)- [٩٥ مكرراً- ينبغي للأونكتاد، في إطار تصديده بفعالية لخطة عام ٢٠٣٠، أن يواصل أداء ولايته في مجالات تشمل مقتضيات الوثيقتين الختاميتين الرئيسيتين: اتفاق أكرا وولاية الدوحة. وفي هذا الصدد، ينبغي تنشيط تقديم المساهمات إلى الأونكتاد من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن أوساط المانحين لتزويده بالتمويل والميزانية اللازمة للاضطلاع بولايته (تُحذف)]. (تُضاف)

١٣٠ (٩٦)- وعند التركيز على [ولاية الأونكتاد (تُضاف)] [المجالات التي يتمتع فيها الأونكتاد بميزة نسبية ضمن ولايته (تُحذف)] عبر أركان عمله الثلاثة المتمثلة في البحوث والمساعدة التقنية وبناء توافق الآراء، ينبغي أن يعزّز الأونكتاد دوره في المجالات التي يمكن أن يكون له فيها أكبر تأثير (تُحذف)] في دعم [البلدان النامية (تُحذف)] بشأن تلبية [احتياجاتها وتحقيق أولوياتها (تُحذف)] [احتياجات وأولويات البلدان النامية (تُضاف)] فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي. [ويمكن دعم هذا التركيز عن طريق تعزيز توجهه ومساءلته أمام الجهات صاحبة المصلحة، وخاصة أمام حكومات البلدان النامية بوصفها الجهات الرئيسية المقدّمة للطلبات إليه وبوصفها الجهات الرئيسية المقصودة ببحوثه والمتلقية لخدماته. وينبغي أيضاً تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني بغية زيادة مناصرتها للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، وهو ما يصدق على التشاور مع الجهات الفاعلة من القطاع الخاص بغية تحديد العقبات الرئيسية التي تعرقل الاستثمار، وخاصة في أقل البلدان نمواً. كذلك، فإن مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في تحديد الاحتياجات وفي تصميم البرامج والمبادرات، وفي تقديم تغذية مرتدة من أجل تقييم مدى ملاءمة ومدى فعالية هذه البرامج والمبادرات وتشجيع التعلّم المؤسسي، يمكن أيضاً أن تُسهم في زيادة فعالية الأونكتاد. (تُحذف)]

١٣١ (٩٦)- وعند [التركيز (تُضاف)] على المجالات التي يتمتع فيها الأونكتاد بميزة نسبية [ضمن ولايته (تُحذف)] عبر أركان عمله الثلاثة [التمثلة في البحوث والمساعدة التقنية وبناء توافق الآراء، (تُحذف)] ينبغي أن يعزّز الأونكتاد دوره في المجالات [المندرجة ضمن إطار ولايته (تُضاف)] التي يمكن أن يكون له فيها أكبر تأثير في دعم البلدان النامية بشأن تلبية احتياجاتها وتحقيق أولوياتها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي. ويمكن دعم هذا التركيز عن طريق تعزيز توجهه ومساءلته أمام الجهات صاحبة المصلحة، وخاصة أمام حكومات البلدان النامية بوصفها الجهات الرئيسية المقّدمة للطلبات إليه وبوصفها الجهات الرئيسية المقصودة ببحوثه والمتلقية لخدماته. [تقسم الفقرة هنا لإدراج الفقرة ٩٦ مكرراً (...)] وينبغي أيضاً تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني [، وبخاصة المنظمات النسائية والشبابية (تُضاف)] [بغية تعزيز دورها في مناصرة التنمية الشاملة والمستدامة، (تُحذف)] وهو ما يصدق على التشاور مع الجهات الفاعلة من القطاع الخاص بغية تحديد العقبات الرئيسية التي تعرقل الاستثمار، وخاصة في أقل البلدان نمواً. كذلك، فإن مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في تحديد الاحتياجات وفي تصميم البرامج والمبادرات، وفي الإدلاء بالملاحظات من أجل تقييم مدى ملاءمة وفعالية هذه البرامج والمبادرات وتشجيع التعلّم المؤسسي، يمكن أيضاً أن تُسهم في زيادة فعالية الأونكتاد.

١٣٢ (٩٧)- وينبغي أن يحافظ الأونكتاد على تركيزه [الرئيسي] على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية [والبلدان الأفريقية (تُحذف)] والاقتصادات الأخرى الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية، على أن يأخذ في الحسبان في الوقت نفسه التحديات المستمرة التي يواجهها البعض الآخر من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأن يواصل دعم جهودها الرامية إلى مواجهة هذه التحديات. وينبغي زيادة التأكيد على التخريج من فئة أقل البلدان نمواً. [، بما في ذلك عن طريق مواصلة تقديم الخدمات الاستشارية وتحليل السياسات بالتعاون مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي في العمل المتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية التركيز على دعم التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا. وبالمثل، ينبغي أن يُسهم الأونكتاد في تنفيذ مسار ساموا عن طريق تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات الداخلة ضمن ولايته. (تُحذف)]

١٣٣ (...)- [بما في ذلك عن طريق مواصلة تقديم الخدمات الاستشارية وتحليل السياسات بالتعاون مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي في العمل المتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية التركيز على تقديم الدعم إلى التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا. وبالمثل، ينبغي للأونكتاد أن [يُسهم في تنفيذ (تُحذف)] [يركز أيضاً على دعم التنفيذ الفعال لـ (تُضاف)] مسار ساموا عن طريق تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات الداخلة ضمن ولايته. [إدماج مضمون الفقرتين ٨ و ١٠].

١٣٤ (٩٨) - [وما زالت أركان العمل الثلاثة المتمثلة في بناء توافق الآراء، وإجراء البحوث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية تتسم بأهمية استراتيجية مساوية. ويلزم بذل مزيد من الجهود لزيادة الروابط والتكامل بين هذه الأركان من أجل تعزيز إسهام الأونكتاد في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن تحدد العملية الحكومية الدولية اتجاه الأونكتاد وأن تتيح السياق السياسي لأعمال البحوث والتحليل التي يقوم بها والتي ينبغي أن يُستفاد منها في تشكيل ودعم عملية بناء القدرات بشأن التحديات التي تواجه التنمية. (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)] [وينبغي أن يدعم التعاون التقني العمليات الحكومية الدولية [وأن يفعل أيضاً العمل التحليلي للأونكتاد (تُحذف)]. فهذا النهج يمكن أن يسهم في تحسين سلامة الأونكتاد وفعاليته ككل [و (تُضاف)] في متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية. (تُحذف)] { أما شمول الجميع، بما يشمل على وجه الخصوص تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات، فينبغي تعميمه في جميع مجالات أركان العمل الثلاثة للأونكتاد. (وضع الفقرة بين معقوفتين)]

١٣٥ (٩٨ مكرراً) - [٩٨ مكرراً- وينبغي أن يكون لمجلس التجارة والتنمية دور مركزي في هذه الجهود، كما ينبغي تعزيز هذا الدور. وينبغي تزويد الفرقة العاملة، ومن خلالها مجلس التجارة والتنمية، بما يلزم من معلومات مجمعة موجزة وفي الوقت المناسب لأداء دورها كما ينبغي في اللحظات الحاسمة، مثل المناقشات بشأن إطار العمل الاستراتيجي والميزانية البرنامجية. [ويجب، لتحقيق هذه الغاية، المضي في تعزيز نهج الإدارة القائم على النتائج في الأونكتاد. (تتصل هذه الفقرة بالنقاش حول الفقرة ١٠ (د)) (تُضاف)] [وضع الفقرة بين معقوفتين]

١٣٦ (٩٩) - [وينبغي أن يستأنف الأونكتاد الرابع عشر ممارسة إجراء استعراض منتصف المدة (تُحذف) وينبغي أن يجري [مجلس التجارة والتنمية (تُضاف) تقيماً للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومدى ملاءمة الآلية الحكومية الدولية القائمة في تحقيق هذه الطموحات. [وينبغي أن يتيح ذلك أساساً لإجراء تعديلات تكفل أن يُسهم ركن عمل الأونكتاد المتعلق ببناء توافقات الآراء إسهاماً قوياً ذا معنى في إنجاز خطط التنمية الدولية. وينبغي أن ينظم مجلس التجارة والتنمية دورات استثنائية ترمي إلى عرض وجهات نظر الأونكتاد في المراحل المناسبة من العمليات التحضيرية الموضوعية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن التنمية. ووفقاً للممارسة المعمول بها، ينبغي أن تتخذ نتائج هذه الدورات الاستثنائية شكل ملخص للمداوات يعده الرئيس. (تُحذف)] (تُحذف الفقرة)]

١٣٧ (١٠٠) - وينبغي تنشيط الآلية الحكومية الدولية القائمة للأونكتاد، وبالتالي توفير دعم أفضل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن يستمر حوار جنيف آلياً لمواصلة النقاش التحليلي والنقاش المرتكز على البحوث للتأثير النظمي لسياسات التنمية عالمياً على رسم السياسات والتنفيذ على الصعيد الوطني. وينبغي أن تشمل مجالات الاهتمام التحديات

الاقتصادية المستمرة والمستجدة من منظور إنمائي. [ في إطار ولاية الأونكتاد. وينبغي أن تميز المناقشات التي يجريها مجلس التجارة والتنمية بوضوح أكبر عن تلك التي تجريها أفرقة الخبراء. وينبغي أن يكون مجلس التجارة والتنمية أكثر توجهاً نحو المناقشات الاستراتيجية، في حين ينبغي أن تتناول اجتماعات الخبراء المسائل التفصيلية والتقنية وتبادل الآراء المتعلقة بالسياسات (تُضاف)]. [وينبغي أن يعتمد مجلس التجارة والتنمية مشروع قرار كي تنظر فيه الجمعية العامة (تُضاف)]

١٣٨ (١٠٠ مكرراً) - وينبغي تحسين اجتماعات أفرقة الخبراء من خلال ضمان مشاركة أوسع للخبراء من البلدان النامية، بما يكفل توفير دعم أفضل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وذلك باستخدام جميع الوسائل المتاحة وفي حدود ما تسمح به تلك الوسائل. وينبغي أن تفضي هذه الاجتماعات إلى نتائج ملموسة كي تنظر فيها البلدان كافة. [وينبغي رصد متابعة هذه النتائج. ويطلب المؤتمر من مجلس التجارة والتنمية إعداد تقييم وتوصيات بشأن بنية الحوكمة بغية زيادة تحسين وتبسيط الآلية الحكومية الدولية. (تُضاف)]

١٣٩ (١٠٠ مكرراً ثانياً) - [١٠٠ مكرراً ثانياً - ولم تُستخدم الآلية الحكومية الدولية القائمة في الأونكتاد استخداماً كافياً للمساهمة في العمل الإنمائي الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة. ولكي يتسنى للأونكتاد أداء الولاية المنوطة به على أكمل وجه في تحقيق خطة التنمية الأوسع، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من الضروري تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الآلية الحكومية الدولية القائمة. (تُضاف)]

١٤٠ (١٠١) - [ونشدد على أهمية العمل التحليلي المستقل (تُضاف)] [ويتمثل أحد الأدوار الرئيسية للعمل التحليلي (تُحذف)] الذي يقوم به الأونكتاد في توجيه مداورات الدول الأعضاء، من أجل الاقتراب بدرجة أكبر من إيجاد نظام تجاري عالمي اقتصادي ومتعدد الأطراف يكون أكثر تركيزاً على التنمية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم التحليلات والتقييمات المنتظمة للاتجاهات العالمية في سياسات التجارة والتمويل والاستثمار [والتكنولوجيا والقضايا المترابطة التي تؤثر على التجارة (تُضاف)] والتنمية، [مع التركيز بصورة خاصة على (تُحذف)] [بما في ذلك من أجل (تُضاف)] تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ [وأهداف التنمية المستدامة. (تُحذف)] وينبغي أن يشمل هذا العمل التحليلي القضايا المتصلة بمدى استدامة مصادر التمويل الجديدة ومدى إمكانية التنبؤ بها، ودور القطاع الخاص، وتمويل المشاريع [الصغرى و(تُضاف)] الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاتجاهات المتصلة بالاستثمار، والصلة بين التجارة والتنمية والبيئة.

١٤١ (١٠١) - [وأحد الأدوار الرئيسية للعمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد هو أن يُسهم في مداورات الدول الأعضاء، [من أجل الاقتراب بدرجة أكبر من إيجاد نظام تجاري عالمي اقتصادي ومتعدد الأطراف يكون أكثر تركيزاً على التنمية. (تُحذف)] [الدول (تُضاف)] وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم التحليلات والتقييمات المنتظمة للاتجاهات العالمية في سياسات التجارة

والتمويل والاستثمار والتنمية، مع التركيز بصورة خاصة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يشمل هذا العمل التحليلي القضايا المتصلة بمدى استدامة مصادر التمويل الجديدة ومدى إمكانية التنبؤ بها، ودور القطاع الخاص، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاتجاهات المتصلة بالاستثمار، والصلة بين التجارة والتنمية والبيئة.]

١٤٢ (...)- [ويتمثل أحد الأدوار الرئيسية في (تُحذف)] [وبالمثل، فإن (تُضاف)] العمل التحليلي الذي يقوم به [ينبغي أن يركز بشكل أقوى على خطة التنمية الجديدة في سعيه لتوجيه (تُضاف)] مداورات الدول الأعضاء، من أجل الاقتراب بدرجة أكبر [من (تُحذف)] [صوب (تُضاف)] إيجاد نظام تجاري عالمي اقتصادي ومتعدد الأطراف يكون أكثر تركيزاً على التنمية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم التحليلات والتقييمات المنتظمة للاتجاهات العالمية في سياسات التجارة [والتمول والاستثمار والتنمية، (تُحذف)] [والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار (تُضاف)]، مع التركيز بصورة خاصة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يشمل هذا العمل التحليلي القضايا المتصلة بمدى استدامة مصادر التمويل الجديدة ومدى إمكانية التنبؤ بها، ودور القطاع الخاص، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاتجاهات المتصلة بالاستثمار [، والصلة بين التجارة والتنمية والبيئة. (تُحذف)]

١٤٣ (١٠٢)- ولتحسين قدرة الأونكتاد على أداء مهامه وفقاً لولايته، [ينبغي إبقاء منشوراته قيد الاستعراض لضمان صدورها في التوقيت المناسب وكذلك ضمان جودتها واتساقها وتأثيرها وصلتها الوثيقة باحتياجات البلدان النامية في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. ومن شأن تضمين (تُحذف)] [وينبغي أن تقدم (تُضاف)] التقارير الرئيسية توصيات موضوعية لكي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية [أن يساعد على جعل هذه التقارير أكثر تركيزاً وأوثق صلة بالدول الأعضاء. أما التواصل والتفاعل، لغرض بناء القدرات وإجراء البحوث، فينبغي دعمهما عن طريق زيادة استخدام تكنولوجيات الاتصالات الجديدة استخداماً أكثر فعالية، بما في ذلك التدريب المرتكز على الشبكة العالمية وباستخدام الإنترنت. (تُحذف)]

١٤٤ (١٠٢)- [ولتحسين قدرة الأونكتاد على أداء مهامه وفقاً لولايته، [ينبغي أن يسعى الأونكتاد لإقامة تعاون نشط مع (تُضاف)] [الوكالات (تُضاف)] [الجهات صاحبة المصلحة (تُضاف)] [الأخرى ذات الصلة [في أبحاثه ومنشوراته. (تُضاف)] [ينبغي إبقاء منشوراته قيد الاستعراض لضمان صدورها في التوقيت المناسب وكذلك ضمان جودتها واتساقها وتأثيرها وصلتها الوثيقة باحتياجات البلدان النامية في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. ومن شأن تضمين التقارير الرئيسية التوصيات الموضوعية [لكي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية (تُحذف)] أن يساعد على جعل هذه التقارير أكثر تركيزاً وأوثق صلة [بالدول الأعضاء (تُحذف)]. أما التواصل والتفاعل، لغرض بناء توافق الآراء وإجراء البحوث، فينبغي دعمهما عن طريق زيادة استخدام تكنولوجيات الاتصالات الجديدة استخداماً أكثر فعالية، بما في ذلك التدريب المرتكز على الشبكة العالمية وباستخدام الإنترنت.]

١٤٥ (...)- [ولتحسين قدرة الأونكتاد على أداء مهامه وفقاً لولايته، ينبغي أن يسعى الأونكتاد لإقامة تعاون نشط مع الوكالات الأخرى المعنية في أبحاثها وأنشطتها (تُضاف)]، وينبغي إبقاء منشوراته قيد الاستعراض لضمان صدورها في التوقيت المناسب وكذلك ضمان جودتها واتساقها وتأثيرها وصلتها الوثيقة باحتياجات البلدان النامية في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. [ومن شأن تضمين التقارير الرئيسية التوصيات الموضوعية لكي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية أن يساعد على جعل هذه التقارير أكثر تركيزاً وأوثق صلة بالدول الأعضاء. (تُحذف)] أما التواصل والتفاعل، لغرض بناء القدرات وإجراء البحوث، فينبغي دعمهما عن طريق زيادة استخدام تكنولوجيات الاتصالات الجديدة استخداماً أكثر فعالية، بما في ذلك التدريب المرتكز على الشبكة العالمية وباستخدام الإنترنت.]

١٤٦ (١٠٣)- [وينبغي زيادة (تحسين) (تُحذف)] [تعزيز (تُضاف)] [جودة (تُحذف)] [المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد وذلك طوال دورة المشروع [بما يشمل توفير موارد كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها (تُضاف)]. وينبغي أن تسعى المساعدة التقنية إلى تحسين قدرة البلدان النامية على فهم طبيعة وديناميات النظام الاقتصادي العالمي والبدائل المطروحة لإصلاحه وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أيضاً أن يعزز الأونكتاد هذه المساعدة وييسر التعاون الدولي من أجل تطوير القدرات الإنتاجية ورفع المستوى الصناعي في البلدان النامية، وأن يسدي أيضاً المشورة إلى البلدان بشأن التدابير المناسبة تحقيقاً لهذه الغاية. ويمكن للأونكتاد أيضاً أن يساعد البلدان النامية على تحقيق [الأركان الثلاثة لـ (تُضاف)] التنمية المستدامة، وبخاصة في بعدها الاقتصادي، فضلاً عن مساعدة الدول الأعضاء في رصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق الغايات المنصوص عليها في [الاتفاقات (تُحذف)] [النتائج (تُضاف)] العالمية الأخيرة من حيث صلتها [بالقضايا الإنمائية الأساسية (تُحذف)] [بقضايا التجارة والتنمية (تُضاف)]. وهكذا، ينبغي أن تؤدي أعماله بشأن التعاون التقني وبناء القدرات، بما في ذلك على المستوى الوزاري، إلى دعم الدول الأعضاء، في المجالات المشمولة بولايته، في تحديد وتنسيق استراتيجيات التنمية الوطنية الموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل النهج والرؤى والأدوات المختلفة المتاحة.

١٤٧ (١٠٣)- وينبغي زيادة تحسين جودة المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد وذلك طوال دورة المشروع. وينبغي أن تسعى المساعدة التقنية إلى تحسين قدرة البلدان النامية على فهم طبيعة وديناميات النظام الاقتصادي العالمي والبدائل المطروحة لإصلاحه وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أيضاً أن يعزز الأونكتاد هذه المساعدة وييسر التعاون الدولي من أجل تطوير القدرات الإنتاجية ورفع المستوى الصناعي في البلدان النامية، وأن يسدي أيضاً المشورة إلى البلدان بشأن التدابير المناسبة تحقيقاً لهذه الغاية. ويمكن للأونكتاد أيضاً أن يساعد البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في بعدها الاقتصادي، فضلاً عن مساعدة الدول الأعضاء في رصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق الغايات المنصوص عليها في الاتفاقات العالمية الأخيرة من حيث صلتها بالقضايا الإنمائية الأساسية. وينبغي هكذا أن تؤدي أعماله بشأن

التعاون التقني وبناء القدرات، بما في ذلك على المستوى الوزاري، إلى دعم الدول الأعضاء، في المجالات المشمولة بولايتيه، في تحديد وتنسيق استراتيجيات للتنمية [الوطنية (تُحذف)] [تكون متسقة ومستدامة ومملوكة وطنياً (تُضاف)] وموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل النهج والرؤى والأدوات المختلفة المتاحة. [وينبغي أن يواصل الأونكتاد جهوده الموضوعية والإبلاغية ويعززها لجعل مساعدته التقنية أكثر ملاءمة وفعالية وكفاءة واستدامة. (تُضاف)]

١٤٨ (١٠٤) - [ويمكن الإسهام في استخدام الموارد بكفاءة إسهاماً مهماً عن طريق تحسين العمليات والسياسات الإدارية من أجل تعزيز الخبرة الفنية والكفاءة والفعالية الداخلية. بيد أنه يلزم أن تمتد الإصلاحات إلى أبعد من زيادة قيمة الأموال لكي تشمل زيادة فعالية الأونكتاد ونزاهته وشفافيته ومساءلته أمام الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة عن طريق الأخذ بآليات رقابة قوية ومستقلة. (تُحذف الفقرة)]

١٤٩ (١٠٥) - [وينبغي أن يواصل الأونكتاد تنفيذ [توصيات (تُحذف)] [جميع التوصيات المتبقية لـ (تُضاف)] وحدة التفتيش المشتركة [ومكتب خدمات الرقابة الداخلية (تُضاف)]، بالبناء على التدابير التي اتخذتها الأمانة بالفعل والتدابير التي أخذ بها الأمين العام للأونكتاد منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لتعزيز المساءلة الداخلية. وينبغي أن يواصل مجلس التجارة والتنمية الاستعراض السنوي للتقدم المحرز واتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات، فضلاً عن تقديم تقرير إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد أيضاً الحد من تجزؤ حافظه مشاريعه وأن يواصل توحيد آحاد الصناديق الاستثمارية في عدد أصغر من الصناديق الاستثمارية المواضيعية الأوسع نطاقاً والمتعددة المانحين والمتعددة السنوات. (تُحذف الفقرة)]

١٥٠ (١٠٦) - [وينبغي تحسين وتعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج، والنهج الأخرى، حسب الاقتضاء (تُحذف)] وينبغي تطبيقها كأداة مرنة للإدارة في جميع مراحل المبادرات المتخذة على امتداد أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في الحالات التي تتيح فيها وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتحديد العلاقة السببية بين هذه المبادرات والنتائج الإنمائية. ويمكن أن يسهم ذلك في تحسين فعالية وكفاءة وتأثير عمليات الأونكتاد عن طريق التأثير على قرارات تخصيص الموارد، وتبادل الدروس المستفادة فيما بين المبادرات ومجالات العمل، وتحديد الثغرات والمجالات التي تكون تأثيراتها أقل من الممكن. و[ينبغي (...)] [يمكن (تُحذف)] [أيضاً (تُحذف)] قياس الأداء بمقارنته مع أداء المنظمات المماثلة باستخدام أدوات الإدارة القائمة على النتائج. (تُحذف الفقرة)]

## دور الأونكتاد

١٥١ (١٠٧) - وفقاً للفقرات ٧ [و] [٩] إلى ١٠ أعلاه، ينبغي أن يقوم الأونكتاد بما يلي: [تُضاف]

١٥٢ (١٠٧) - وفقاً [للفقرتين ٧ و٩ (تُحذف)] [للفقرات من ٧ إلى ١٠ (تُضاف)] [للفقرة ٩ (تُضاف)] [للفقرات من ٧ إلى ١٠ وتحليلات السياسات ذات الصلة (الفقرات من ٨٣ إلى ١٠٦) (تُضاف)] أعلاه، ينبغي أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

(أ) (أ) الإسهام، من خلال أركان عمله الثلاثة، في تنفيذ ورصد واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، وبخاصة الأهداف ذات الصلة في مجالي التجارة والتنمية والمجالات المترابطة للتمويل والتكنولوجيا والاستثمار المشمولة بأهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف ١٧ بشأن إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة [مع الحرص في الآن ذاته على احترام الولاية المستقلة للمحافل الدولية الأخرى في هذه المجالات - النقاش جارٍ بشأن فاتحة الفقرة].

(ب) (أ) مكرراً) النظر، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، في السبل الكفيلة بتعبئة موارد مالية إضافية من مصادر مختلفة للبلدان النامية؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(ج) ((ب)) استخدام منتدى الاستثمار العالمي لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بصورة منتظمة في مجال الاستثمار والسياسات المتعلقة بالمشايخ من أجل التنمية، مع إشراك أوسع طائفة ممكنة من أصحاب المصلحة، والترتيب لإجراء استعراض عالمي شامل للجميع وشفاف للتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أعلى مستوى ومواصلة استخدام تقرير الاستثمار العالمي لتحليل الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يشمل تحليلاً معمقاً لمواضيع الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الصلة؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(د) ((ج)) الإسهام بنشاط، [في إطار ولايته و-النقاش جارٍ بشأن فاتحة الفقرة] بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة حسب الاقتضاء، في التنفيذ الفعال للاتفاقات والنتائج الدولية التي تعترف بدور الهياكل الأساسية للنقل ولوجستيات التجارة وتيسير التجارة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

(هـ) ((د)) مساعدة الدول الأعضاء، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تنفيذ النتائج التاريخية لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية الأخرى ذات الصلة والتي لها آثار على التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار، ورصد التقدم المحرز بشأنها، حسبما كان ذلك مناسباً، [بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس المنبثق عن الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ وبرنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا ومسار ساموا من حيث صلتها بالقضايا الأساسية في مجال التجارة والتنمية-] النقاش جارٍ بشأن فاتحة الفقرة]

(و) ((هـ)) الإسهام، عن طريق أركان عمله الثلاثة، في تنفيذ ورصد واستعراض الأهداف والغايات والمؤشرات المتصلة بقضايا التجارة [والتنمية والقدرة على تحمل الديون والمسائل المنهجية (تُضاف)] [الدولية (تُحذف)] [،] والتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات



(تُضاف)، [بما في ذلك ما يتعلق بوسائل التنفيذ، (تُحذف)] الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ [وخطة عمل أديس أبابا (تُضاف)] والنتائج المنبثقة عن المؤتمرات الدولية الأخرى [ذات الصلة (تُضاف)] [، مع احترام الولايات المستقلة للمحافل الدولية الأخرى في هذه المجالات (تُضاف)]؛ [ملاحظة: النقاش جارٍ بشأن الموضوع الفرعي ١ - (...)] رغبة في إدراج عناصر تتعلق بالقدرة على تحمل الديون والقضايا النظامية. نقل كل العناصر الأخرى للفقرة إلى الفقرة ١٠٧ (أ)

(ز) ((و)) [و] القيام، في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، [باستكشاف (تُحذف)] [بإتاحة محفل لتبادل الخبرات ومساعدة البلدان في تقديم التقارير عن طريق الاستعراضات الوطنية (تُضاف)] [المقايضات وأوجه التآزر الممكنة فيما يخص السياسات الوطنية على امتداد الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وإتاحة محفل لتبادل الخبرات ولمساعدة البلدان في تقديم التقارير عن طريق الاستعراضات الوطنية (تُحذف)]؛ [تُحذف الفقرة] [ملاحظة: النظر في نقل فكرة المنبر إلى الفرع المتعلق بتحليل السياسات في الموضوع الفرعي ٤]

ح ((ز)) [و] مواصلة أعمال البحث والتحليل بشأن آفاق الاتجاهات الاقتصادية، بما يشمل التطورات التي تحدث في المؤسسات [السياسات] الدولية، ومدى تأثير ذلك على السياسات التجارية والإئتمانية الوطنية التي تُنفَّذ من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما السياسات التي تنفذها البلدان النامية؛

ط ((ح)) [و] تقييم آثار [الالتزامات المتعهد بها (تُحذف)] [الاتفاقيات المبرمة (تُضاف)] في سياق الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف [في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (تُضاف)] و[الالتزامات (تُحذف)] [الاتفاقيات (تُضاف)] المتصلة بأهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية؛ (تُحذف الفقرة) [ملاحظة: ربط مع الموضوع الفرعي ٢]

ي ((ط)) مواصلة الإسهام في المتابعة المكثفة [لنتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية واستعراضها، وفقاً لولايته - النقاش جارٍ بشأن الترويسة]؛

ك ((ي)) [و] الإسهام في رصد ومناقشة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق توفير إحصاءات ذات صلة تكون موثوقة ومناسبة من حيث التوقيت ومصنفة حسب الاقتضاء، وعن طريق بناء القدرات الإحصائية على الصعيد الوطني، باعتبار ذلك أساساً لا بد منه لتحليل السياسات ولاتخاذ القرارات على أساس مستنير بشأن التجارة والتنمية؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

ل ((ك)) [و] التركيز على التحديات الرئيسية التي تواجهها جميع البلدان النامية في مجالات التجارة والتنمية وفي القضايا المترابطة المتعلقة بالتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛ وينبغي في هذا الصدد توجيه اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المعتمدة

على السلع الأساسية [وكذا البلدان النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية (تُضاف)؛  
[تُحذف الفقرة)] [ملاحظة: النظر في إدراجه في الفقرة ١٠٧ (ح) أو ٦٠ (د)]

(م) ((ل)) [إجراء تقييمات منتظمة] بما في ذلك من خلال البحوث والتحليلات] وبناء توافق آراء بشأن الكيفية التي يمكن بها للتعاون والشراكات في مجال التنمية، بما يشمل تلك المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب، أن تُسهم بدرجة أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، [ولاسيما في حالة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة وأفريقيا - النقاش جارٍ بشأن القائمة]

(ن) ((م)) تقديم إحاطات إعلامية، بناء على طلب من الدول الأعضاء، بشأن القضايا الراهنة المتصلة بالتجارة والتنمية بما في ذلك على المستوى الوزاري؛ (مع الرجوع إلى جهة الاختصاص)

(س) ((ع)) [ن] مواصلة بذل جهوده الرامية إلى تحسين كفاءته وفعاليته وشفافيته ومساءلته، بوسائل منها تحسين آلياته للتواصل وتقديم التقارير وعن طريق تعميم ممارسات الإدارة القائمة على النتائج بإدراجها ضمن أركان العمل الثلاثة للأونكتاد، وضمان اتباع عملية في هذا الصدد تقودها الدول الأعضاء عن طريق الآلية الحكومية الدولية. (وضع الفقرة بين معقوفتين) [حذف الفقرة]

(ع) (...) [مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز كفاءته وفعاليته وشفافيته ومساءلته، بوسائل منها تعميم ممارسات الإدارة القائمة على النتائج بإدراجها ضمن أركان العمل الثلاثة للأونكتاد. (تُضاف؛ تُدرج ضمن فقرة جديدة هي ١٠ (ج) مكرراً)]

(ف) (ن صيغة بديلة) مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز كفاءته وفعاليته وشفافيته ومساءلته، [بوسائل منها تحسين آلياته للتواصل وتقديم التقارير وعن طريق تعميم ممارسات الإدارة القائمة على النتائج بإدراجها ضمن أركان العمل الثلاثة للأونكتاد، وضمان اتباع عملية في هذا الصدد تقودها الدول الأعضاء عن طريق الآلية الحكومية الدولية. (تُحذف)] [بما يشمل ما يلي:

- تعميم ممارسات الإدارة القائمة على النتائج بإدراجها ضمن أركان العمل الثلاثة للأونكتاد؛
- تطبيق نهج الإدارة القائمة على النتائج في مجال التعاون التقني، بوصفها أداة إدارية في مختلف مراحل المبادرات، بغية توجيه وتحسين برامجه ومشاريعه؛
- زيادة تركيز أبحاثه ومنشوراته على تحقيق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ مع الحرص في الآن ذاته على التعاون بنشاط مع الوكالات الأخرى المعنية؛
- إبقاء منشوراته قيد الاستعراض لضمان صدورها في التوقيت المناسب وكذلك ضمان جودتها واتساقها وتأثيرها؛

- ضمان اتباع عملية تمسك بزمامها الدول الأعضاء عن طريق الآلية الحكومية الدولية.
- تزويد مجلس التجارة والتنمية والفرقة العاملة بما يلزم من معلومات مجمعة موجزة في الوقت المناسب لتمكينها من الاضطلاع بدورها كما ينبغي، وبخاصة في المناقشات المتعلقة بإطار العمل الاستراتيجي والميزانية البرنامجية؛
- زيادة توجيه مجلس التجارة والتنمية نحو المناقشات الاستراتيجية؛
- توجيه اجتماعات الخبراء نحو المسائل التفصيلية والتقنية وتبادل الآراء بشأن السياسات، وتركيزها بوضوح أكبر على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠؛
- رصد متابعة نتائج اجتماعات الخبراء (تُضاف).
- (ص) ((ن مكرراً)) [ن) مكرراً- سيقدم الأونكتاد تقارير سنوية إلى مجلس التجارة والتنمية عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. (تُضاف)]
- (ق) ((س)) [س) ينبغي أن يساعد الأونكتاد في تحديد مختلف مصادر التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقييم كفاءتها وقابليتها للتنبؤ واستدامتها. (تُضاف)]
- (ر) ((ع)) [ع) ينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، بوسائل تشمل مبادرات المساءلة التي تراعي الشواغل الاجتماعية والبيئية. (تُضاف)]
- (ش) ((ف)) [ف) ينبغي أن يعزز الأونكتاد عمله الجاري بشأن استحداث مقاييس للتقدم المحرز في بلوغ التنمية المستدامة تتجاوز مجرد الدخل الفردي ووضع أدوات لتعميم التنمية المستدامة، ويجب أن يطور وسائل رصد أثرها على مختلف الأنشطة الاقتصادية. (تُضاف)]
- (ت) ((ص)) [ص) بإمكان الأونكتاد أن يساهم في المناقشات الجارية بشأن تحديث مقياس المساعدة الإنمائية الرسمية ومقياس "الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة" المقترح، مسلماً بأن أي مقياس من هذا النوع لن يخل بالالتزامات المقطوعة سلفاً، وأخذاً في الاعتبار أن تمويل الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ ليس شكلاً من أشكال المساعدة الإنمائية الرسمية. (تُضاف)]
- (ث) ((ق)) [ق) ينبغي أن يساهم الأونكتاد بصورة بناءة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التكنولوجيا المقرر إنشاؤه في سياق آلية تيسير التكنولوجيا. (تُضاف)]

(خ) ((ر)) [ر] تتضمن الدورة العادية لمجلس التجارة والتنمية استنتاجات متفق عليها تتناول تحديداً مساهمة الأونكتاد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و خطة التجارة والتنمية الأوسع نطاقاً، كي تنظر فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وينبغي أن تتضمن نتائج الدورة العادية لمجلس التجارة والتنمية أيضاً مشاريع قرارات بشأن المسائل الملائمة لعرضها على نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة، قدر الإمكان. وينبغي لذلك أن تتضمن وثائق المعلومات العامة المقدمة للمجلس، بما في ذلك المنشورات الرئيسية ذات الصلة، توصيات سياساتية محددة كي ينظر فيها المجلس. (تُضاف)

(... (ش) تُحذف]

(ذ) ((ت)) [ت] ينبغي أن يدعم الأونكتاد البلدان النامية، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، في النهوض بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، عن طريق تصميم وتنفيذ استراتيجيات اقتصادية إقليمية و/أو وطنية بشأن المحيطات تهدف إلى تعزيز التجارة المستدامة في القطاعات القائمة على المحيطات، بسبل منها تحليل الإعانات التي تنتفع بها مصائد الأسماك والتحديات التي تطرحها أمام البلدان النامية في مجال حفظ الموارد البحرية والأمن الغذائي (تُضاف)